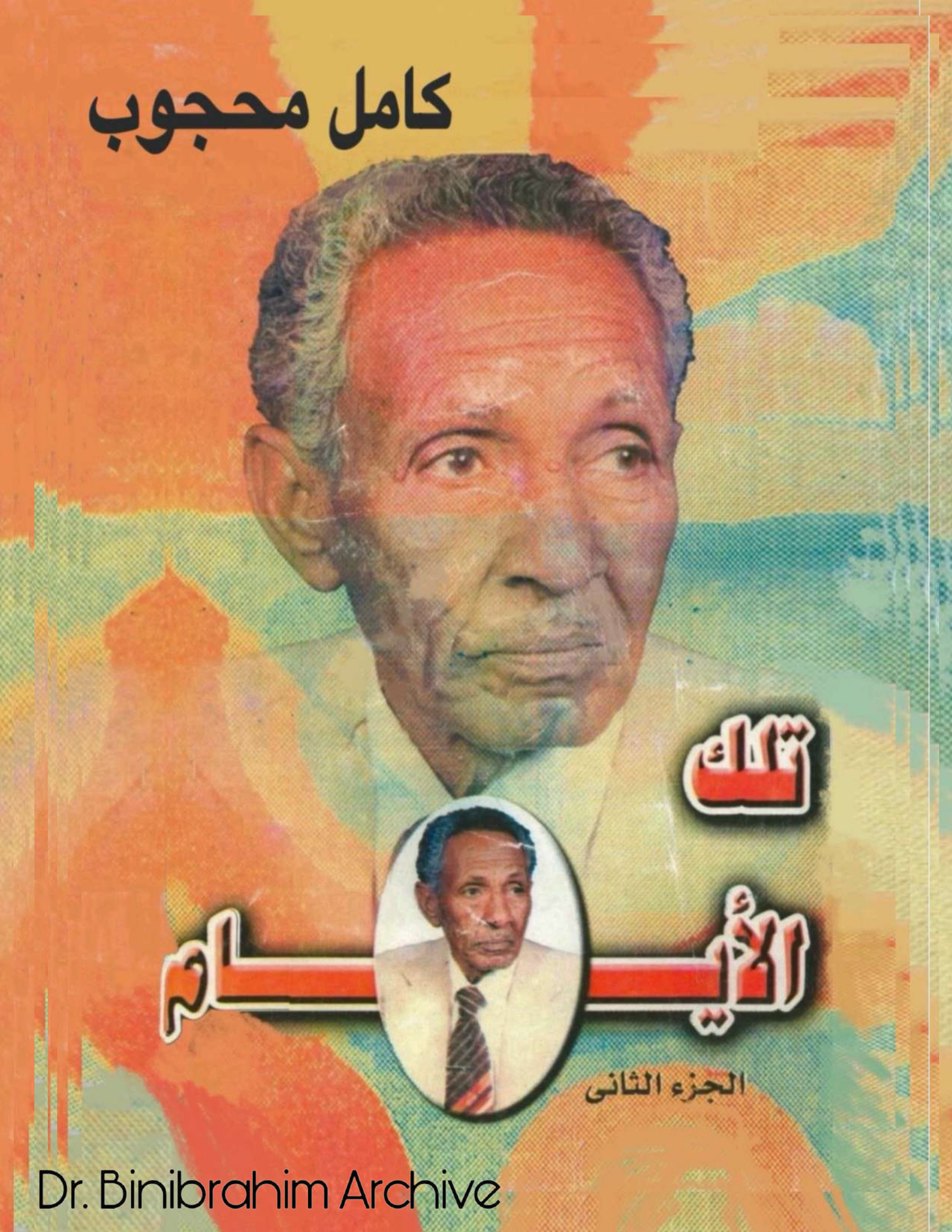
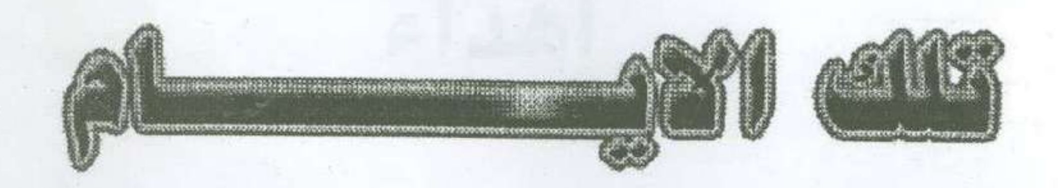

كامل محجوب
تلك
الأيام
الجزء الثانى
Dr. Binibrahim Archive



الجزء الثاني

كامل محجوب

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الذين شغلوا أنفسهم بالاهتمام المتواصل، في ساحات العمل الوطني العام، في ميادينه المختلفة، مطالبون بتسجيل تجاربهم، ليستفيد منها الذين يسعون مخلصين، لمواصلة مشوار الحياة.. انه التزام فكري وأخلاقي، كان قدري في هذه الحياة، أن أرتبط به.
لما تقدم، اصدرت كتابي الأول تحت عنوان «تلك الأيام».. ذكرت فيه تجربتي منذ الطفولة، الى عمر متقدم. وكانت تلك تجارب متنوعة. وها أنا اليوم، أقدم للقراء الكرام، الجزء الثاني من كتابي «تلك الأيام» وفيه – وبذات الدافع – أواصل مشوار حياتي في العمل الوطني العام، في ميادينه المختلفة.
ويسرني ان اتقدم به هدية مخلصة للمواطنين عموماً، ولأولئك الذين كان قدري ان اشترك معهم في ميادين ذلك النضال الوطني، وان أظل – ما حييت – أحتفظ لهم بما قدموه من جهد مخلص، وتضحيات متجردة.
لابد لي أن أتقدم بالشكر – كل الشكر – للاخوة الأعزاء، في جريدة «الخرطوم» الأخ الدكتور الباقر أحمد عبد الله والأخ فضل الله محمد والأخ محمد أحمد مبروك والأبناء عبد الرحمن نور الدين ورشا جاد الرب الذين لولا ما قدموه من جهد مخلص، ما كان يمكن لهذا الكتاب أن يرى النور فلهم كل الشكر والامتنان..



الفصل
الاول

العودة لمهنة التدريس

مدارس الأحفاد

قطعت صلتي بعضوية الحزب الشيوعي السوداني، في حوالى منتصف ديسمبر عام ١٩٥٨م.. وبرغم ما أشيع وقتها، من أن اتفاقًا كان قد تم بيني والأستاذ أحمد خير المحامى - الذي كان وقتها وزيرا للخارجية، إلا أنني لم أجد أمامى من طريق، سوى الرجوع لمهنة التدريس.. وكان من الطبيعي أن اختار الالتحاق بمدارس الأحفاد، التي سبق لي أن تلقيت تعليمي الأوسط بها، وسبق لي أيضا أن عملت واحدا من طاقم تدريسها بالمرحلة المتوسطة.. وقد دفعني لهذا الاختيار، شعور بالوفاء لهذه المؤسسة الأهلية، التي أكن لمؤسسها الشيخ بابكر بدري - رحمه الله وأجزل عطاءه - تقديرا عظيما. فحزمت أمرى صباح يوم من الأيام، وتوجهت لمباني مدارس الأحفاد بأمدرمان، وبدون استئذان، دخلت مكتب السيد العميد يوسف بابكر بدري، وبتفاؤل وثقة عرضت عليه رغبتي في العودة مدرسًا في مكاني القديم، ومدرستى الأم.. ولخيبة أملي، استقبل السيد العميد طلبي ببرود شديد، قائلاً بصوت ينم عن الكثير من اللا مبالاة، ولازالت كلماته - بعد كل هذه السنين - ترن في أذني، وظلت عالقة بفكري ووجداني معا.. قال لي: «إنت يا



أستاذ قد فصلت من العمل في التدريس، وشطب اسمك من كشف المعلمين!. . فإن كنت تريد العمل بالتدريس مرة أخرى، فعليك أولاً أن تعيد كتابة اسمك في كشف المعلمين في الوزارة، ثم بعد ذلك إذا أردنا نحن تعيينك فعلنا، وإذا أرادك غيرنا فعل!. .

كم كانت ساعتها خيبة أملي، وكم كانت درجة شعوري بالغضب والاحباط!. . لا لأني فقدت الأمل في أن أجد فرصة للعمل في إحدي المدارس، فقد كانت المدارس الأهلية متوفرة آنذاك، ولكن لأن الذي دفعني لاختيار مدارس الأحفاد، هو شعور بالوفاء والولاء، قابله السيد العميد بغير ما يستحق!!

مدرسة الجمهورية الأهلية الوسطى:

انصرفت حزينًا، وفي صبيحة اليوم التالي، ذهبت للأستاذ عبدالحفيظ هاشم - رحمه الله - عميد مدرسة الجمهورية الأهلية - وعرضت عليه رغبتي في العمل معه، فقبلني مرحبًا أيما ترحيب بانضمامي لأسرة التدريس بمدرسته.. وما هي إلا فترة وجيزة، حتى كنت مكان ثقته، فسلمني زمام الأمر، وأصبحت المدير الفعلي للمدرسة.. فقد كان - رحمه الله - له مشغولياته واهتماماته العديدة.. ولكنه بسعة صدره، وسماحة معشره، هيأ لنا جوًا ساعد كثيرًا في خلق روح التعاون والألفة بين أعضاء أسرة التدريس، الأمر الذي كان لابد أن تكون حصيلته تقدما ملحوظا في مستوى المدرسة عمومًا..

وبحكم وضعي في إدارة المدرسة، استطعت أن استقطب للعمل بها إخوة ربطتني بهم علاقات نضالية وصداقة قديمة، وكانت لهم جميعًا تجارب وتأهيل سابق في مهنة التدريس - أولئك هم الإخوة عبدالقيوم محمد سعد والمرحوم آدم على آدم أبو سنينة، والآخ «الأمير» علي حمزة.. وقد استطاع هذا الطاقم الممتاز - مع الزملاء الأساتذة الآخرين السابقين - أن يكوّن فرقة عمل، جعلت كل همها، الارتقاء بمستوى المدرسة وتلاميذها.. وكان لابد أن

يأتي هذا الجهد الوطني أكله في النتيجة الممتازة، التي حققتها أول دفعة يتم تخريجها من المدرسة، فقد كان هذا النجاح محل الإشادة والاعجاب، الأمر الذي كانت نتيجته اقبالاً متزايدًا، ورغبة من قبل التلاميذ وأولياء أمورهم، للالتحاق بالمدرسة.

لقد كانت تلك النتيجة أفضل بكثير مما حققته مدارس الأحفاد الأهلية الوسطى، الأمر الذي كان محل اهتمامي الشخصي، بل كان هدفًا رئيسيًا وضعته نصب عينيّ، وأنا التحق بمدرسة الجمهورية مدرسًا والسبب في ذلك واضح مما سبق لي ذكره!

كان صديقي وابن خالتي الأستاذ إبراهيم محمد العوام نمر، يعمل وقتها مدرسًا بمدارس الأحفاد، وبعد ظهور نتيجة الامتحان للدخول للمدارس الثانوية، جاءني يقول: إن السيد العميد يوسف بدري يطلب منك الانضمام لأسرة التدريس بمدارس الأحفاد! فكان ردي الذي حَملته الصديق إبراهيم أن يقول للسيد العميد إن «البضاعة» قد تم شراؤها، ولم تعد معروضة في السوق، لمن يرغب في الشراء!!» وبهذا الرد أردت الإشارة إلى مقابلتي للسيد/ يوسف بدري عندما كنت أرغب في العمل بمدارس الأحفاد، وحديثه آنذاك معي!..

لقد كانت الحالة المالية بمدرسة الجمهورية، ولمؤسسها المرحوم عبدالحفيظ هاشم، ليست مرضية.. فقد كنا - نحن المعلمين - نتقاضى مرتباتنا بالتقسيط، حسبما هو متوفر من مصروفات التلاميذ التي يدفعونها.. وأحيانًا كنا نتقاضى تلك المرتبات عينا، حسبما كانت تقتضيه ظروفنا «تلك الأيام»! فقد كان للأستاذ عبدالحفيظ هاشم - رحمه الله - أصدقاء من التجار في سوق الموردة بامدرمان، يستدين منهم ما نطلبه من احتياجات عاجلة، خصما علي مرتباتنا!!

علاقة تعاون وصداقة، تلك التي كانت تجمع بيننا - نحن أسرة المدرسة - لا سيما نحن الذين سبقت لنا علاقات قديمة - الأستاذ المرحوم عبدالحفيظ، والأستاذ عبدالقيوم محمد سعد، والأستاذ المرحوم آدم أبو سنينة، والأستاذ «الأمير» علي حمزة، وشخصي.. الصديق على حمزة هو

واحد من حفدة الخليفة عبدالله التعايشي، الذي تولي قيادة السودان، في فترة الثورة المهدية، بعد وفاة قائدها - البطل الوطني - محمد أحمد المهدي - طيب الله ثراهما، ولهذا حرصت علي أن أسبق اسمه بلقب «الأمير» وهو لقب محبب للأخ علي، لا سيما أنه وأهله يسكنون حيا في مدينة امدرمان، أطلق عليه اسم «حي الأمراء»!

لقد سبق لي أن ذكرت، ان تجنيدي لعضوية - الحركة السودانية للتحرر الوطني - وهي الحزب الشيوعي السوداني فيما بعد، تم بواسطة الأخوين آدم أبو سنينة - رحمه الله - وعبدالقيوم محمد سعد، أطال الله عمره، وكان الأخ علي حمزة كذلك من أوائل الذين انضموا لعضوية الحركة السودانية، ولأن أربعتنا لم يكن لنا نشاط سياسي يذكر في هذه الفترة التي قضيناها معا في مدرسة الجمهورية، والتي امتدت من أوائل عام ١٩٥٩م إلى أواخر العام ١٩٦١م - كما أذكر - فقد فارقنا جميعنا وقتها عضوية الحركة الشيوعية، أو ضعفت صلة بعضنا بها، ولم يعد الأمر كما كان سابقا..

في هذه الفترة، تملكت عربة خاصة، لأول مرة في حياتي، وكانت بالنسبة لي حدثا هاما.. لقد اشتراها لي الأخ المرحوم عبدالحفيظ هاشم، من الصديق المرحوم عبدالكريم مهدي، بمبلغ وقدره مائة وخمسون جنيها بالتمام والكمال.. وكانت العربة في حالة لا بأس بها مكنتني من أن أوفر مواصلة مريحة للزملاء، كثيرًا من الأحيان، كما ساعدتني في الوصول لمنازل طلاب السنة النهائية، لاستذكر معهم دروسهم، وكان ذلك تبرعًا دون أي مقابل، وسبق لي أيضا أن ذكرت الظروف التي جعلتني أبذل هذا الجهد، لاحراز التفوق لمدرسة الجمهورية!

كانت فترة السنتين التي قضيتها بامدرمان مدرسا بمدرسة الجمهورية، مع تلك النخبة الممتازة من الأصدقاء، بعد أن رجعت لمهنة التدريس - بعد فراق طال - فترة مازلت أذكرها بالخير - فليس أحب للإنسان من أن يعيش حياة صافية ودودة، مع رفقة يجمعه بهم العمل النافع، والأهداف النبيلة...

مدرسة دنقلا الأهلية الوسطى

لا أذكر الآن، علي وجه التحديد، كيف تم اختياري لأكون مديرًا لمدرسة دنقلا الأهلية المتوسطة، ولكن الذي أذكره، هو أنه تم الاتصال بي، بواسطة موفد من قبل لجنة المدرسة، وقدم لي العرض فقبلته. وحزمت أمتعتي – فقد كانت لي هذه المرة – أمتعة محترمة، بمقياس – تلك الأيام – وتوجهت بالقطار لمدينة كريمة، ومنها بالباخرة من ميناء كريمة لمدينة دنقلا.. وقد كانت الرحلة من الخرطوم لدنقلا تستغرق حوالي أربعة أيام..

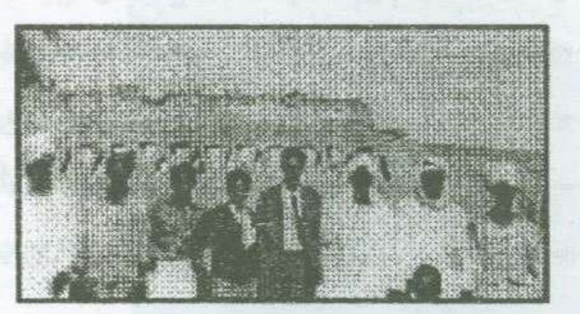
استقبلني بالمدينة المرحوم أحمد النزهي، رئيس لجنة المدرسة، والسيد محمد عثمان شيخ سكرتيرها، أحسن استقبال، وأوجدوا لي سكنا مناسبا بالمدينة.. وقد كانت المرة الأولي التي أشاهد فيها مدينة دنقلا.. وقد وجدت بالمدرسة بعض الأخوة المعلمين من أبناء المدينة: الأستاذين صابر أحمد يس، وعمر عبدالعزيز.. وكانت المدرسة لم تكتمل فصولها بعد – فقد تم التصديق بقيامها قبل ثلاث سنوات فقط.. وكانت المرحلة المتوسطة – ذلك الوقت – أربع سنوات، وكذلك المرحلتان الأولية والثانوية..



كانت مباني المدرسة مكتملة، وبها فناء كبير المساحة، ينقصه التشجير، وكانت تقع في الجانب الشرقي من المدينة ولكن الحال تغير الآن تماما، بفضل الامتدادات السكنية العظيمة، بعد أن أصبحت مدينة دنقلا عاصمة لمحافظة الشمالية،

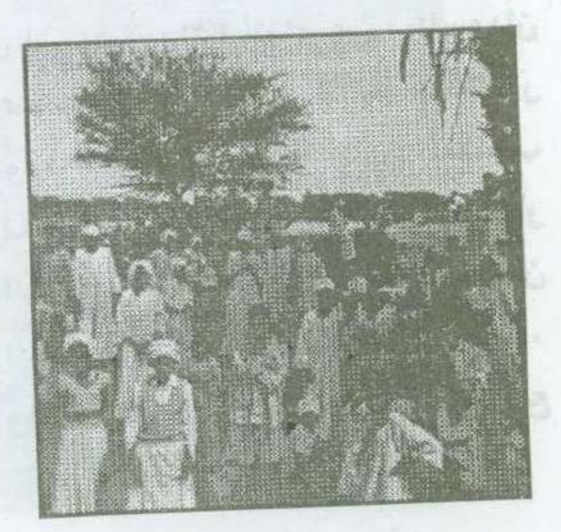
وبفضل التطور الاقتصادي والتجاري الملحوظ. لقد كانت بالمدينة بجانب المدرسة الأهلية المتوسطة، مدرسة حكومية متوسطة للبنين، وأخرى للبنات، ومدارس أولية للبنين والبنات، لا أذكر الآن عددها.. وبمدينة دنقلا سوق كبير، يؤمه المواطنون من القرى المجاورة لشراء حاجياتهم، ومنطقة دنقلا منطقة زراعية غنية بمحصولاتها المختلفة، من قمح وفول مصري وتمور وفاكهة وخلافها. ولمنطقة دنقلا تاريخ عريق.. وقد تعددت التفسيرات لاسم دنقلا.. فبعضهم يقول إن كلمة «دنقل» معناها بالدنقلاوية الطوب الأحمر.. ولما كانت مباني «دنقلا العجوز» معظمها بالطوب الأحمر، وكان يقيم فيها حاكم المنطقة، فقد أصبحت مقصدًا لأصحاب الحاجات لدي هذا الحاكم.. وبعضهم يقول إن كلمة «دنقل» لا تعني الطوب الأحمر فقط ولكنها كانت تطلق علي كل ما يتصف بالصلابة.. وبما أن دنقلا العجوز كانت قائمة علي أرض صخرية، فكان الاسم يرمز لهذه الحقيقة.. وآخرون يقولون إن حاكم المنطقة كان رجلاً قاسيًا في معاملاته، ولهذا أطلقوا عليه اسم «دنقل».

ورأي آخر يقول إن كلمة «دنقلا» مكونة من مقطعين – «دنق» ومعناها عند الدناقلة «المال» و«لا» المقرونة بها هي لا النافية وكان المواطنون يخاطبون بكلمة «دنقلا» جامعي الضرائب – أي لا مال للضرائب!! وهناك اختلاف في الموقع، بين دنقلا ودنقلا العجوز – فقد كانت الأخيرة عاصمة لدولة «المقرة» المسيحية في شمال السودان – وبعد سقوط هذه الدولة، برزت مدينة دنقلا الحالية، والتي يطلق عليها الآن «دنقلا العرضي» أو «الأوردي» وقد جاءت هذه التسمية «الأوردي» لأن إسماعيل باشا أثناء غزوه للسودان ووصوله لدنقلا، جعل منها «قاعدة عسكرية». لقد ساعد في سرعة تطور المنطقة، أراضيها الواسعة الخصبة، ووفرة مياه الري، والطقس المناسب لعدد من المحاصيل المهمة وأشجار النخيل والفاكهة ومعظم سكان المنطقة من الدناقلة النوبيين، ولكنهم الآن اختلطوا اختلاطاً كاملا مع



غيرهم من السكان.. وقد اشتهر هؤلاء بالنزوح داخل وخارج السودان وبأعداد كبيرة، الأمر الذي كان له تأثيره السلبي لنمو المنطقة وتقدمها.

وهناك قبائل أخرى سكنت مدينة دنقلا - منهم مجموعة معروفة محليا باسم «الحلب» أو «الفلاليح» وهؤلاء ينتمون لمجموعات مختلفة - منهم «القناوية» الذين قدموا من بلدة «قنا» في صعيد مصر - ومنهم «النزهية» ؟؟؟؟ وهؤلاء هم أكثر سكان المدينة يسرا - فهم يحترقون التجارة والمقاولات، وهم الأكثر انفتاحا ووعيا، وبدأت العمل كمدير لمدرسة دنقلا الأهلية المتوسطة، باندفاع وحماس، ووجدت تعاونا ممتازا من الزملاء المعلمين، كما كان طلبة المدرسة في مستوى لا بأس به من الانضباط وحسن السلوك المدرسي، برغم مما لاحظته من تقدمهم في السن، لا سيما بالنسبة لتلاميذ السنة الثالثة، فلم تكن المدرسة قد اكتملت بعد، كما سبق وذكرت.. والسبب في ذلك - كما علمت - راجع إلي ما كان من خلاف بين سكان المدينة والقرى المجاورة، حول الموقع المناسب لبناء المدرسة، عندما تم التصديق الرسمي ببنائها.. فسكان القرى المجاورة، كانوا يرون أن يتم بناء المدرسة في إحدى قراهم، بحجة أن أهل المدينة، لا يستطيعون استضافة التلاميذ الذين يهاجرون من قراهم لتلقى التعليم، بينما هم يستطيعون ذلك! ولكن هذا الرأى لم يؤخذ به، وبنيت المدرسة بالمدينة، الأمر الذي جعل سكان القرى المجاورة، لا يسجلون أبناءهم للقبول بالمدرسة، فانتهز سكان «البندر» المدينة هذه السانحة، فقدموا كل أبنائهم الذين أكملوا تعليمهم الأولى للقبول، حتى بعض أولئك الذين كانوا قد قطعوا تعليمهم، وامتهنوا بعض المهن كالتجارة مع آبائهم..! وهنا اذكر أن أحد طلبة السنة الثالثة من هؤلاء، كان زميلا في المرحلة الأولية، لواحد من الزملاء الأساتذة بالمدرسة!!



ومع أن طلبة المدرسة - عموما -



كانوا حسنى السير والسلوك - كما قدمت - إلا أنني رأيت من الأوفق اتباع سياسة حازمة ومتشددة، لا سيما مع طلبة السنة الثالثة الكبار في السن.. فكثيرا ما كنت وزملائي الأساتذة نوقع عقوبة الجلد، بعد الاقناع والاقتناع، بارتكاب ما يوجب ذلك العقاب..

لقد كان الجو العام في المدرسة جادًا، يؤدى كل واجبه بروح الاخلاص والشعور الكامل بالمسئولية، في النهوض بهذا العمل الوطني الكبير، في مجال التربية والتعليم، في هذه المؤسسة التعليمية، التى أقامتها الجهود الشعبية - وقد ساعد كثيرًا في هذا، وجعله ممكنًا، انضمام الأخوين الصديقين، المرحوم آدم أبو سنينة، وعبدالقيوم محمد سعد اللذان استطعت اقناعهما بالانضمام لأسرة التدريس بمدرسة دنقلا، وقد كانا - كما ذكرت - زميلين بمدرسة الجمهورية بامدرمان - كما انضم لأسرتنا الأستاذ حسان من أهالي قرية المحيريبا بالجزيرة، والأستاذ الريح الحسن من قرية البركل.. وقد عشنا جميعنا، ومعنا زميل آخر نسيت اسمه، في منزلين متجاورين بالقرب من مباني المدرسة.. عدا الأخ المرحوم آدم أبو سنينة الذي كان متزوجا.. ولم يبق خارج هذا «الميز» عدا

الأخوين عمر عبدالعزيز وصابر أحمد يس، فقد كانا كما قدمت - من أبناء المدينة. وهكذا انتظم العمل في المدرسة صباحا ومساء.. ولم يكن ذلك العمل قاصرًا في إطار المناهج الدراسية، ولكنه امتد ليشمل مناشط تربوية وتعليمية أخرى.. فقد قمنا ببناء مسرح لتشجيع أنشطة للثقافة والتمثيل، وقمنا بتشجير فناء المدرسة.. ولنضمن نجاح عملية التشجير هذه حددنا مسئولية العناية بكل شجرة لعدد من التلاميذ، انشأنا جمعية أدبية، وكان اهتمامًا كبيرًا بالأنشطة الرياضية.. فأقمنا ميدانا لكرة القدم، وميدانين لكرة السلة، والكرة الطائرة.

لقد كنا مهتمين أيضا، بتوثيق روابط الزمالة مع الأخوة المعلمين، في المؤسسات التعليمية الأخرى، ومع المواطنين من أهل المدينة، وقراها المجاورة، ومع ذوي النفوذ والمكانة المرموقة، من أعضاء لجنة المدرسة الذين كان أكثرهم فعالية ونشاطا السيد/ محمد عثمان شيخ، سكرتير اللجنة.. كما كانت صلتي وثيقة بالمرحوم الزبير حمد الملك، زعيم الإدارة الأهلية بالمنطقة، وببعض تجار المدينة من أمثال المرحوم أحمد النزهي، رئيس لجنة المدرسة وآخرين لا تحضرني أسماؤهم الآن.

في «تلك الأيام» لم تكن الصلات بين سكان المدينة من التجار بصفة خاصة، وبين سكان القرى المجاورة من المزارعين - في غالبيتهم - صلات حميمة.. كان يشوبها شئ من الجفاء وعدم الثقة، ولا أريد أن أقول الكراهية - واعتقد ان لذلك أسبابا استمعنا إليها من بعضهم من الطرفين.. وبعض تلك الأسباب تاريخي.. يرجع إلى أصل المواطنين الذين استوطن آباؤهم وأجدادهم في مدينة دنقلا.. فهم نازحون من الشمال، بينما سكان معظم القرى والريف حول المدينة، وطنيون عاش آباؤهم وأجدادهم الأولون، في تلك المنطقة - وفي الحقيقة فقد لاحظت أن هناك بعض العادات والطقوس وحتى بعض أنواع وجبات الطعام، التى تمارس في المدينة، هي بالفعل غريبة عن أهل هذه المنطقة، بل ربما هي غريبة كذلك على المواطنين فى مناطق أخرى من السودان.. ومن ذلك للمثال انهم في المدينة وفي إحدى لياليها في تاريخ تعارفوا عليه يخرجون للشوارع يحملون الشموع

المضيئة، ويدقون على الطبول، وهم ينشدون أناشيد خاصة، ويطوفون بموكبهم هذا شوارع المدينة، في جلبة وضوضاء عظيمين. وهنالك أيضا - حسب اعتقادي - أسباب اقتصادية - فأصحاب النفوذ المالي في المدينة من التجار، يبيعون أهالي القرى المجاورة حاجياتهم جميعها، ويشترون منهم محصولاتهم.. وهؤلاء الأهالي يعتقدون - وربما على حق - أن هؤلاء التجار يبخسونهم ما يشترون منهم، ويغالون في أسعار بضاعتهم.. وفي الحقيقة فإن بعض تجار المدينة الموسرين، كانوا يتعاملون مع المزارعين بنظام «الشيل» وهو نظام موغل في الاجحاف والظلم. فالتاجر يشترى من المزارع محصوله قبل حصاده بثمن بخس، مستغلاً حاجته لما يرغب في شرائه منه، وفي ذات الوقت يبالغ في ثمن بضاعته.

كنا أيضا في مدرسة دنقلا - كما في مدرسة الجمهورية - نواجه بعض الصعوبات الخاصة بصرف مرتباتنا.. ففي بعض الأحيان كانت تفشل إدارة المدرسة في صرف مرتباتنا في أول الشهر، بحجة عدم تمكن التلاميذ من دفع مصروفاتهم المدرسية بانتظام.. وكنت - بوصفى مديرًا للمدرسة - أشعر بمسئولية خاصة تجاه زملائي الأساتذة، بجانب شعورى بالظلم شخصيا.. وقد حدث في بعض الأحيان - ان اضطررنا إلي التهديد بالتوقف عن العمل، ولكن غالبا ما كان سكرتير اللجنة يلجأ إلى السيد/ النزهي رئيسها لحل الأزمة.. ولكن كان من الطبيعي - على أية حال - أن تواجه هذه المؤسسات التعليمية التي أنشأها المواطنون بجهودهم الذاتية مثل هذه الصعوبات.

لقد أسهم التعليم الأهلى، إسهامًا وطنيًا مقدرًا، فى نشر التعليم في السودان.. ولو كان الأمر قد اقتصر على الجهد الحكومي وحده، لما كان المستوى التعليمي في بلادنا علي ما هو عليه الآن.. لا سيما وأن الاستعمار البريطاني كان عامدًا - أيام حكمه في بلادنا - لجعل التعليم يتطور بمقدار مرصود ومعلوم، بهدف مقابلة احتياجات الإدارة الاستعمارية في تسيير دفة الحكم، بالعمالة القليلة التكلفة.

ولكن هذه الصعوبات، ما كانت تؤثر سلبًا في أداء واجبنا الوطني تجاه أبنائنا التلاميذ.. بل كنا جميعنا باذلين أقصى ما نستطيع لنحقق لهؤلاء

الأبناء النتيجة الأفضل في الدخول للمرحلة الثانوية لا سيما واننا كنا نشعر بالمنافسة الشريفة مع رصيفتنا المدرسة الحكومية المتوسطة، ولهذا قد كنا نعمل مع تلاميذنا صباح مساء، بل وأذكر أنني في مرحلة إعداد تلاميذ السنة الرابعة لامتحان الدخول للمرحلة الثانوية، اضطررت لنقل سريري من المنزل لمخزن المدرسة، لأكون أكثر قربًا لمراقبة استذكار التلاميذ لدروسهم، وتنظيم أوقاتهم، وقررت كذلك أن ينقل التلاميذ أسرتهم من بيوتهم للمدرسة، وقد حددت لهم ساعات استذكارهم، وساعات نومهم وراحتهم - فكانوا عندما تحين ساعة النوم يخرجون أدراجهم من الفصل ويدخلون أسرتهم، ثم في الصباح الباكر يخرجون أسرتهم ويدخلون أدراجهم استعدادًا للمذاكرة وبداية اليوم الدراسي.. وكنت أراقب بحزم تنفيذ هذا البرنامج.. وكان تجاوب التلاميذ وأولياء أمورهم معي حسنًا للغاية.

وبهذا الجهد الجماعي - معلمون وتلاميذ وأولياء أمور، استطعنا تحقيق نتيجة، في امتحان الدخول للمرحلة الثانوية، ذهل لها آباء التلاميذ وأولياء أمورهم، وجاءونا مهنئين، ذاكرين انهم ما كانوا يعتقدون ان ابناءهم - وهم الدفعة الأولى في المدرسة - سيحققون هذه النتيجة المشرفة!! وكانت هذه النتيجة أفضل من تلك التى حققتها المدرسة الحكومية، لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار ان المدرسة الحكومية تم افتتاحها قبل عدد من السنين من افتتاح المدرسة الأهلية.

قضيت بمدرسة دنقلا الأهلية الوسطى، عامين دراسيين، كانت فترة من الحياة لازلت أذكرها بالخير، لم يحدث خلالها ما يجعل الإنسان يحس بالضيق والتبرم. فبجانب هذا العمل الجاد، كانت تتخللها ساعات لهو ومرح. فكثيرًا ما كانت تقدم دعوات التكريم في المدينة ذاتها، وفى بعض القرى المجاورة لها.. كما اننا كأسرة تعليم بالمدينة، كانت تربطنا - في معظمنا - علاقات ود وصداقة، وجلسات أنس وسمر، وكان يطربنا بصوته الجميل و«طمبوره» الرنان، في بعض تلك الجلسات، الفنان الموهوب والفيلسوف ذو الحس المرهف «ود اسمعين».. واذكر اننا في مرة من المرات» استضفنا الفنان الكبير عبدالرحمن بلاص، لإحياء ليالي غنائية بالمدينة

لصالح ميزانية المدرسة لنساعد بذلك في تحسين الوضع المالي وقد بقي معنا الفنان «بلاص» عددا من الليالي الملاح..

لقد كانت الحياة رخية جدًا في مدينة دنقلا... فقد كنا نشترى الخروف بثلاثة جنيهات فقط، وكذلك كانت رخيصة أسعار جميع ما نحتاجه من مأكل ومشرب وملبس.. شئ واحد في المدينة والمنطقة جميعها، وفي فصل الشتاء، يعكّر الصفو، ويبعث على الانزعاج الشديد، ذلك هو «النِمِتّي» اللعين، وهو نوع من الناموس صغير الحجم، ولكنه ينتشر في الجو بصورة مكثفة.. فأنت عندما ترسل بصرك في الفضاء، يخيل إليك انك ترى دخانًا كثيفًا، يكاد يحجب عنك الرؤيا - وذلك الدخان الكثيف ما هو إلا هذا «النِمِتّي» الطائر في الفضاء!! فإذا كنت سائرًا في الطريق غطّاك تمامًا هذا «النِمِتّي»، وسبب لك ازعاجًا شديدًا في عينيك وأذنيك وأنفك، لدرجة أن المواطنين في هذا الوقت من العام، لا يسيرون في الشارع، إلا إذا غطوا رؤوسهم ووجوههم، بقطعة من القماش الخفيف، بل أن بعضهم يربط فوق رأسه نوعًا من الحبال الغليظة، وقد أوقدوها بالنار، ليتصاعد منها الدخان الكثيف، ليطرد ذلك «النِمِتّي» المزعج حقًا.. ولكن الحسن في الأمر أن هذا «النِمِتّي» لا يدخل البيوت إطلاقًا، ولهذا فأنت داخل المنزل في مأمن من ازعاجه!!

لقد وفقت في أن يرسل المواطنون من المنطقة عددًا من البرقيات فقد كان هذا العمل يتجاوب مع ما كانوا يرغبون فيه، من توسيع فرص التعليم في مناطقهم، خاصة وأن هذه المنطقة عموما، لم تنقل حظها العادل، من فرص التعليم الحكومي.. لقد كان اللواء طلعت فريد - رحمه الله - رجلاً وطنيًا مخلصًا بحق.. فهو الذى طالب بتوسيع فرص التعليم لأبناء الوطن وبناته، حتى ولو اضطرت السلطة لفتح المدارس تحت ظلال الأشجار!!

مكتب النشر التربوي

خلال فترة بقائي في دنقلا، كان قد اتصل بي الأخ محمد سعيد معروف، الذي كان يشغل وقتها وظيفة ضابط العلاقات العامة، بوزارة التربية والتعليم، وكان اللواء محمد طلعت فريد وقتها - رحمه الله - يريد أن تصل للوزرة أكبر عدد ممكن من برقيات المطالبة، بفتح مدارس جديدة لكل مراحل التعليم من المواطنين لمجلس الثورة وقتذاك، لتكون هذه البرقيات سندا للوزير يعتمد عليه في الضغط على مجلس الثورة، لتنفيذ سياسة التوسع التعليمي، التى كان يتبناها الوزير.. وتجاوبا مع هذه السياسة قمت بمجهود كبير في المنطقة لإرسال هذه البرقيات.. فقد كان هذا العمل عملاً وطنيًا هادفًا لتوسيع فرص التعليم في بلادنا، فلابد من مساندته وتأييده.

كان لابد لي - بعد هذه السنوات الطويلة من المشقة والمكابدة، أن استجيب للضغوط العائلية التى ظللت صامدًا أمامها طوال تلك السنين، خاصة وأننى الابن الوحيد لأبويّ، فقررت تكوين عائلة وبدأت أجمع المال، الذي كانت حصيلته بعد فترة طويلة، سبعمائة وخمسين جنيهًا بالتمام والكمال، وكان هذا مبلغًا محترمًا «تلك الأيام» وفي ذات الوقت كان عليّ أن أجد وضعا وظيفيًا مستقرا، فتقدمت بطلبي لوزارة التربية والتعليم، وبمساعدة الأخ محمد سعيد تم قبولى في وظيفة رئيس تحرير لمجلة الشباب والتربية ليتفرغ الأخ معروف، لمهام العلاقات العامة برئاسة الوزارة..



وسبب آخر جعل مفيدا تعييني في هذا الموقع - ذلك لأننى - كمعلم - لم تكن لدي سنين الخدمة التى تؤهلنى لدرجة مناسبة.. ولكني استطعت استخراج شهادات بالعمل الصحفي، من مواقع عديدة لأغطي بها فترة عملى كمحترف سياسي - فقد كنا وقتها نحمل المحترف الشيوعي منا بطاقة مراسل صحفي حتى يستطيع الرد إذا سئل عماذا يعمل!!

عندما حضرت للخرطوم، وقدمت طلبي للعمل بوزارة التربية والتعليم، استدعاني الوزير اللواء طلعت فريد - رحمه الله - لمقابلته بمكتبه. وكنت على علم بجانب من شخصيته - انه رجل مستقيم ويحب الوضوح والصراحة، وان الخلق العسكري اصيب فيه طبع لا تطبع.. ولما اجلسني بجانب مكتبه، وجّه لي هذا السؤال بشكل حاد ومفاجيء: هل كنت شيوعيا حقا، ام هي تهمة فارغة؟! فاجبته على الفور وبلا تردد - كنت شيوعيا: فانبسطت اسارير وجهه، ورفع سماعة الهاتف طالبا حضور السيد/ هاشم ضيف الله الذي كان يشغل وظيفة مدير مكتب الوزير.. وحضر الاستاذ هاشم، فخاطبه اللواء طلعت بصوته الجهوري المعهود: يا استاذ هاشم: انا سألت كامل هذا ان كان شيوعيا، ام هي تهمة فارغة؟ فاجابني انه كان شيوعياً! لتستوعبه في الوزارة، ما الخطر في استيعابه؟ هل سيضع لي قنبلة تحت هذا المكتب؟!.

ثم انصرفت والاستاذ هاشم، ونمت بعد ذلك اجراءات تعييني في وظيفة رئيس تحرير مجلة «الشباب والتربية» التي كانت تصدرها وزارة التربية والتعليم من مكتب النشر، في الدرجة .س، وهي درجة مدير المدرسة المتوسطة في ذلك الوقت.. وكنت في هذه الدرجة اقل حظا من زملائي الذين واصلوا العمل مع الوزارة في مهنة التعليم.. وكانت وقتها قد تمت اجراءات زواجي..

وبدأت عملي الجديد، ولم اقبل عليه بحماسي المعهود في مهنة التدريس، خاصة وان الاخ معروف، وهو صحفي بطبعه كذلك لا بالتطبع، قد واصل العمل معنا في المجلة، بجانب مسؤوليته في الوزارة، كضابط للعلاقات العامة..



وبالعمل في مجلة الشباب والتربية، زاملت مجموعة جديدة من الاخوة، ولو انهم في غالبيتهم العظمى، كانوا من ابناء مهنة التعليم... واذكر الآن من هؤلاء، الفنان شرحبيل احمد، الذي كان بجانب مهارته الفنية كمغنٍ وعازف - عذب الالحان

والغناء، كان هو فنان المجلة، يمدها برسوماته الفنية، ويشرف على تصميمها.. ومنهم الاخ فيصل، الذي كان شابا ذكيا طيب المعشر، والاخ ود الشيخ الفنان، ذو النشاط الجم والطبع الاجتماعي، والاخ جودة - رحمه الله - الذي كان مدير المطبعة.. وكان على رأس مكتب النشر، مسؤوله الاول الاستاذ ابو القاسم بدري، الرجل الطيب القلب، المستقيم السلوك، والذي يلازمه دائما شعور كامل بالمسؤولية، يجعله في كثير من الاحيان، كثير الاحساس بالانزعاج، لابسط نوع من انواع الخلل او الاخفاق..

لم اكن في عملي الجديد اشعر بالحماس او الاندفاع، بل على العكس من ذلك تماما، كنت كثيرا ما اغادر المكتب لسبب او بدون سبب احيانا!.. وكنت اتعلل بالذهاب للمطبعة، لابرر امام زملائي سبب تهربي من العمل، حتى اصبح هذا الذهاب للمطبعة، يثير الضحك عند بعض زملائي، الذين اكتشفوا الخدعة! فكنت عندما أهم بالخروج، يبادرني احدهم بالسؤال: هل انت ذاهب للمطبعة؟! ثم يضج بالضحك الآخرون!!..

لم يكن هذا الشعور بعدم الاهتمام بالعمل، ناتجا من فراغ.. فقد كانت تلك الفترة من تاريخ بلادنا، في عهد حكم الفريق عبود - رحمه الله - وفي العام ١٩٦٣م، العام الذي تم فيه استيعابي في مكتب النشر، كانت المعارضة الشعبية لذلك النظام تتعاظم.. ولا شك انه كان لذلك اثر فيما كنت احس به من عدم اهتمام بالعمل، خاصة وان نوع العمل نفسه، مرتبط بمجال النشر، وتحرير مجلة، برغم صفتها المتخصصة، الا انها محسوبة على النظام ناطقة بسياساته في مجالات الشباب والتربية.

وهنا لابد لي من ذكر حقيقة، مهما كان حسن او سوء تفسيرها هي: اتصلت بالاخ محمد سعيد معروف، وتبادلنا وجهات النظر، حول نظام الحكم ذاك، والمعارضة المتنامية ضده.. وكان من رأيي، ان ذلك النظام، لا يمكن له ان يستمر، الا اذا اعتمد على نوع من التنظيم الشعبي، واعتمد سياسات تستجيب لتطلعات المواطنين.. وقد اتفق معي الاخ معروف، واتفقنا على ان يقوم هو باقناع اللواء طلعت فريد، عضو مجلس قيادة الثورة، ووزير التربية والتعليم، بهذا الرأي.. وقد تم ذلك بالفعل.. ولكن عندما عرض

الأمر للمجلس، كان اقوي معارضيه الاستاذ احمد خير المحامي، وزير الخارجية – رحمه الله –.. وقد كان من رأيه ان هذا الاقتراح، يفتح المجال «للديماقوقية» ومضيعة الوقت في غير طائل «حسب تعبيره».. وكان متوقعا هزيمة الاقتراح طالما كان هذا هو رأي احمد خير فيه... فقد كان – رحمه الله – بجانب مسؤوليته كوزير للخارجية، هو في الواقع المرشد والمستشار السياسي لمجلس الثورة..

ولما أبلغني الاخ معروف بما حدث، قلت له: ان هذا النظام، وفي ظل هذه الظروف، لن يستمر... وبما انني اشعر، انني في موقعي كرئيس لتحرير مجلة «الشباب والتربية» اعتبر نفسي في موقع الانتماء السياسي لهذا النظام، والامر ليس حقيقة كذلك، فانني افضل ان ارجع لمهنة التدريس، في اي بقعة في السودان.. وقد ابديت للاخ معروف اصراري على هذا الرأي... وذهبت للاخ دهب عبد الجابر – رحمه الله – الذي كان الاستاذ المسؤول الاداري عن المرحلة المتوسطة في الوزارة، وابديت له رغبتي الملحة في نقلي لاي مدرسة متوسطة في البلاد بدون شروط.. واستجابة لهذه الرغبة الملحة، تم نقلي مديرا لمدرسة الرنك الحكومية المتوسطة، في جنوب البلاد، فقبلت على الفور.. برغم ان العمل في الجنوب – في تلك الفترة – كان تضحية كبرى.. كان ذلك في شهر مارس من عام ١٩٦٣، وحركة التمرد المسلح في الجنوب على أشدها..

فحزمت امري، وسافرت بسرعة للرنك لاستلم مسؤولية المدرسة، قبل ان يغادرها الأساتذة في العطلة السنوية.. وعدت بعد تنفيذ المهمة، ثم سافرت مع زوجتي لمصر، لقضاء رحلة ترفيهية.. وكانت المرة الثانية التي ازور فيها القاهرة.. فقد كانت زيارتي الاولى في العام ١٩٥٧م، وفي المرتين، كنت اسافر جيئة وذهابا بالسكة الحديد، والبواخر النيلية.

مدرسة الرنك الحكومية الوسطى

كانت مباني المدرسة، ومنزل مفتش المركز، يقعان في الطرف الشرقي لمدينة معزولة تماما عن بقية المباني الحكومية، ومباني المواطنين.. يبدو ان السبب في هذه العزلة ناتج عن طبيعة الارض التي تفصل بين الاثنين.. ارض منخفضة تتجمع فيها مياه الامطار الغزيرة في فصل الخريف في هذا الجزء من الوطن.. ولهذا كان لابد من اختيار باحة من الارض مرتفعة لمباني المدرسة والمنزل لا سيما وان مباني المدرسة تحتوي على داخلية للتلاميذ ومنازل للمعلمين ومدير المدرسة. وهي مباني تغطي مساحة كبيرة.

عندما رجعت للمدرسة، ومعي زوجتي، بعد نهاية العطلة، لم اجد أياً من زملائي الاساتذة قد حضر وكذلك لم يكن التلاميذ قد حضروا بعد و يبدو انني ذهبت مبكرا.. ولكن منزلي كانت قد استقرت فيه، قبل فترة جميع ما تحتاجه العائلة من اثاث ومعدات وادوات منزلية.. وقام بزيارتي بعض الاخوة الاخوة الموظفين، ومعلمو المدرسة الاولية، وبعضهم كانت لهم سابق معرفة بشخصي.. كانوا يقومون بزيارتي عصرا، وعندما تميل الشمس نحو الغروب، يستأذنون مغادرين.. ولم اكن اشعر وقتها، ان في الامر ما يبعث على الاستغراب، فقد كان ذلك بالنسبة لي امرا طبيعيا. لكنني - فيما بعد - وبعد ان توطدت صلاتنا علمت جلية الامر! كذلك ان هؤلاء الاخوة كانوا على عجب من امر هذا القادم الجديد!! كيف يستطيع البقاء هو وزوجته لوحدهما، في ذلك المكان المنعزل، وفي ظل الظروف، التي كانت اخبار المتمردين وغاراتهم على اماكن قريبة من

الرنك مثل بلدة «ملوط و«جلهاك» وغيرها، تتوالى علي الاسماع وضحايا تلك الغارات من الجانبين يزدادون!! وبالطبع لم يكن ذلك لشجاعة اتصف بها، ولكن لجهلي بالاوضاع!! فهي المرة الاولى، ان يكون قدري العمل في هذا الجزء من جنوب وطننا الحبيب.

ان سكان مدينة الرنك، خليط من الجنوبيين والشماليين.. ولكثرة الاختلاط بينهما تكاد تمحى تماما الفوارق بين الاثنين، الا ما يلاحظه انسان من قدوم بعض العناصر الجنوبية، القادمة للمدينة من المناطق المجاورة والرنك سوق رئيسية للمواطنين في كل هذه المنطقة..

يأتون إليها لشراء حاجياتهم البسيطة، من مناطق بعيدة، مشياً على الأقدام.. كما أن الرنك محطة نهرية وبرية مهمة للمواصلات بين الشمال والجنوب.. وهي (إضافة لكل ذلك) منطقة انتاج زراعي وفير، وثروة حيوانية، فإن مساحات شاسعة، من الأراضي الخصبة، متوفرة حول المدينة، ويتم ريها دون عناء بمياه الأمطار الغزيرة، في فصل الخريف، في هذا الجزء من أرض الوطن.. ولهذا فقد جذبت هذه المنطقة، العديد من أبناء السودان من الشمال، لاستثمار أموالهم في زراعة المحاصيل، وأهمها محصول الذرة، الغذاء الرئيسي للمواطنين عموماً.. كما أن الحكومة قد خصصت مساحات كبيرة من الأراضي، حول الرنك، كمشاريع اعاشة للمواطنين الجنوبيين، ليتجهوا نحو الزراعة، على المستوى الاقتصادي.. ولكن تجاوب المواطنين الجنوبيين مع هذه السياسة - على أيامنا تلك - كان ضعيفاً جداً.

وبعد فترة امتدت لأكثر من أسبوع، وأنا أعاني من الوحدة والعطالة، بدأت الحياة تدب في تلك الديار، بوصول زملائي المعلمين، وعلى رأسهم الأخ عبد الرحمن نائبي، الذي تمت سريعاً بيننا علائق الأخوة والصداقة.. فهو من أبناء منطقتنا في الشمال، والذي ساعد على تقوية العلاقة بيننا، انه الوحيد من أسرة التدريس، الذي كان يصحب زوجته.. وبدأ التلاميذ من المناطق البعيدة يتوافدون، ويستقرون في داخلياتهم.. ثم بدأنا عامنا الدراسي بهمة ونشاط.. وكانت تجربة المدرسة ذات الداخلية، جديدة تماما على شخصي.. فلم يسبق لي أن كنت مدرساً أو مديراً لمدرسة بداخلية، بل لم يسبق لي أن عشت كطالب في مدرسة بداخلية.. ولهذا فقد استعنت بالصديق عبد الرحمن، الذي قلدته مسؤولية ضابط الداخلية، بجانب مسؤوليته كنائب للمدير.. ولكني كنت حريصاً - كل الحرص - على متابعة المواد

الغذائية التي تصل للداخلية، ومراقبة عمال الداخلية للقيام بواجباتهم بالقدرة والنزاهة.. وهنا أذكر أنني اضطررت لفصل أحد عمال المطبخ، لأنه ضبط وهو متلبس بجريمة سرقة مقادير من اللحم، المخصص لغذاء التلاميذ.. ولكني أسفت أشد الأسف عندما علمت بعد فترة ـ أن هذا العامل المفصول، عمل سائقاً لتراكتور، مع مجلس المدينة، وبينما كان في مهمة في منطقة زراعية إلى الجنوب من مدينة الرنك، إذا به يتعرض ـ ومعه آخرون ـ لهجوم المتمردين، فأردوه قتيلاً، يرحمه الله.. وبرغم مرور هذه السنوات الطويلة على ذلك الحادث، إلا أنني لا زلت أشعر بالألم كلما مرت بخاطري ذكراه، برغم كامل اقتناعي بعدالة العقوبة التي تم توقيعها عليه.

كان واحداً فقط من الزملاء المعلمين، من أبناء الجنوب. وكنا جميعنا أسرة واحدة متماسكة، متفانية في القيام بواجبها.. وقد زاد في تماسكنا وتعاوننا، إننا نعيش ظروفا واحدة، من حيث الاخطار الأمنية التي نتعرض لها جميعنا، وجميع من في المدينة كذلك.. فقد كنا نسمع يوميا اخبار المتمردين ـ أغاروا بالأمس على (ملوط) أو (جلهاك)، قتلوا أول أمس عددا من المواطنين في منطقة (المابان) قالوا أنهم سيهاجمون مدينة الرنك، بعد هجومهم على (جلهاك) و هكذا.. كنا في الصباح وبعد الظهر نشغل أنفسنا بالانهماك في القيام بواجباتنا المدرسية، وفي المساء نحاول ـ مع أصدقائنا من المعلمين والموظفين نسيان واقعنا!! ولكنا مع ذلك ـ كنا نقضي الكثير من الأوقات الممتعة، في رحلات لصيد (الحُبار) ودجاج الوادي، أو مع بعض الأصدقاء من الشماليين، في مزارعهم، والتي نقضي فيها معهم، في بعض الاحيان، ليلة الخميس، ونعود مساء الجمعة.

كان مفتش المركز في مدينة الرنك وقتها، رجل من أبناء الجنوب، يدعى (لويس بي) رحمه الله ـ لم يكن متجاوباً مع مواطني المدينة في شعورهم بعدم الاطمئنان الأمني.. فقد طلبوا منه مثلاً، أن يطلب من رئاسته في ملكال، زيادة عدد أفراد قوة البوليس بالمدينة، فقد كان عدد أفراد القوة لا يتجاوز ـ كما أذكر خمسة عشر فردا، على رأسهم ضابط صغير، وكان هذا الضابط متجاوباً مع المواطنين في مطالبتهم بتعزيز الموقف الأمني في المدينة، فقد

كان هو ذاته يشعر أكثر من غيره بخطورة الوضع، بدليل مطالبته المتكررة بالنقل وادعاء المرض ـ هكذا كان يقول بعض اصدقائه الموظفين. بل أن المواطنين طالبوا السيد المفتش، أن يسمح لهم بالقيام بأنفسهم بتكوين نوبات حراسة ليلية في المدينة، وبأسلحتهم الخاصة، فرفض المفتش طلبهم، على اعتباره عملاً ضد القانون، برغم أن ضابط المجلس السيد/ حسن صالح الشّويَّة، كان كزميله ضابط البوليس متجاوبا أيضاً مع مشاعر المواطنين ومطالبهم.

ثم جاء الفرج بعد طول ترقب وانتظار، فقد تم نقل السيد المفتش، لويس بي، وحل محله مفتش جديد، هو المرحوم محمد محجوب حسب الله. وما أن تعرف على أحوال المدينة، حتى أدرك خطورة الموقف، فطلب مستعجلا السلطة في العاصمة ملكال ارسال نجدة من البوليس، ثم من القوات المسلحة، ووصلت هذه القوة المدينة عن طريق ميناء (القيقر) إلى الشمال من (الرنك) حيث ألقت الباخرة التي أقلتهم مرساها هناك لأن ميناء الرنك لم يكن صالحاً للاستعمال في ذلك الوقت.. وفي نفس اليوم الذي وصلت فيه هذه القوة المدينة، راجت اشاعة قوية تقول بأن المتمردين سيهاجمون قرية جلهاك، التي تقع إلى الجنوب من مدينة الرنك، على مسافة ليست بالبعيدة.. ولهذا فقد أمر المفتش الجديد، هذه القوة بالتوجه فوراً نحو جلهاك، لحمايتها من الهجوم المرتقب. ولكن الأمر كان خدعة حربية، لأن المتمردين كانوا يستهدفون حقيقة مدينة الرنك. لأن القوة العسكرية عندما تحركت جنوبا حسب تعليمات المفتش، إذا بهم يواجهون أعداداً كبيرة من المتمردين، على بعد حوالي مسيرة ساعة واحدة من الرنك. فاشتبكت معهم في معركة فقدوا هم فيها عددا من القتلى والجرحى، وفقدت القوة واحدا من افرادها، كما ذكرت ذلك المصادر الرسمية.

ومنذ ذلك الوقت اصبح هذا المفتش الجديد، صديقاً للجميع، ويتمتع بمكانة جماهيرية ممتازة في المدينة، بل والمنطقة بأكملها.. وبحكم أني كنت حسب موقع سكني أقرب جار له توطدت بيننا علاقة الصداقة المتينة.. فكنا نتبادل الزيارات، وكاد يكون واحدا من أسرة المدرسة، إن لم يكن

بالفعل، فقد كان - يرحمه الله - ذا خلق رفيع، وأفق واسع، لطيف المعشر، عذب المؤانسة، سريع الفكاهة . .

لقد زادتنا هذه الحادثة قلقاً، فقرر المتزوجون منا جميعا - أساتذة وموظفين أن يرسلوا عائلاتهم إلى أهلهم لنبقى جميعنا «عزابا»، لنكون خفيفي الحركة إذا لزم الأمر!!.

وبهذه المناسبة أذكر أن الأخ الدكتور صلاح، طبيب المستشفى، إذا حضر لمنزله بعد ساعات العمل، يحرص على أن تكون عربته متجهة إلى الشمال، نحو كوستي!! وعندما سألناه عن السر في ذلك، قال: إنه يخشى إذا ألمت مصيبة، أن يقود عربته في الاتجاه الخطأ!! فقلنا له: هذا يعني أنك، في هذه الحالة، لن تسأل عن زملائك المساكين الذين لا يملكون عربات؟! ولم نكن محتاجين منه لاجابة، فالأمر واضح تماماً، ولا نحتاج منه لتبيان.

كنت والأخ عبد الرحمن - نائبي، نسكن منزلين متجاورين، وكان هو، كما قدمت الأستاذ الوحيد الذي ترافقه زوجته، فكانا كثيرا ما يحضران في الأمسيات لزيارتنا، فنجلس معاً في غرفة الاستقبال لوقت متأخر من الليل، بل انه وزوجته في بعض الاحيان كانا يقضيان ليلتهما معنا . . ولكن زوجته كانت تستعجل الرجوع لمنزلها، احياناً، الأمر الذي لم يكن دائماً محل موافقة الاخ عبد الرحمن، ولم يكن محل رضائي كذلك!! فكلانا في تلك الظروف، كان يريد البقاء مع الآخر، لا سيما ليلاً!!. .

حرصت على سرد كل هذه الوقائع، لأعطي صورة حقيقية للظروف القاسية التي عشناها في مدينة الرنك (تلك الأيام) وعاشها كذلك عدد كبير من زملاء المهنة في مناطق أخرى من الاقاليم الجنوبية، في ظروف التمرد في ذلك الوقت. . ولكنا مع كل ذلك ما كنا نقصّر في القيام بواجباتنا المدرسية صباح مساء.

ولكن حادثا داخليا كان له أثر سيء في نفوس أسرة التدريس، ذلك أن التلاميذ بمدرسة (بور) كانوا قد أعلنوا الأضراب عن الدراسة، بسبب بعض المشاكل هناك. . فقرر مكتب تعليم ملكال، حرصاً على مستقبل تلاميذ الفصل النهائي، أن يحولهم لاتمام عامهم الدراسي بمدرسة الرنك. . ولا شك أن في

هذا الأجراء مؤشراً للسمعة الطيبة التي حظيت بها ادارة مدرستنا، فاستوعبناهم معنا، وخصصنا لهم واحدا من منازل المعلمين كداخلية لسكنهم، ولكن للأسف فإن هؤلاء التلاميذ نقلوا معهم لمدرستنا عدوى الاضراب عن الدراسة بحجة رداءة الطعام!. ولكن الاسلوب الذي اتبعوه في اعلان هذا الاضراب كان اسلوبا غير مقبول بغض النظر عن صحة أو عدم صحة الأسباب التي دعتهم لذلك الاضراب.

ففي أحد الأيام عندما حضرنا من المدينة مساءً، لاحظنا أن تلاميذ الداخلية يجلسون على الأرض في الفضاء امام مباني الداخلية.. وعندما وصلنا بالعربة التي كنا نستقلها مع أحد الموظفين لمنزلي، رأينا عجباً!! فقد صفّ التلاميذ موائد الداخلية في فناء المنزل، ووضعوا فوقها الطعام الذي احتجوا على رداءته، وعاثوا في فناء المنزل تخريباً. ولكنا استطعنا علاج الامر بسهولة ويسر.. وجاء قادة الاضراب يعتذرون عن فعلتهم، بعد اقناعهم بخطئهم.

ومع كل هذه الظروف غير المواتية، فقد حقق تلاميذ السنة النهائية نتيجة حسنة، في امتحان الدخول للمدارس الثانوية.

بطلب مني حضرت الوالدة - يرحمها الله من بلدتنا (كريمة) لأنني كنت اتوقع مولودنا الأول، وبقيت معنا فترة طويلة، كانت بالنسبة لها تجربة جديدة تماماً.. ولكن أكثر ما استرعى انتباهها هو الارض الفسيحة المغطاة بالاشجار والحشائش و الطقس المعتدل والمعيشة الرخيصة.. رزقت بطفلتي الأولى (آمال) في اليوم التاسع من اكتوبر عام ١٩٦٤م وفي الحادي والعشرين من نفس الشهر، كانت ثورة أكتوبر الشعبية، التي اسقطت نظام الفريق عبود.. وقد سبق لي أن ذكرت أن ذلك النظام كان آيلاً للسقوط، وكان ذلك هو السبب الذي دفعني لترك العمل بمكتب النشر، وقبول العمل كمدير لمدرسة مدير الرنك، برغم ظروف المنطقة التي سبق عنها الحديث.

ولكن برغم ذلك لم أجد نفسي متجاوباً بايجابية مع ما حدث ولم انفعل مع ما كان يقدمه بعض المعلمين والموظفين، من أساليب التأييد لما حدث.. بل أذكر أنني اتخذت موقف المعارض، من تلك المقترحات والسبب

في موقفي هذا المعارض من تلك المقترحات هو انني كنت أرى أن تغيير نظام الحكومة في ذلك الوقت يفتح الطريق لعودة الاحزاب الامر الذي كنت ولا زلت أقف مبدئيا معارضا له في ظل ظروف بلادنا تلك وكان ذلك هو الذي حدث - للأسف - فتعالت الاصوات لتعلن (سرقة الأحزاب لثورة أكتوبر)!!.

زار منطقة الرنك، بعد ثورة اكتوبر، السيد / كلمنت أميورو وكان قد تم تعيينه وزيرًا للداخلية، في المساومات التى جرت بين الأحزاب! وفى حشد جماهيري أقيم على شرف زيارته التفقدية، تحدث حديثًا ملؤه إذكاء نار الفتنة والكراهية بين الشمال والجنوب.. ومما قاله - كما اذكر جيدا - في سياق انتقاده لمعاملة الشماليين للجنوبيين، إن الوزارة التي أعطيت لواحد من الجنوبيين في الماضي، كانت وزارة الشباب والرياضة، ولهذا فقد أطلق علي ذلك الوزير صفة «وزير بتاع لعب!».

ذكرت سابقا ان مولودتى الأولى كانت بنتًا، ولا بأس، بل من الطريف ان أعود بالقارئ لتلك المناسبة.. فقد كنت أتمنى أن يكون طفلى الأول ولدًا لأطلق عليه اسم «مصطفى» ليكون اسمه مصطفى كامل! ذلك أننى في صباى كنت معجبًا بالزعيم المصرى الشاب مصطفى كامل، وكنت أحفظ عن ظهر قلب خطبه الوطنية، واقرأ كثيرًا عنه وكان «نسيبي» الأستاذ حسن طه - رحمه الله - يعلم برغبتى فلما كانت المولودة بنتًا، أرسلت برقية للأستاذ قلت فيها: «رزقنا بنتًا» فكان رده - برقيا أيضا - بيت شعر قال فيه:

هنيئا بآمال أطلت على الربى
تقر بها عيناك أهلا ومرحبا

فأرسلت الرد له - برقيا أيضا - سميناها آمال أكمل القصيدة، فجاء رده برقيا أيضا كما يلى:-

ومن أنجبت آمال تأتى بمصطفى
فأنعم بها أما وأكرم بكم أبا
كريمة قد تاهت سرورا ودنقلا
ودارفور وام درمان من ذلك النبا

بقيت معنا الوالدة - يرحمها الله - فترة تحملت فيها مسؤولية المنزل كاملة، وكنت سعيدًا بوجودها معنا، ثم كان لا مفر من فراقها.

مدرسة الضعين الحكومية الوسطى:

ذهبت فى العطلة السنوية للخرطوم، وأنا فى طريقى لكريمة، وكما جرت العادة، ذهبت لزيارة الوزارة، وقابلت الأخ دهب عبدالجابر - رحمه الله - بدون ان يكون لى غرض معلوم من هذه الزيارة، غير التحية والمجاملة. وكان فى المكتب عدد من الأساتذة، وأذكر ان الحديث كان يدور حول مدرسة الضعين، التى أصبحت مشكلة لإدارة التعليم الأوسط، بسبب التعطيل المتكرر للدراسة، بفعل الإضرابات المتكررة، التى اعتاد تلاميذ المدرسة القيام بها من حين لآخر، لأتفه الأسباب، وكان أحد الحاضرين قد اقترح أن يتم نقل شخصي لهذه المدرسة، ثقة من جانبه فى مقدرتى على علاج الموقف.. فاعترض الأخ دهب عبدالجابر بحجة أنه ليس من العدل أن يكتوى شخصى بنارين - نار العمل في الجنوب، ثم الضعين! ولكنى أبديت للحاضرين - على الفور - قبولى لهذا العرض - فقد كانت فى رأيى نار الضعين أخف وطأة على النفس وأكثر رحمة من نار الرنك!! فليس في «الضعين» تمرد «مسلح» أما تمرد التلاميذ «السلمى» فيمكن علاجه! وعليه فقد تمت الموافقة الرسمية على نقلى لمدرسة الضعين لبداية العام الدراسى ٦٤ - ١٩٦٥م..



الفصل الثاني
العمل في وزارة التربية والتعليم

نبذة تاريخية عن منطقة الرزيقات:

كان زعماء قبائل جنوب دارفور، ومنهم مشايخ قبيلة الرزيقات، قد بدأوا يعلنون العصيان، على حكم الأتراك المصريين.. وكان من دوافع ذلك العصيان، الضرائب الباهظة التى فرضتها عليهم الحكومة، والقرارات الجائرة التى اتخذتها ضد بعض مشايخ القبائل، إضافة إلى أنه في هذا الوقت، كانت قد اندلعت الثورة المهدية، وحققت انتصارات حاسمة على قوات الحكومة ووصل لهيبها لإقليم دارفور، فتأثر به زعماء القبائل.. فبدأ كثيرون منهم يعلنون العصيان، والانضمام للثورة وتأييدهم لزعيمها الإمام المهدي.



وكان حاكم السودان العام في ذلك الوقت، هو الجنرال غردون.. ومن زعماء تلك القبائل السلطان هارون، سلطان قبيلة الفور، والشيخ حسن أب كدوك، شيخ قبيلة «برتي» والشيخ بلال نجور أحد شيوخ قبيلة الرزيقات.

وفى عام ١٨٧٩م عين الجنرال غردون، سلاطين مديرا لمديرية دارا، التى تشمل ذلك الوقت الجزء الجنوبى الغربى من دارفور.. وأمره بالتوجه فورًا لمقاتلة السلطان

هارون، سلطان قبيلة الفور، الذى كان يسعى لاستقلال بلاده، عن سلطة الحكومة.. وللعمل على إيقاف عصيان القبائل الأخرى، والحيلولة دون انضمامها للثورة المهدية، وقد استطاع «سلاطين» استقطاب بعض زعماء القبائل، كالشيخ على ود حجير، من قبيلة «المعاليا» الذى حاول بدوره - ان يستقطب عرب الرزيقات الذين كانوا مجتمعين بزعامة الشيخ بلال «نجور» لصفه لإعلان انضمامهم للحكومة.. ولكن فشل فى ذلك، ونجا ومن معه من الموت بأعجوبة! ولكنه عاود الدخول في حرب ضد الشيخ بلال، ولكن جيشه انهزم وقتل هو في المعركة.

وفى الضعين دارت معركة بين سلاطين ومادبو، زعيم الرزيقات، وبعد صراع عنيف تراجع المهاجمون من الرزيقات.. ثم استطاع سلاطين الانتصار مرة أخرى على الرزيقات في هجوم شنه على الضعين.

وبعد هاتين المعركتين قام الشيخ مادبو بجمع قواته وإعادة تنظيم صفوف جنده، وشن هجومًا عنيفًا على جيش سلاطين، في معركة شرسة، حقق الرزيقات فيها انتصارًا كاسحًا، كانت نتيجته ان جيش سلاطين المكون من ثمانية آلاف وخمسمائة مقاتلا، لم يبق فيه على قيد الحياة سوى تسعمائة مقاتلا فقط.. ثم توالت، بعد هذه المعركة الكبيرة هزائم سلاطين في أرض الرزيقات، خاصة ومنطقة جنوب دارفور بصفة عامة برغم ان خديوى مصر، كان قد أعلن تعيين سلاطين قائدًا عاما لجيوش دارفور.

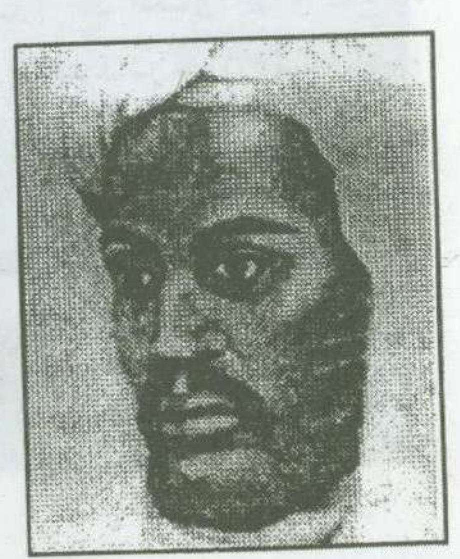
وكنتيجة لهذه الهزائم، التى مُني بها سلاطين تباعا بدأ بعض الزعماء الذين كانوا يناصرونه ينحازون لصف العصيان ضد الحكومة، والانتماء لدعوة المهدية. ومن أولئك التاجر المشهور عبدالرحمن ود شريف، والشيخ «زقل» الذى أصبح اسمه فيما بعد سيد محمد بن خالد، والذي كان ينتمى بصلة القربى للإمام المهدى والذى تم تعيينه - فيما بعد - من قِبل الإمام المهدى، حاكما على دارفور، فبايعته القبائل في «دارا» وكتب خطابا لسلاطين يطلب منه التسليم، وقد تم له ذلك في قرية «الشعيرية».

كان القائد الايطالى الذى يدعى «ميليانى» قد أصدر قرارًا بفصل مادبو من وظيفة رئيس المشايخ بعد إعلانه العصيان على الحكومة فذهب الشيخ

مادبو لبحر العرب، حيث تمت مبايعته للمهدى هناك، وشهد هزيمة جيش الشلالى.

وقد تم اللقاء - فيما بعد - بين الشيخ مادبو، وسلاطين، بعد هزيمة الأخير وتسليمه في منطقة «برتجل» وكان لقاؤهما مؤثرًا - أوضح فيه الشيخ مادبو لسلاطين انه لم يكن يقاتله شخصيًا، وانما كان يقاتل الحكومة، إنه لا ينسى العلاقة الحسنة التي كانت تربطهما قبل مجئ الثورة المهدية، وإيمانه بها.. ثم أهدى الشيخ مادبو حصانه - الذي كان يسمى «صقر الدجاج» لسلاطين، عربونا لاستمرار الصداقة بينهما لا سيما وكان سلاطين قد أعلن إسلامه وتأييده للثورة المهدية. وفي المقابل أهدى سلاطين للشيخ مادبو، طبول الحرب، التى كان قد غنمها من مادبو في القتال بينهما، وأهداه أيضا سيفا.. وقبل مادبو الهدية قائلاً: «الرجال شرّاده ورّاده» ثم كانت قد تطورت الأحداث سراعا، فكانت هزيمة جيش «هكس» وفتح الخرطوم، ومقتل غردون، ثم هزيمة الخليفة عبدالله التعايشى في امدرمان، وتراجع جيوشه وشتات القبائل التى ناصرت المهدية في كل معاركها - انتصارات وهزائم - ومنها قبيلة الرزيقات. فبعد الهزيمة في امدرمان، تراجع أفراد قبيلة الرزيقات وزعماؤهم إلى منطقتهم وبقوا فيها وتوارث زعماؤهم قيادة القبيلة بعد الشيخ مادبو الكبير رحمه الله..

قصدت من هذه النبذة التاريخية القصيرة السابقة، أن أعطى فكرة عن إقليم جنوب دارفور، بصفة عامة، أواخر أيام الحكم التركى المصرى، وبداية الثورة المهدية، وعن منطقة قبيلة الرزيقات، بصفة خاصة، ودور هذه القبيلة في مناصرة الثورة المهدية ومعاداة الحكم التركى المصرى.



يبدأ العام الدراسى بمدرسة الضعين، في أول يوليو من كل عام، كما هو الحال في بقية مدارس دارفور.. وفي آواخر يونيو عام ١٩٦٥م توجهت بالقطار لمدينة الضعين التى

أزورها لأول مرة بل هى المرة الأولى التى أرى فيها أي بلدة في إقليم دارفور.. والرحلة بالقطار من الخرطوم للضعين في هذا الوقت من العام والتى تستغرق يومين تقريبًا رحلة ممتعة بحق، لا سيما إذا كان وضعك الوظيفى أو امكانياتك المالية، تؤهلك للسفر في عربة النوم.. ذلك أن الوقت خريف، والحشائش والأشجار الخضراء تغطى الأرض على مد البصر، والطقس لطيف ومنعش.. وكان بودى لو تأخر القطار كثيرًا عن موعد وصوله حتى تتاح لنا فرصة أكبر للاستمتاع بالمناظر الجميلة والطقس الممتع..

لم يستقبلنى أحد بمحطة السكة الحديد، فلم أكن قد أبلغت بموعد وصولى، ولكن وجدت من يدلنى على مكان المدرسة.. فوضعت حقائبى في عربة «كارو»، وقد استغرقت الرحلة وقتًا طويلاً ذلك أن مبانى المدرسة كانت تقع في الطرف الآخر من المدينة، مرورًا بسوق البلدة وبعض مساكن المواطنين.. وكنت - كعادتى - قد سبق ان أرسلت أثاث المنزل واحتياجاتى الأخرى قبل سفرى من الرنك.. كان المنزل معدًا لاستقبال الأسرة الجديدة، وقد أحسن استقبالنا من وجدناهم من الزملاء، من أسرة التدريس في مدرستنا، والمدرسة الأولية المجاورة.. وللأسف الشديد فإننى لا أذكر منهم الآن سوى الشاب آدم، كاتب المدرسة، والأخ المرحوم صالح، مدير المدرسة الأولية، وعددًا من طلبة الداخلية.

لم نكن نشعر بتعب أو ارهاق، فقد كانت رحلتنا بالقطار مريحة جدا، فقضينا تلك الليلة مشتاقين لشروق الشمس، حتى نرى المدرسة ومبانيها، والمنطقة من حولها، ونرى الزملاء من المعلمين، وطلبة المدرسة.. لقد كان المنزل المخصص لى صورة طبق الأصل من منزل مدرسة الرنك، وهو الأمر الذي تنتهجه وزارة التربية والتعليم - فإن لديها خرائط طبق الأصل لمنازل مديرى المدارس ونوابهم والمعلمين للمراحل التعليمية المختلفة.. ولكن المنزل لم يكن في حالة حسنة.. ويبدو أن الزميل السابق، لم يكن مهتمًا بالحالة العامة للمنزل، الأمر الذى تطلب منى بذل مجهود كبير لأجعل المنزل في حالة مقبولة.. وقد تم لى ذلك في وقت قصير.. أما مبانى

المدرسة - المكاتب وفصول الدراسة والداخلية فقد كانت ممتازة.

تعرفت على زملائي المعلمين الذين أذكر منهم الآن: الأستاذ حنفى السيد المكى - نائبى، والأستاذ أحمد البدوى، ضابط الداخلية، والأستاذ سفيان وكانوا جميعا في مستوى المسؤولية، ومتعاونين معى للحد البعيد. فقد عاشوا جميعًا في ظروف الإضرابات وعدم الاستقرار. بدأت عملى فى المدرسة، آخذًا في كل اعتبارى، ظروف عدم الاستقرار هذه التى عاشتها المؤسسة التعليمية وكنت أحس من الوهلة الأولى أننى مواجه بتحد كبير، ولابد لى أن أكون فى مستوى هذا التحدى، وذلك باتباع سياسة حازمة من أول وهلة. وقد كانت أمامى الفرصة مواتية منذ بداية العام الدراسى - فقد كان من العادات السيئة في المدرسة ان يأتى التلاميذ، لبداية العام الدراسي - بعد العطلة - متأخرين جدًا أياما بل وأسابيعا، بحجج واهية - ان أهلهم كانوا في منطقة بعيدة من المدينة، يرعون حيواناتهم، وانهم جاءوا من تلك المسافات البعيدة على الأقدام!!.. ويبدو أنهم اعتادوا من إدارة المدرسة سابقا - قبول مثل هذه الأعذار! صحيح أن معظم أهل التلاميذ من الرعاة، وانهم بطبيعة حياة الرعى يتجولون.. ولكن التلاميذ يعرفون ذلك، ويعرفون كذلك التاريخ الذي يبدأ فيه العام الدراسي، ويدركون أنهم سيحضرون للدراسة سيرًا على الأقدام.. لهذا فإن التأخير ليس له ما يبرره.. وبما أن هذه الظاهرة كانت - بالتأكيد - سببًا رئيسيًا من أسباب تدهور مستوى التلاميذ، لأنهم يفقدون جزءًا ليس قليلا من عامهم الدراسى، كما أن ظاهرة التغيب هذه أشاعت جوًا من اللامبالاة وعدم الانضباط العام في المدرسة، كان لابد لى من معالجتها بحزم، ونحن نبدأ العام الدراسى الجديد، فقررت أن يعاقب كل تلميذ بالجلد خمس «جلدات» عن كل يوم تأخر فيه عن الدراسة بدون عذر مقبول.. وبدأت تنفيذ القرار بلا تراجع.. فبدأت حركة عصيان من التلاميذ، قادها تلاميذ الصف الثالث، وقد كشف التحقيق عن القادة الحقيقيين للعصيان.. فوقعت عليهم عقوبات أشد، وصلت في بعض الأحيان لحد الفصل من المدرسة.. ومع ذلك لم اتراجع عن تنفيذ عقوبة الخمس جلدات عن كل يوم غياب عن الدراسة بعد نهاية العطلة، دون

عذر مقبول.

وهنا تحضرنى حادثة طريفة - بينما كنا - نحن بعض أسرة المدرسة الوسطى، والمدرسة الأولية، نتناول معا طعام الغداء - كعادتنا - إذا بواحد من آباء التلاميذ المفصولين من الدراسة، يدخل علينا - مهتاجا - محتجًا على فصل ابنه، فسألته - بهدوء - عن اسم ابنه، وعندما ذكر لى الاسم، كنت أعلم من التحقيقات، التى أجريتها، ان هذا التلميذ، هو الزعيم الأول لحركة العصيان.. وقد تقرر فصله مع آخرين من زملائه.. وبهدوء قلت للوالد المهتاج: هل تريد منا أن نعيد قبول ابنك في المدرسة؟! وبالطبع كانت إجابته - نعم،.. فقلت له: لك ما تريد - اذهب الآن واحضر ابنك للداخلية؟!! ولما ذهب الوالد، أبدى زملائي دهشتهم واستغرابهم، بل واحتجاجهم! فهم يعرفون - كما أعرف - ان هذا التلميذ هو رأس الفتنة، فقلت لهم - بهدوء أيضا - ان هذا التلميذ - الزعيم - لن يقبل الحضور لاستئناف الدراسة، وزملاؤه الذين فصلناهم معه - وهو زعيمهم - لم يتغير قرار فصلهم!

وبعد فترة - لم تطل - حضر الأب، وقد ظهر علي ملامح وجهه الهدوء، بل والخجل قائلاً: إن ابنه رفض الحضور للمدرسة!! وبعد هذه المعركة التى كانت حامية حقا، بدأت تستقيم الأمور.. وتناقل التلاميذ وآباؤهم وأهل البلدة، أخبار هذا العصيان الذي ألفوا أمثاله في الماضي، والحزم الذى اتبعته الإدارة الجديدة في التعامل معه، والانتصار عليه.. وقد تحدث معى في هذا الشأن بعض ذوى النفوذ في المدينة، وعلى رأسهم الشيخ محمود موسى مادبو، ناظر قبيلة الرزيقات - رحمه الله - معجبين بهذه السياسة. فقد كانوا - هم أنفسهم - غير راضين عن حالة عدم الاستقرار التى لازمت مدرستهم، واضرت بمستوى تلاميذها تعليمًا وتربية..

عقدنا الاجتماع الأول لهيئة التدريس وبعد التعارف أوضحت أهمية الاستمرار في سياسة الحزم عموما، ثم تم الاتفاق على جدول الحصص، والمسؤوليات الأخرى، كل حسب تأهيله وخبرته واستعداده - فكان الأخ حنفى بحكم أقدميته ودرجته هو نائب المدير، والأخ أحمد البدوى، بحكم

سابق خبرته، هو ضابط الداخلية، ومعه علي ما اذكر الأخ الأستاذ المهذب أحمد شارف.. واتفقنا كذلك على توزيع بقية المسؤوليات الرياضية والثقافية، وبدأنا عامنا الدراسى بعد أن استقامت الأمور أسرة مترابطة تسعى يدًا واحدة لتحقيق الأهداف المشتركة.. ولم يكن هناك ما يعكر الصفو، عدا عدم وفاق حدث بيني والأخ سفيان، انتهى بنقله لمدرسة أخرى.. وقد تم ذلك حرصًا منى على أهمية التعاون الكامل بين أعضاء أسرة التدريس، وتطبيقًا لسياسة الحسم، وعدم التفريط، حتى بالنسبة للعلاقات بين أعضاء أسرة التدريس.

كنت منذ البداية، مهتمًا بخلق علاقات وطيدة مع تجار البلدة وموظفيها، وقد ساعد في ذلك، ان بعض التجار كانوا من أبناء منطقتنا في المديرية الشمالية وعن طريق هؤلاء من أمثال السيدين كرار والكاروري، تعرفت على إخوة أفاضل من تجار البلدة من أمثال السادة: محمد ابراهيم الضو وعثمان العوض ومحمد صديق عمر المشهور باسم «شنيبو». كما توثقت صلتى بالدكتور سعد دراج طبيب المستشفى وخلفه الدكتور محي الدين الطيب والسيد / سيد أحمد مفتش الحكومة المحلية وبوكيل البوستة السيد / عبدالعزيز ووكيل التلفونات السيد / حسن جيلاني والسيد / عثمان العوض.

إضافة لكل هذا وفوقه كان لابد من توثيق الصلات مع قيادات المنطقة من أمثال المرحوم محمود موسى مادبو، ناظر قبيلة الرزيقات، وأخيه الحاج عبدالحميد موسى مادبو، والشيخ المرحوم موسى كاشا – لكل هؤلاء ولمن لم تحضرنى اسماؤهم بعد هذه السنوات الطويلة أظل أشعر نحوهم – أحياء وأموات – وفي رحمة المولى بكل مشاعر الإعزاز والوفاء.

كنا مع هؤلاء نقوم برحلات أسبوعية منتظمة، يوم الجمعة من كل أسبوع لمناطق رحلات جميلة تعارفوا عليها، أمثال منطقتى «سيدو» و«بواط الخيل» نستقل العربات الخاصة التى يملكها بعض الأعيان من التجار، وعربتى ضابط المجلس وطبيب المستشفى، ونقضى يوم الجمعة من الصباح حتى المساء في أنشطة ترفيهية متنوعة – منها الصيد، ومباريات التصويب

بالبنادق الموريس، ولعب الشطرنج، ولعب الورق للتسلية.. وكنا نحمل معنا في كل مرة صندوقًا كبيرًا يسمونه صندوق الرحلات به كل لوازم الرحلة.. فقد كنا في كل مرة نذبح خروفًا يقوم بتجهيزه شخصٍ متخصص في هذا العمل اسمه عبدالكريم الله جابو، شيخ الربع الرابع، ليوفر لنا طعاما دسما.. وفي خلال اليوم بمختلف أنشطته نعيش في مرح وسرور عظيمين، ثم نعود في المساء ويتكرر هذا كل يوم جمعة.. ولكن - رغم هذا - لم تخل حياتنا في الضعين من بعض المشاكل التى كان السبب فيها نزاع مسلح بين قبيلتى الرزيقات والمعاليا، قتل فيه عدد من المواطنين، وتعرضنا بسببه - نحن في المدرسة - لموقف صعب جدا.. ذلك أن طلبة المدرسة والداخليون منهم، بصفة خاصة - فيهم أبناء من الرزيقات، وآخرون من المعاليا.. وكان الجو العام في المدرسة متوترًا لأبعد الحدود فقد انطلقت شائعة تقول إن بعض المواطنين من الرزيقات يخططون للاعتداء على أبناء المعاليا من بين الطلاب الداخليين.. كما كنا - حتى في حدود المدرسة نخشى من صدام بين الطلبة أنفسهم، وهم يستمعون لأخبار الصدام بين أهليهم ووقوع الضحايا من الطرفين.. ولو حدث هذا الصدام، ستكون نتائجه خطيرة جدا، لأن التلاميذ في الداخلية يحتفظون بأسلحة بيضاء، ذلك أنهم يحتاجون لهذه الأسلحة في رحلة عودتهم لأهلهم في العطلة المدرسية، فهم يسيرون في الخلاء، ووسط الغابات بحثًا عن ذويهم الذين لا يعرفون - على وجه التحديد - مكانهم... ويتعرضون في سيرهم ذاك لاحتمالات العديد من المشاكل ولهذا فهم يحرصون على الاحتفاظ بأسلحتهم البيضاء معهم.. ولكن وجود هذه الأسلحة في مثل تلك الظروف كان أمرًا خطيرًا جدًا.. ولهذا فقد قررت وزملائي ان نقوم بعملية «نزع الأسلحة!» وقد اعترض التلاميذ بشدة على هذه الخطوة.. للأسباب سالفة الذكر.. إلا اننا طمأناهم بأن أي سلاح نستلمه من صاحبه، سنكتب عليه اسمه، ونحتفظ بالأسلحة جميعها لنسلمها لأصحابها عندما يذهبون لمناطقهم في العطلة المدرسية فامتثلوا للأمر.

كان الوضع خطير حقا، لدرجة أننى زيادة في الاحتياط أبلغت السلطات

الرسمية وطلبت منها مراقبة الموقف خاصة عندما علمت بمحاولة لقتل كاتب المدرسة المدعو آدم وهو من أبناء المعاليا، ولكنه نجا، لأنه احتاط لنفسه فلم ينم في منزله تلك الليلة التى جرت فيها محاولة الاغتيال!! وبرغم كل هذه الظروف الطارئة، فإن تلاميذ السنة النهائية استطاعوا تحقيق نتيجة مشرفة، كانت محل رضاء المواطنين في المدينة والمنطقة خاصة وانهم لم يألفوا مثلها في السنوات الماضية نتيجة للأسباب التى ذكرتها..

كان علينا أن نباشر كل إجراءات امتحان الدخول للمرحلة المتوسطة، إشرافًا وتصحيحًا، واستخراج نتيجة.. وكان عدد التلاميذ الذين جلسوا للامتحان فاق على الأربعمائة تلميذ – كان علينا أن نستوعب من هؤلاء اربعين فقط لمدرستنا!! وهى نسبة ضئيلة جدًا.. وهذا يعنى ان العدد الكبير المتبقى من التلاميذ سيكون مصيرهم مجهولا ومستقبل تعليمهم محطما..

وبعد استخراج نتية الامتحان واستيعاب العدد المقرر من المتفوقين لمدرستنا، ذهبت لمقابلة الشيخ محمود موسى مادبو، ناظر قبيلة الرزيقات – يرحمه الله – وشرحت له موقف قبول التلاميذ بمدرستنا، قائلاً ليس عدلاً أن يضيع مستقبل هذا العدد الكبير من أبنائهم غير المقبولين.. فتساءل هو: ما العمل؟! فقلت له إن تخفيض هذا العدد الكبير يمكن أن يتحقق بإنشاء مدرسة أهلية بجانب المدرسة الحكومية لتستوعب أربعين آخرين أو خمسين من التلاميذ.. فأبدى الناظر ترحيبه الحار بالفكرة، وانتهزنا فرصة وجود الأستاذ صالح مصطفى الطاهر – رحمه الله – مفتش التعليم بالمديرية، مترئسًا لجنة قبول التلاميذ الجدد وطلبنا منه الموافقة مبدئيًا على الفكرة، فأبدى هو أيضًا ترحيبه وقبوله المبدئي.. لقد كان الأستاذ – يرحمه الله – رجلا وطنيا مخلصا، من الرعيل الأول في ميادين الحركة الوطنية، وتشجيع حركة التعليم الأهلى.. فلم يبق – بعد هذا – سوى الشروع الفورى فى الخطوات العملية، ومن حسن الطالع أنه توجد بالمدرسة الحكومية، غرفة كبيرة كمعمل للمدرسة غير مستعملة، فأبديت استعدادى لتخصيص هذه الغرفة، للطلبة الجدد لحين اكتمال العمل في بناء المدرسة الأهلية الجديدة.. وقد وجدت فكرة إنشاء المدرسة الأهلية المتوسطة الجديدة تأييد

الوطنيين المستنيرين بالمدينة. فعقدنا أول اجتماع لشرح الفكرة، وجمع التبرعات بمنزل السيد / عبدالحميد موسى مادبو، الذى وجدنا منه ترحيبًا حارًا بالفكرة، واستعدادًا لدعمها بكل ما يملك.. فقد كان الحاج عبدالحميد - ولازال - أمد الله في أيامه - رجلا محل احترام الجميع وتقديرهم لدماثة خلقه، وطيب معشره.. فكان تأييده للفكرة وعقد أول اجتماع لتنفيذها بمنزله، عاملا هاما في نجاحها بعد ذلك.. في ذلك الاجتماع الأول، اذكر ان جملة التبرعات بلغت ثلاثة آلاف جنيه، وكان هذا وقتها مبلغا محترما.

وفي هذا الاجتماع كنت مصرًا على أهمية الطواف على المواطنين في جميع الأسواق المهمة بالمنطقة لجمع التبرعات فطافت لجنتنا على أسواق «قميلاية» و«أضان الحمار» و«أبو مطارق» و«سبدو» وغيرها.. وكنت مهتما بالترويج لفكرة استقطاب الجهد الشعبى في مجال التعليم، فقد كانت هذه هي المرة الأولى التى يحدث فيها هذا العمل.. ولهذا فقد كان بعضهم يبدى استغرابه على اعتبار ان مسألة التعليم هذه مسألة تخص الحكومة وحدها ولا شأن للمواطنين بها!! وكنا نحرص على تصحيح هذا الفهم الخاطئ.

وكانت نتيجة هذا العمل الذى اشترك فيه مواطنون كثيرون، وحاز على كل التشجيع والدعم من سلطة الإدارة الأهلية بالمنطقة - هذه الإدارة التى في ماضى الأيام، نسمع عن أحاديث نظرية متطرفة تقول بمعاداتها للتعليم - كانت نتيجة هذا العمل، صرحًا شامخًا لمدرسة أهلية متوسطة بمدينة الضعين، بجهد المواطنين وإدارتهم الأهلية، وقد أصبحت الآن - كما علمت - مدرسة حكومية!

لا استطيع، مهما تعاقبت الأيام والشهور والسنون، نسيان فترة العامين التي قضيتها بمنطقة الضعين... فقد كانت تلك الفترة القصيرة، من أجل سنين عملى في مهنة التدريس، تضافرت في جعلها كذلك، عوامل كثيرة، اذكر منها: جمال طبيعة المنطقة، بأرضها الرملية المغطاة بالحشائش والأشجار الخضراء والأزهار البرية، وطقسها المعتدل، وطيبة أهلها وحسن معشرهم، لا سيما أولئك الذين ربطتنى بهم علاقات أخوية قوية، وتعاون أسرة التدريس، في المدرستين الأولية والمتوسطة، والعلاقات الأخوية

الصافية، مع بقية الموظفين في المستشفى والمجلس ومكتب البريد..

في يوم من الأيام جاءنى زائر بالمنزل، الشيخ موسى كاشا - يرحمه الله - وكان الوقت عصرًا، وهو وقت مناسب فيه تقديم الشاى باللبن للضيوف.. ولكن ذلك تأخر بعض الوقت، لأن المرأة التى تمدنا باللبن، قد تأخرت.. وعلم بذلك الضيف، فإذا به صباح اليوم التالى مباشرة، يحضر أمام منزلى ومعه صبى يقود بقرتين بعجليهما، وبعد السلام قال لى: علمت أمس أنك تعانى من مشقة الحصول على اللبن، ولهذا أتيت لك بهاتين البقرتين لتختار احداهما..! وقد حاولت بلطف الاعتذار عن قبول الهدية، ولكنه أصر بشكل لم يترك خيارًا أمامى سوى قبول هذه الهدية.. ولكنى قلت له إننى لا أفهم في الاختيار بين الأبقار، فاختار هو واحدة، وأمر الصبى أن يدخلها منزلى، ثم انصرف بعد أن شكرته.. وكانت بقرة حلوبا، كانت كل تكلفتها بالنسبة لنا، عشرة قروش في الشهر، أجرة الراعى الذى يأخذها في الصباح، ويعيدها مساء.. وعندما تم نقلي من الضعين، كان الشيخ موسى - يرحمه الله - مصرًا على أن آخذها للبلد، ولكني رفضت بإصرار شديد، فأقسمت أن تعود إليه بقرته، ويكفى أننا شبعنا من لبنها زمنًا طويلاً خاصة وكان قد زاد أفراد الأسرة واحدة، بمولد بنتى الثانية «نوال» في الأول من يوليو عام ١٩٦٦م.

ذكرت هذه لأدلل بها علي ما سبق من حديث، خاص بشعورى نحو الفترة التى بقيتها بالضعين، وأضيف لهذا ان الوالد - رحمه الله - كان قد استجاب لدعوتى له لزيارة الضعين، فحضر، وكان محل الحفاوة والتكريم العظيمين، طوال فترة بقائه معنا.. فقد نظم له الأصدقاء رحلة لمنطقة «سبدو» وهى منطقة مشهورة بجمالها وحسن مناظرها، لدرجة أن الفريق عبود - رحمه الله - عندما زار الرئيس جمال عبدالناصر - يرحمه الله - السودان، شمل برنامج زيارته هذه المنطقة وبقى فيها يومين.. وعندما قرر الوالد السفر، انهالت عليه الهدايا، واذكر منها «مصلاية» من جلد البقر، أهداها له الشيخ عبدالحميد موسى مادبو، ولازلت محتفظًا بها بالبلد..

لقد كانت حقًا فترة بقائى في الضعين، فترة من العمر لا أنساها، فقد

كانت فترة غنية حقًا، غنية بالعمل في المجال العام، وفي مجال التعليم، وفي مجال علاقات الصداقة والترفيه.. ثم تقرر نقلى لأعمل بمنطقتى، مديرًا لمدرسة «القرير» الوسطى الحكومية كان ذلك في بداية العام الدراسى ٦٧ – ١٩٦٨م، وعلي الرغم من سرورى للفترة التى قضيتها بالضعين، إلا أننى لأسباب عائلية كنت راضيًا أيضا عن هذا النقل، الذى سيتيح لى – لأول مرة – العمل في منطقتى، بمجلس ريفى «مروى – كريمة» فودعنى زملائى المعلمون، والأصدقاء من الموظفين والتجار وأهل المنطقة وداعًا ينم عن التقدير، وقدموا لى هدية مالية محترمة..

مدرسة القرير الحكومية المتوسطة

تقع مبانى المدرسة، في أقصى الطرف الشرقى للمدينة، وتفصلها مساحة صحراوية خالية تمامًا من المبانى، عدا منزل على الطيب، طباخ المدرسة «الداخلية» الذى يقف وحيدا في منتصف الطريق تقريبا بين مبانى المدرسة، ومبانى ذلك الجزء من بلدة القرير، الذى يسمونه «قوز قرافى» وعلى النيل توجد وابورات مشروع القرير الزراعى الحكومى، وهو مشروع إعاشى يسقى كل مساحة أراضى القرير، الممتدة في محاذاة نهر النيل.. وتكتظ الأرض بأشجار النخيل الباسقة، وحدائق الفاكهة والخضر وعلف الحيوانات.. ويزرعون كذلك القمح والذرة في مساحات صغيرة نسبيا ومساحات الأراضى المكشوفة في كل المنطقة صغيرة لأن الزحف الصحراوى قد غطى معظم الأراضى بالرمال.. والغريب حقا أن السلطة الحكومية على أيام الاستعمار، وبداية المشروع، كانت تفرض على المزارعين زراعة بعض المساحات بالقطن في المشروع، وكانوا يسلمونه – بعد جمعه – للسلطات مقابل مبلغ من المال، وكذلك كانوا يفعلون مع بقية المشاريع في المنطقة، وما يتم جمعه من هذه المشاريع يعد للتصدير، مع باقى أقطان السودان!!

وفي منطقة القرير، توجد ثلاثة شياخات – «الكُنَيْسة» وشيخها عبدالرحمن الشيخ قده، و«القرير» وشيخها حسن الشيخ بشير أغا،

و«الكرَىْ» وشيخها عثمان بشير.. وقد أصبح السيد/ محمد صالح بشير أغا، عمدة لكل القرير، بعد وفاة خاله محمد طه سورج - رحمه الله - واذكر أن السيد/ محمد صالح بشير أغا، كان هو المتعهد الذى يقوم بإمداد داخلية المدرسة بالغذاءات، واذكر انه كان يقوم بهذا العمل على أفضل وجه، خلافًا لما كان قد درج عليه، بعض متعهدى داخليات المدارس.. ولكن يبدو أن تساهل بعض الزملاء عمداء المدارس كان سببا مساعدا في ذلك التلاعب وعدم الأمانة..

بدأت حركة التعليم، فى منطقة القرير، بتأسيس مدرسة - تحت الدرجة في حوالى عام ١٩٤٥م، في منطقة «قوز قرافى» بمبادرة من السيد/ محمد أحمد عبدالله المدعو «جقلاب» الذى كان مدرسا أحيل للمعاش.. ولم تكن هذه المبادرة محل رضاء السلطة آنذاك.. ثم نجحت لجنة التعليم بالمنطقة بعد مجهودات كبيرة من الحصول على تصديق بإنشاء مدرسة أولية في «الكُنيْسة» أطلق عليها اسم «مدرسة المهاجر الأولية.. ومدرسة أولية ثانية «بالكرَىْ» تسمى مدرسة «أم شديرة» الأولية.. ثم طالبت لجنة التعليم بمدرسة متوسطة، وتم التصديق بها، إلا أن أعضاء اللجنة، اختلفوا حول الموقع المناسب لها.. كل يريدها في منطقته.. وبتدخل السيد/ عبدالله إدريس، رئيس الإدارة الأهلية - رحمه الله - تم الاتفاق على بنائها في هذا الموقع الوسط بالنسبة لكل عمودية القرير.. وهذا هو السبب في اختيار الموقع الحالى، الذي لم يكن مناسبا في ذلك الوقت، لبعده عن كل المناطق فى البلدة، وهو أمر تضرر منه كثيرًا تلاميذ المدرسة الخارجيون، الذين كان يضطر بعضهم للوصول للمدرسة على ظهور الحمير!

كان السيد/ الرفاعى شخصية مرموقة، على زماننا، فى بلدة القرير، فقد كان - رحمه الله - رئيس قسم بمصلحة السكة الحديد، وهى وظيفة ذات شأن في ذلك الزمن.. ثم أحيل للمعاش.. وقد علمت أنه لم يكن على علاقة طيبة مع إدارة المدرسة من قبلى، فعاملته معاملة حسنة، لم تكلفنى مشقة، ولم تقلل من صلاحياتى كمدير للمدرسة، وفي نفس الوقت كانت محل قبوله ورضائه وانتهت بذلك الجفوة «المفتعلة» بينه وبين إدارة المدرسة..

ومن الشخصيات المهمة في البلدة أيضا، السيد/ على محمد شبو، رئيس اتحاد المزارعين، وعضو المجلس الريفى، والذى لعب دورًا وطنيًا، أيام الاستعمار، إسهاما في الحملة الوطنية لمقاطعة «الجمعية التشريعية» التى أنشأتها الإدارة الاستعمارية، وكانت نتيجة ذلك ان ألقت السلطات القبض عليه، ومن أبناء منطقة القرير المشهورين: الدكتور سيد أحمد عبدالهادى – رحمه الله – أحد قادة الحركة الوطنية، ووزير سابق للتربية والتعليم، ومن أبناء المنطقة أيضا الفنان الشعبى الشهير اليمنى، من قرية «قوز هذرى» ومن أبناء المنطقة المعروفين أيضا ومن مشاهير قرية «الكُرَى» الشيخ دفع الله بخيت، ومنطقة القرير عموما غنية برجالها الذين يتصدرون أعمال الخير والنفع العام. وعلى أيامنا كانت بداية نزوح العرب الرحل، من مناطق رعيهم حول القرير وما جاورها، واستقرارهم في هذه المناطق قرب النيل، وذلك لقلة الأمطار، وفقر المراعى. الأمر الذى كانت نتيجته أن نفقت العديد من حيواناتهم، وكان هذا هو سبب نزوحهم.

وقد كان لهذا النزوح نتيجتان: إحداهما ايجابية – وهى أنهم وفروا بنزوجهم هذا الأيدى العاملة للمواطنين المقيمين، والأخرى سلبية – فقد بدأت تدخل المنطقة بعض جرائم السرقة، والتعدى على المواطنين، وهو أمر لم يكن متعارفًا عليه من قبل هذا النزوح من قبيلتى الهواوير والحسانية. كان بالبلدة، سوق، هو سوق «الكُنيسة» الذى كان يعمل يومى السبت والأربعاء، ثم انتظم السوق كل أيام الأسبوع، بقيام «سوق العمدة» بمنطقة «القلعة»، أردت مما تقدم أن يكون نبذة قصيرة تعريفية ببلدة القرير، التى لم يقدر لى البقاء بمدرستها المتوسطة أكثر من عام ونصف، وأعود الآن للمدرسة ذاتها.

فقد كانت مبانى مدرسة القرير، مكاتب وفصول وداخلية وبيوت معلمين، مبانى جميلة، وهى أيضا صورة طبق الأصل لهذه المبانى، في مدرسة الضعين – وكان من حسن الصدف، أن نائبى الذى وجدته بالقرير، هو ذاته الذى كان نائبا لى بمدرسة الرنك – الأستاذ عبدالرحمن، المشهور بعبدالرحمن أحسن!

كنا - على العموم - أسرة متعاونة، نقوم بواجباتنا حيال تلاميذنا، على أحسن وجه، ونوطد علاقاتنا مع وجوه البلدة، وموظفى المشروع، والمعلمين في المدارس الأخرى.. ولابد هنا من ذكر السيد/ عبدالرازق، مفتش المشروع، الذى كانت تربطه بأسرة المدرسة روابط حسنة.. وكان يقدم لنا بعربته خدمات جليلة.. وهنا أذكر اننا في حرب سنة ٦٧ بين مصر وإسرائيل، قررنا أن نقوم بحملة استنفار سياسية للمواطنين في المنطقة في إطار الكفاح المشترك بين شعبي وادى النيل، فأستعملنا في طوافنا عربة المشروع، وكان معنا إضافة لشخصه السيد/ حسين محمد طه من أهالي المنطقة، وكان يقود العربة السائق طه.. وطفنا على كل المنطقة في الضفة الغربية من النيل، من القرير وحتى بلدة «الغابة» شمالا.. وفي أثناء طوافنا، ونحن نتحدث للمواطنين عن ضرورة التضامن مع شعب مصر، في حربه ضد إسرائيل، استمعنا لأخبار الهزيمة، واستقالة جمال عبدالناصر، فكان وقع ذلك في نفوسنا أليمًا، فقررنا العودة للقرير.. وكان الوقت مساء، وقد اختار السائق طه طريقًا عبر الطريق المألوف، بدعوى أنه الطريق الأفضل والأقرب، لبعده عن طريق العربات المألوف القريب من النيل.. وبعد مسيرة طويلة، وجدنا أنفسنا في منطقة غير مألوفة لنا - جبال وأرض حجرية ووديان، فاضطر السائق طه - بعد طول تردد - للاعتراف بأنه قد ضل الطريق، الأمر الذى ما كان يريد الاعتراف به، وهو من أبناء المنطقة، ويعتبر ذلك عيبًا كبيرًا، وهو الأمر الذى جعلنا نتوغل بعيدًا داخ تلك المنطقة الجبلية..

وهنا بدا الانزعاج علينا جميعاً، لكن الأخ حسن محمد طه، كان أكثرنا انزعاجاً، فقد حدث في حالات مشابهة أن لقي بعض المسافرين حتفهم في مناطق مشابهة، بعد أن ضلوا الطريق.. فاقترح الأخ عبدالرازق، مفتش الزراعة، أن نقضي ليلتنا تلك، في ذلك المكان، الى أن يلوح الفجر فنستبين طريقنا، لأننا لو توغلنا في تلك الصحراء، ونحن ليس معنا حتى ماء الشرب، فسيكون مصيرنا الهلاك كما قال.

وفي هذه الأثناء كنت أنظر للسماء، متفقداً النجوم الأربعة، التي يسميها

أهلنا «العنقريب» وعندما وجدتها بوضوح تام - فقد كانت السماء صحوا - كنت أعلم ان الخط المستقيم، الذى يصل بين النجمتين في مؤخرة «العنقريب» ويمتد نحو الشمال في اتجاه النجمة القطبية، يشير هذا الخط لاتجاه الشمال.. ثم رسمت على الأرض مجرى النيل المنحني في هذه المنطقة من البلاد، واتضح لي أن اتجاه الشمال يقود لمجرى النيل، وطريق العربات المعروف، يسير محاذياً لمجرى النيل، وعلي مقربة منه.. فطلبت من الأخوين - بعد أن شرحت لهما قصدي - أن نسير مسافة نصف ساعة فقط، في ذلك الاتجاه وسنجد الطريق! وطلبت من السائق طه أن يجعل أثناء سيره النجمة القطبية أمامه دائما ويسير في اتجاهها.

مضت النصف ساعة ولم نصل للطريق، فدب الخوف الشديد في نفوسنا ولكني طلبت أن نسير دقائق أكثر فإذا بنا أخيراً نصل الطريق، فكانت فرحتنا جميعاً عظيمة. ولكنا وجدنا أننا وصلنا قبالة بلدة «مروي» التي تبعد كثيراً عن القرير، فرجعنا بعد أن حمدنا الله على السلامة، وصلنا لبيوتنا قرب مطلع الفجر - كانت تلك تضحية في سبيل التضامن مع شعب مصر..

كانت نهاية العام الدراسي ٦٨/٦٧، وكان امتحان الدخول للمرحلة المتوسطة يعقد بمدرستنا.. وقد قمنا بكل ما يلزم من إجراءات معروفة، الى أن استخرجنا النتيجة.. وكان من العادة أن يحضر مندوب من مكتب التعليم ليشرف على قبول التلاميذ الجدد.. وقد تم ذلك أيضا.. وأذكر أن مندوب مكتب التعليم، كان هو الأخ الأستاذ محمد البشير، وقد كانت لي سابق معرفة به، فهو من قدامى المعلمين المشهود لهم بتقدير المسؤولية، والدقة والاخلاص في العمل..

وفي عصر نفس اليوم الذي أعطينا فيه للتلاميذ نتائجهم، كنت ونائبي الأستاذ عبدالرحمن، نجلس أمام منزلي كعادتنا.. فرأينا من على البعد، شخصين يركبان حمارين، متجهين ناحيتنا.. وفي أحد أعمدة التلفون، بالقرب من المنزل، ترجلا وأوثقا حماريهما، واتجها نحونا.. فسلما علينا، وجلسا معنا، وكان منظرهما يدل على أنهما شخصان محترمان..

وبعد السلام والاكرام، سألناهما عن غرض زيارتهما ـ فقالا إن ابنهما الذى كان ضمن الممتحنين للدخول للمرحلة المتوسطة، تشاجر في الطريق مع بعض زملائه، وكان من جراء ذلك أن فقد نتيجة الامتحان، وهما لذلك يريدان نتيجة «بدل فاقد» فاعتذرت لهما أن كاتب المدرسة الذى يحفظ في عهدته النتيجة كلها، ذهب لمنزله، بعد نهاية اليوم الدراسي، ولن يعود إلا صباح الغد. وعليه طلبت منهما أن يعودا غداً لاستلام النتيجة فودعناهما وذهبا.

وبعد ذهابهما قلت للأخ عبدالرحمن: إن حديث هذين الرجلين ليس صحيحاً، ولابد من سبب آخر لمجيئهما. فمظهرهما المحترم، وتكبدهما مشاق الحضور في نفس اليوم، لابد أن يكون له سبب آخر. وسنعلم حقيقة الأمر غدا. وفي الصباح ذهبت لمكتبي، وطلبت من الكاتب احضار نتيجة الامتحان كاملة، وعندما احضرها لى وقرأت اسم التلميذ، الذى تحدث عن قضيته الرجلان، في كشف النتيجة، علمت جلية الأمر.. فقد حدث خطأ في حساب المجموع الذى تحصل عليه التلميذ - فبينما درجاته في كل المواد صحيحة، إلا أن المجموع كان خطأ وكان الخطأ زيادة في درجة المجموع، ولو كانت صحيحة لكان هذا التلميذ ضمن المقبولين بينما لم تكن الحقيقة كذلك!! وهذا هو سبب مجئ الرجلين المحترمين ولم يكن الأمر كما قالا ضياع نتيجة ابنهما!! وافهمت الأمر للأخ عبدالرحمن واتفقت معه ألا نتحدث مع الرجلين عندما يحضران.. بل نكتفى فقط بإعطائهما النتيجة - الصحيحة - وكأنا لم نفهم شيئا! وبعد قليل حضر الرجلان المحترمان، وبدون إبداء أى ملاحظة سلمتهما النتيجة فتصفحاها بدقة، ونظرا لبعضهما البعض، ثم انصرفا دون أن ينبسا ببنت شفه! ولا شك أنهما أصيبا بخيبة أمل كبيرة!

حلت مناسبة الاحتفال بعيد الاستقلال، ونحن في «القرير» كان بعض المواطنين المستنيرين معتادين على المشاركة بهذه المناسبة ببلدة «مروى» مقر السلطة الحكومية، وكذلك كان الحال بالنسبة للبلدان الأخرى القريبة من «مروى» تنقاسى والدبيبة والدويم ومروى شرق وغيرها.. ولكنا بعد التشاور مع أهل الرأى في البلدة، قررنا أن نحتفل، في ذلك العام، بهذه

المناسبة العظيمة في بلدة «القرير» ذاتها وقد نجحنا في إقامة ذلك الاحتفال، بصورة لا بأس بها، كتجربة أولى، وكان لذلك وقع حسن في نفوس المواطنين.

بقيت بمدرسة «القرير» عاما دراسيا ونصف العام، رزقت خلال هذه الفترة بنتى اقبال في ١٨ فبراير ١٩٦٨م، ثم تقرر نقلى لمدرسة كريمة الأهلية المتوسطة، حوالى منتصف العام ١٩٦٨م، وقد سررت لهذا النقل، لأننى سأكون ببلدتى ذاتها، واتمكن من السكن في منزل الأسرة ذاته بقرية «البركل» المجاورة «لكريمة» وهو أمر يحدث لأول مرة في حياتى العملية.

مدرسة كريمة الأهلية المتوسطة

بعد انضمامى لوزارة التربية والتعليم، كانت جميع المدارس التى عملت بها، الرنك، الضعين، القرير، مدارس حكومية بها داخليات للتلاميذ ومنازل للمعلمين، ولكن الحال تغير الآن، بنقلي لمدرسة كريمة، فالمدرسة أهلية، ليس بها داخلية للتلاميذ، ولا منازل للمعلمين، ومبانيها لم تكن بالطبع في مستوى مبانى المدارس الحكومة – كانت أسرة التدريس تضم عددًا كبيرًا من المعلمين أبناء المنطقة – اذكر منهم: الريح الحسن الحسين، محمد عثمان عبدوت والأستاذ الطاهر. بدأنا العمل أسرة متعاونة، لا سيما وأن التلامي هم أنفسهم من أبناء المنطقة الذين ينتمى العديد منهم بصلة القربى أو المعرفة اللصيقة بأعضاء هيئة التدريس.. ولكن الظروف في المدرسة – كمدرسة أهلية – بدون داخلية، لم تكن مساعدة في بذل المجهود المطلوب، برغم أنى تركت منزل



أسرتي، وفضلت أن أسكن بكريمة في منزل بالإيجار لأكون قريبًا من المدرسة.

إن ظروف عملي في مدرسة كريمة، وسط الأهل وأبناء المنطقة التى نشأنا فيها وترعرعنا، كانت تدفعني دائمًا بالإحساس بأن واجبى لا يجب أن يقتصر على أداء عملي كمدير للمدرسة، بل يجب أن يتعدى ذلك للعمل بصورة أكبر في ميادين المصلحة العامة فكان البدء في إصلاح طريق يربط قرية «البركل» بمدينة «كريمة» بالجهود الذاتية، وقد بذلنا في إصلاح هذا الطريق مجهودًا جبارًا، ساعد فيه كثيرون من أبناء المنطقة، ولكن لابد مراعاة لمبدأ انصاف العاملين من أن أخص بالذكر المرحوم محمد المقبول، رئيس لجنة الطريق، والأخ صديق الزبير - أطال الله عمره - والذى ساعد كثيرًا في إعداد مواسير المياه التى مكنتنا من تخطى عقبة جداول المشروع المنتشرة في عرض الطريق، والتى تعوق سير العربات وعربات الكارو والحمير، التى كانت في أيامنا تلك تلعب دورًا حيويًا في اقتصاد المنطقة. فقد كانت وسيلة نقل «البرسيم» من القرى المجاورة لمدينة «كريمة»، وهو محصول نقدى مهم، ولا زال يحتفظ بهذه الأهمية، بل ازدادت أهميته الاقتصادية على أيامنا هذه، فهو العلف المهم لجميع أنواع الحيوانات وأهميته ناتجة أولاً من ان تكلفة زراعته زهيدة، فالبذور يتحصل عليها المزارع من البرسيم المزروع ذاته، بعد تركه ينمو لحد معين، وثانيا، لأن زراعة البرسيم تساعد على زراعة أشجار النخيل وريها بصورة منتظمة، الأمر الذى يساعد علي سرعة نموها، ووفرة محصولها من التمور، وثالثا، فإن المزارع يستفيد من البرسيم لفترة طويلة، تمتد لخمسة سنوات، يستمر المزارع يحصد برسيمه مرة كل شهر، رابعا، فإن أسعار البرسيم ظلت في ارتفاع مستمر، برغم الزيادة المطردة في المساحات المزروعة. والسبب في ذلك ناتج - في رأيي - من الزيادة المستمرة في عدد الحيوانات التى يحتاجها المواطنون لأغراض كثيرة منها الألبان واللحوم والنقل.

مما تقدم تتضح أهمية الطريق الذى تعاون كثيرون من شباب القرية في إصلاحه لربط قرية «البركل» بمدينة كريمة، بل ان هذا الطريق ساعد في

ربط بعض القرى المجاورة الأخرى بكريمة، إضافة إلى تيسير وصول مواطنى القرية لمنازلهم في حالات العودة من أسفارهم.. لقد أصبح هذا الطريق الآن، هو الطريق الرئيسى لاستعمال العربات، بعد أن منعت السلطات استعمال الطريق وسط القرية نسبة لكثرة الحوادث بهذا الطريق، لقد تم افتتاح هذا الطريق في احتفال رسمى وأطلقنا عليه اسم «طريق التعاون». وقد شاركت وبعض زملائي المعلمين وشباب المنطقة، في إحياء حركة شعبية نشطة، شملت المعلمين بإنشاء دار لهم بالمدينة، والشباب بتكوين اتحاد لهم، والنساء بتكوين نواة لوحدة حركتهن، ومجال الرياضة ببذل جهود كبيرة لتنشيط الاتحاد الرياضى بكريمة والفرق الرياضية بالمدينة والقرى المجاورة، وتنشيط حركة ثقافية وسياسية بإقامة الندوات والليالى السياسية.

ولابد هنا من الإشارة بالاسم - ما أمكن - لأولئك الخيرين الذين بذلوا جهودًا فعالة في هذه الأنشطة جميعها، ومن أولئك الاخوة: عوض خيرى، وسيد بكرى، والمرحوم أحمد سعيد فضل وزوجته فتحية عبدالماجد، والمرحوم عثمان محجوب والسيد عثمان جبريل - أطال الله عمره - والمرحوم فؤاد السعيد، والشيخ أحمد الفكى، والأخ عوض عبيدالله، والأخ الحارث منصور، والأخ عبدالحميد سليمان، والأخ بابكر أبشر وغيرهم..

ثم كان الإنجاز الذى اعتبره عظيما بحق وهو قيام الجمعية التعاونية متعددة الأغراض بكريمة - تلك الجمعية التعاونية التى أسهم في تأسيسها أبناء المنطقة من «نورى» و«الحامداب» حتى «الدبة» و«تنقسى» شرق النيل وغربه شمالا. كانت أغراض الجمعية حسبما جاء في دستورها، إنشاء مكتبة ومطبعة واستديو تصوير، وهى أغراض تلبى احتياجات المواطنين الملحة في المنطقة، فلم تكن حتى ذلك الوقت سوى مكتبتين بكريمة، ينقصهما التخصص، فقد كان المفروض في المكتبة التعاونية، أن تغطى احتياجات الطلاب من الكتب والكراسات والأدوات المدرسية الأخرى، للمراحل التعليمية المختلفة، إضافة إلى المراجع والكتب الثقافية عموما، كل ذلك بالأسعار المناسبة دون مبالغة أو جشع.

عقد اجتماع عام للمواطنين بكريمة، تم فيه شرح الفكرة، فوجدت القبول الحماسى، فأنتجت لجنة برئاسة المرحوم - رغيم الحسن - طيبه الله ثراه وأجزل عطاءه - وسكرتارية المرحوم محمد أحمد جكنون، طيب الله ثراه وأجزل عطاءه، وأمانة الخزينة، للأخ السعيد محمد سليمان - رحمه الله - كما كان الأخ عوض خيري أطال الله عمره عنصرًا نشطًا في اللجنة ومساعدًا لأمين الخزينة. ثم بدأنا طوافنا على المنطقة، بعربة اللاندروڤر الجديدة التى كان يمتلكها المرحوم محمد أحمد جكنون، وكان هو سائقها ومعه المرحوم رغيم الحسن وشخصى.. وقد استغرق طوافنا عدة أيام وشمل المنطقة من «مروى» وحتى «الدبة» بالضفة الغربية، ومن «مروى شرق» وحتى «الأراك» بالضفة الشرقية - ولقد كانت حصيلة هذا الطواف من الأسهم في الجمعية، ما بلغ قيمته اثنى عشر ألف جنيه، حققناه من جمع الأسهم في فترة زمنية وجيزة، تدل على مدى القبول الشعبى العريض الذى وجدته فكرة تأسيس الجمعية التعاونية. فبالإضافة إلى ما ذكرته من أهمية المكتبة، فقد كانت المطبعة واستديو التصوير يمثلان أيضا احتياجًا ملحًا للمواطنين الذين كان عليهم أن يسافروا لمدينة عطبرة أو الخرطوم في حالة الاحتياج لما يريدون طباعته أو تصويره!!

كنت أصغر الذين اشتركوا في ذلك الطواف سنا، وكان أكبرنا سنا المرحوم رغيم الحسن، ولكنه مع ذلك، كان أثناء الطواف، وعندما نجلس مع مواطنين في مكان ما لشرح الفكرة وجمع الأسهم، يرفض حتى الجلوس على سرير أو «عنقريب» ويفضل دائمًا الجلوس على الكرسى، قائلاً: عندما سألناه عن السر في ذلك - إن الجلوس على السرير يغرى بالاسترخاء والنوم!! فما كان - رحمه الله - يجلس على السرير أو العنقريب، إلا ساعة يكون قرارنا قضاء الليلة في مكان ما.. ألا رحم الله رغيم الحسن وأجزل عطاءه - أما المرحوم جكنون فقد تحمل في صبر وإيمان المشقة.. فقد كان بجانب اشتراكه معنا في مشقات السفر العامة، يتحمل مشقة خاصة، هى مشقة قيادة العربة، في تلك الطرق الرديئة، ليوفر لنا مقعدين أماميين معه. وبعد هذه الجهود المضنية التى استغرقت حوالي الثلاث شهور، تم

افتتاح المكتبة بكريمة، في أحد الدكاكين الذى استأجرناه، في سوق المدينة.. وقد تولى إدارته الأخ الأستاذ النذير الكارورى.. وكان افتتاح هذه المكتبة التعاونية حدثا مشهودا.. فقد تم فيها توفير الكتب والأدوات المدرسية والكتب الثقافية بأسعار مناسبة، أحس بها التلاميذ والمعلمون والمواطنون عمومًا.

لقد تطورت الجمعية التعاونية الآن، بشكل لا بأس به، فهى تمثل الآن مبنى فسيحا، تم بناؤه من أموال الجمعية، وتحتل موقعا مناسبا في السوق الجديد بمدينة «كريمة» كما تم تخصيص قطعة أرض فسيحة بالمنطقة الصناعية، يجرى إعدادها لتكون مقرًا للمطبعة انه تطور لا بأس به، ولكنه يحتاج للمزيد من البذل – فلينهض من أبناء المنطقة، من يكون في كفاءة واخلاص السلف الصالح – رغيم وجكنون – رحمهما الله..

لم يخل النجاح الذى تحقق بتأسيس الجمعية التعاونية، وافتتاح المكتبة، من بعض الحساسيات، فقد اعتقد البعض، انني أسهمت في هذا العمل للإضرار بمصالحهم، ولهذا فقد كان لهذا الإحساس من البعض، ظلاله على عملنا بالمدرسة الأهلية.. فقد كتب بعضهم تقريرا لوزارة التربية والتعليم، مطالبين بنقلي من المدرسة، بحجة أننى أعمل لترويج المبادئ الشيوعية.. وبدأ بعضهم مستغلا عضويته في لجنة المدرسة، يسبب العديد من المضايقات لعملنا التربوى والتعليمى، لدرجة أن ذلك العمل – للأسف – بدأ يتخذ شكله في تصرفات بعض – أبنائنا التلاميذ – كانت هذه الظروف دافعا قويا لى، للعمل لضم مدرسة كريمة الأهلية المتوسطة، لوزارة التربية والتعليم، لتكون «مدرسة كريمة الحكومية المتوسطة» وفى ذلك – دون شك – مكسب كبير للمواطنين.

كان المرحوم الدكتور سيد أحمد عبدالهادى، الذى تربطنى بشخصه علاقة معرفة قوية، منذ أن كان طبيبا بود مدنى، هو وزير التربية والتعليم – ذلك الوقت – وكان قد حضر للمنطقة، في طواف انتخابات برلمانية، كان هو فيها مرشحًا لأحد الأحزاب فتحدثت معه بشأن مطالبة المواطنين، بضم المدرسة الأهلية الوسطى للحكومة، فأبدى موافقته دون أن يكلفنى كبير

عناء، وما هى إلا فترة وجيزة، حتى أعلن رسميا ضم مدرسة كريمة الأهلية الوسطى للحكومة.. وبذلك انتهت المشاكل الرئيسية، التى كنت أعانى منها، وأحس بخطرها، على العملية التعليمية والتربوية بالمدرسة، وعلى نتائج ما كنت أمارسه من عمل في ميدان المصلحة العامة، بل وعلي بقائي ذاته في منطقتى وبين أهلى. لقد حقق المرحوم الدكتور سيد أحمد عبدالهادى، الانتصار في تلك الانتخابات، وبلا شك فإن استجابته لمطالب المواطنين، بضم مدرسة كريمة للحكومة، كان له أثر كبُر أو صغُر، في تحقيق ذلك الانتصار.

بعد ضم المدرسة للحكومة، واجهتنى مشكلة بعض زملائى الذين كان لابد لهم من الحصول على التأهيل الأكاديمى، ليستمروا في أداء عملهم بالمدرسة.. ولم تكن هذه – على ما اذكر – مشكلة عويصة.. فقد تم حلها بالمرونة وحسن التصرف، فقد تمت الموافقة على إعطاء هؤلاء فرصة لتأهيل أنفسهم، مع استمرارهم في أداء عملهم أما لجنة المدرسة تلك فقد انتهى عملها، وتسلمت منها كل ما هو خاص بإدارة المدرسة وقد هيأ قرار ضم المدرسة للحكومة، جوًا ايجابيًا للعمل، للمعلمين والتلاميذ معا... فقد كانوا جميعا مسرورين للقرار، وكذلك الآباء وأولياء الأمور، الذين أزاح القرار عن كواهلهم المطالبات المتكررة، من قبل اللجنة، بدفع المصروفات والتبرعات.

ازداد التعاون بين أعضاء هيئة التدريس، وتحسن كثيرًا جو الانضباط العام بالمدرسة، وباشرنا العمل صباح مساء، مع التلاميذ عموما، وعلى وجه الخصوص، مع تلاميذ الصف الثانى، وكان لهذا أثره فيما أحرزوه من نتيجة في امتحان الدخول للمدارس الثانوية.

في «تلك الأيام» كان الجو السياسى العام ملبدًا بالغيوم، فقد كثر الشقاق بين الأحزاب، وأصبح عدم استقرار الأوضاع الحكومية شيئًا مألوفًا..

فما أن يتم تشكيل حكومة جديدة، حتى تسقط في أقصر فترة.. ولم يكن الشقاق قاصراً على الأحزاب المتصارعة على كراسي الحكم، ورعاية

المصالح الجزئية. بل امتد الصراع السياسي والشخصي، لداخل كل حزب وطائفة.. وفي معمعان ذلك الخلاف والصراع، أهملت مصالح الوطن، وتدهورت أحوال المواطنين، وعمت الفرضى، وأصبح سوداننا - بحق - رجل أفريقيا المريض - وما كان يمكن أن يستمر الحال علي ذلك المنوال..

كان لابد في ظل تلك الظروف، من حركة للتغيير - وجاء هذا التغيير المتوقع، بقيادة تنظيم الضباط الأحرار، داخل صفوف قوات الشعب المسلحة، صبيحة الخامس والعشرين من شهر مايو عام ١٩٦٩م للميلاد.. ولأنه تغيير متوقع، كان من الطبيعي، أن يجد ذلك السند والتأييد الجماهيري العارم.



الفصل الثالث

ثورة مايو

خلال شهر مايو ١٩٦٩م، كنت في العاصمة - الخرطوم - لقضاء بعض الأغراض الخاصة، في عطلة مدرسية.. فقد كنت وقتها أعمل مديراً لمدرسة كريمة الحكومية المتوسطة.. وأقمت مع صهري الاستاذ حسن طه - رحمه الله - في منزله بحي بيت المال بام درمان.. وفي صباح ٢٥ مايو ١٩٦٩م، وبينما كنا نستمع لاذاعة ام درمان، اذا بنا نستمع للمارشات العسكرية، والي اعلان متكرر بأن بيانا هاماً سيذاع.. لم يكن الأمر بالنسبة لكلينا مستغرباً.. فقد ادركنا للتو بأن انقلاباً عسكرياً قد حدث، واذيع البيان الأول بصوت العقيد جعفر نميري، وبيان ثانٍ بصوت السيد بابكر عوض الله.. وأكد البيانان



تغيير السلطة والأسباب التي دعت لذلك التغيير..

ولأقدم صورة سريعة عن ما كان يحدث في «تلك الأيام» اكتفي بايراد مقتطفات من بعض الصحف المحلية.

ففي جريدة «السودان الجديد» المستقلة، وفي عددها بتاريخ ٢١ مايو ٦٩ جاء مايلي تحت عنوان «دريج يصف الحكومة بأنها نوع من الاستعمار».

شن السيد أحمد ابراهيم دريج ـ زعيم المعارضة، في تصريح له للسودان الجديد ـ هجوماً عنيفاً على الحكومة الحالية.. وقال إنها نوع من الاستعمار، يجثم على صدر المواطنين.. وناشد جماهير الشعب السوداني العمل الجماعي لاسقاطها ـ وقال ان الحكومة فشلت تماماً في التزاماتها تجاه المواطنين، في مجالات الصحة والتعليم، وجاءت بالضرائب، التي أدت الى الغلاء، الذي يعاني منه المواطنون الآن..

وفي عددها بتاريخ ٢٢ مايو ٦٩ وعلي صفحتها الأولى جاء مايأتي تحت هذا العنوان بالبنط العريض: «نشاط المتمردين يقلل عدد اللاجئين العائدين» علمت (السودان الجديد) ان عدد اللاجئين العائدين للسودان قد انخفض في الفترة الأخيرة، انخفاضا واضحاً، بسبب النشاط الهائل الذي يقوم به المتمردون في المناطق السودانية، المتاخمة لحدود السودان، والتي يتخذ اللاجئون العائدون للسودان طريق عودتهم عبرها.

وفي عددها بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٦٩م جاء ما يأتي:



تفيد تحريات (السودان الجديد) استناداً الى أوثق المصادر في دوائر الحزبين المؤتلفين، ان الائتلاف الحالي سيفض، خلال هذا الاسبوع، أو الاسبوع القادم بمبادرة من الحزب الاتحادي الديموقراطي.

وتضيف تحريات (السودان الجديد) أن قادة الحزب الاتحادي الديموقراطي، قد

قرروا في أعقاب عدة اجتماعات، فض الائتلاف الحالي وتكوين حكومة اتحادية تستعين بالأقليات، ويتولى رئاستها السيد على عبدالرحمن نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، بعد أن وعد الشريف حسين الهندي وزير المالية والاقتصاد بمساندته وتأييده تأييداً كاملاً.

وفي ذات الصحيفة، وبنفس التاريخ جاء مايلي:

«صادق عبدالله عبدالماجد، نائب الأمين العام لجبهة الميثاق الاسلامي يتهم دولة عربية بالتدخل في شؤون السودان، وقال: «ان هذا يعني، أن الوضع أصبح خطيراً للغاية، وان السياسيين الحاليين سوف يتحملون لعنة الأجيال القادمة» وأضاف «ان القيادات السياسية الحالية، ترتكب جريمة لاتغتفر، بتهافتها على السلطة، وتعريضها مصالح البلاد وسيادتها الذاتية للخطر، وطالب السيد الصادق عبدالله في تصريحه جماهير الشعب السوداني، بالوعي واليقظة، ومراقبة مايجري على المسرح السياسي مراقبة دقيقة.

وفي جريدة (السودان الجديد) بتاريخ ٢٥ مايو ٦٩ جاء مايلي:

«حزب الأمة لايطرح الثقة بالحكومة، قبل مشاورات الحزبين حول الدستور وشكل الحكم، قال الصادق المهدي «ان حزب الأمة لايثق في الحكومة الحالية، رغم أنه - من الناحية الرسمية - شريك فيها»!

ثم قال «ان حزب الأمة يطالب بحسم موضوع الحكم بسرعة، ولهذا فقد أعد البديل للحكومة الحالية، في حالة فشل مفاوضات الحزبين»!!



وكثير من المحللين السياسيين ذكروا وقتها ان البديل الذي تحدث عنه الصادق، وهدد به، هو انقلاب عسكري، كان يعد له العدة - وهذا يفسر انزعاجه عندما استمع لبيان تغيير السلطة صباح ٢٥ مايو ٦٩!!

ثم قال السيد الصادق في نفس العدد معلقاً على تراجع الحزب الاتحادي الديموقراطي عن موقفه بشأن طرح الدستور للاستفتاء الشعبي «ان قيادة الحزب الاتحادي الديموقراطي ظلت تدرس الاتفاق الذي تم لمدة ثلاثة أيام كاملة قبل اعلان موافقتها عليه - فكيف تتراجع الآن»؟؟!

وفي هذا السياق نفى الصادق المهدي، أن يكون السيد أحمد ابراهيم دريج، زعيم المعارضة قد سافر غاضباً لدارفور. وفي نفس العدد نقرأ على الصفحة الأولى العنوان التالي: «المتمردون ينهبون الرجال والأبقار في كردفان» وتحت هذا العنوان نقرأ مايلي:

«تلقت السودان الجديد برقية من تجار قبيلة (المسيرية) بالمجلد اشارت الى ان التمرد أصبح يفرض نفسه داخل مديرية كردفان. وقالت البرقية - ان المواطنين فقدوا كل أمل في حفظ أرواحهم وممتلكاتهم. وأشارت البرقية الى أن ٢٤ رأساً من البقر قد نهبت قبل مدة وجيزة داخل منطقة «أبيي» وقد تكرر النهب يوم ١٤ مايو الحالي حيث نهب ٥٠ رأساً من البقر ومعها رجال المسيرية الذين كانوا يرعونها.

وفي جريدة (الرأي العام) المستقلة بتاريخ ٢ مايو ٦٩ نقرأ هذه العناوين: «الامام يجتمع بوزرائه» «عدم مناقشة استقالة المحجوب ونفي تقديم الوزراء لاستقالاتهم» «الامام وحده يفاوض الأزهري حول مصير الحكم الائتلافي».



وفي عدد ذات الجريدة بتاريخ ٤ مايو ٦٩ نقرأ مايلي:

«حملات بالعاصمة لمصادرة الأسلحة البيضاء.. بدأ بوليس الخرطوم، في جميع المراكز تنفيذ قرار مجلس أمن المديرية، بمصادرة جميع الأسلحة البيضاء، والعصي الغليظة،

من أيدي المواطنين، وقد بدأت أمس حملات شاملة لهذا الغرض - وقد تقرر ان تستمر حتى يوم السبت القادم. . وقد جمعت مئات من السكاكين والفؤوس والعصي من ايدي المواطنين».

وفي ذات العدد نقرأ مايلي:

«قاض للتحقيق في اتهامات واضطرابات المطافى - تجمع جنود المطافي من محطاتهم في رئاستهم بالخرطوم (٢) للخروج في موكب الى وزارة الحكومة المحلية».

وفي نفس العدد نقرأ مايلي:

«اعادة جميع العمال الذين انذروا بالفصل من وزارة الري» «انذار بفصل جميع موظفي البنك الأثيوبي».

وفي عدد (الرأي العام) بتاريخ ٧ مايو ٦٩ نقرأ العناوين الآتية: «جنود المطافى يعتصمون» «اعتصام ممرضي وممرضات سنجة».

وفي ٩ مايو ٦٩ نقرأ في نفس الجريدة مايلي:



«فصل تسعة آلاف عامل ـ أفاد نبأ من كوستي، أن وزارة الري، قد أعلنت أن تسعة آلاف عامل بكوستي قد تم فصلهم ـ احتج اتحاد العمال وانذر أنه لن يقف مكتوف الأيدي».

وبجريدة (الرأي العام) بتاريخ ٩ مايو ٦٩ أيضا نقرأ العنوان التالي:

«الجمعية تناقش اقتراحاً بمنع الموظفين من العمل الاضافي، وقع عليه ٧٦ نائباً، وعند التصويت وقف معه ٢٦»!!

وفي عدد (الرأي العام) بتاريخ ٩ مايو ٦٩ أيضاً نقرأ:

«وزير العدل المرحوم الرشيد الطاهر يتهم «النقر» قاضي ـ بأنه كان ينطلق في احدي أحكامه من وجهة نظر سياسية في حيثياته» زعماء المعارضة يتفقون على ان الشكوى كانت ماسة باستقلال القضاء» «القضاء المدني والشرعي يعلن اعتراضه على وضعه في الدستور الدائم، ويرفع مذكرة».

«الهندي يصف الاصلاح الزراعي بأنه «ثورة» «زعيم المعارضة يتهم الوزراء بالاجرام».

وفي عددها بتاريخ ٢١ ماو ٦٩ جاء في جريدة «الرأي العام» مايلي:

«تطورات جديدة لأزمة الائتلاف» «الهندي يقود جناحا للانفراد بالحكم» «الميرغني يعرض على الشريف» أن يكون نائباً لرئيس الوزراء».

وفي جريدة (الايام) المستقلة بتاريخ ١٤ مايو ٦٩ نقرأ الآتي:

«تجديد الخلاف حول الاصلاح الزراعي» «مستخدمو الحكومات المحلية يعقدون مؤتمراً صحفياً، ويهددون بتنفيذ اضرابهم». وفي نفس الجريدة بتاريخ ١٥ مايو ٦٩ جاء مايلي:

«بعض أهالي المنطقة ـ كوستي ـ يمنعون العمل في مصنع الاسمنت بالفؤوس والحراب»! «توقف العمل في مصنع الأسمنت بمنطقة كوستي، غادر الخبراء اليوغسلاف والعمال السودانيون، منطقة المحاجر، بعد أن تجمع أهالي المنطقة، وأقاموا دوريات مسلحة بالحراب والفؤوس والعصي، لحراسة المنطقة ومنعهم من العمل».

وبتاريخ ٢٠ مايو ٦٩ في نفس الجريدة نقرأ العنوانين التاليين:

«عبدالخالق يعارض مشروع قانون حرمان رجال المطافئ من التنظيم النقابي» «الحزبان الحاكمان مازالا مختلفين حول قانون الاصلاح».

وبتاريخ ٢٥ مايو ٦٩ نقرأ العناوين التالية في ذات الجريدة:

«في ٥ يونيو القادم الجمعية تناقش اقتراحاً بحلها» «محكمة الاستئناف تؤيد قرار فصل النقر ـ القاضي السابق النقر يهاجم رئيس مجلس السيادة (أزهري)» «كبير الطيارين يثير اتهامات خطيرة حول ملاحة الطيران» «هجوم مسلح على متجر من أجل جوال من البن»!

والآن أكتفي بهذا القدر الذي قدمته، من مقتطفات من جرائد (السودان الجديد) و (الرأي العام) و (الأيام) وجميعها عرفت بأنها جرائد مستقلة ـ وهذا الذي قدمته في ايجاز، يقف شاهد صدق، على سوء الأحوال السياسية والاقتصادية والأمنية، في بلادنا، في الفترة القصيرة، التي سبقت حركة التغيير، صبيحة الخامس والعشرين من شهر مايو عام ١٩٦٩م. وماحدث في تلك الفترة القصيرة لم يكن في الحقيقة ـ الا امتداداً لسوء الأحوال منذ أن استولت الأحزاب والطائفية على مقاليد الحكم بعد ثورة ٢١ اكتوبر عام



١٩٦٤م.

ولهذا فقد كان ذلك التغيير متوقعاً، قام بتنفيذه، الضباط الأحرار صبيحة الخامس والعشرين من شهر مايو عام ١٩٦٩م.. وكان من الطبيعي، والامر كما وضح، أن تجد حركة التغيير، عطفاً وتجاوباً شعبياً غير متناهٍ، أكد رفض الجماهير، وعدم قبولها، لما آلت اليه الأحوال العامة من سوء، في ظل تحكم الأحزاب والطائفية..

البيان الأول لثورة مايو

وفي صبيحة يوم الاثنين، الموافق الخامس والعشرين من شهر مايو عام ١٩٦٩م أذاع قائد الثورة، العقيد أركانحرب جعفر محمد نميري البيان الأول للثورة وهذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

«إن بلادنا الحبيبة لم تنعم باستقرار منذ اعلان استقلالها في ١٩٥٦م وكان ذلك - مواطني - مرده لسلسلة من المآسي، تضافرت عليها عوامل الفساد، وذلك من الأحزاب المختلفة، التي تسلطت على مقدراتنا - فتحول الاستقلال - على أيدي الحكومات المتعاقبة، الى مسخ قبيح.. ونظرة فاحصة، الى الأقطار التي نالت استقلالها بعدنا، لكفيلة بأن توضح مدى التقدم، الذي أحرزته تلك الأقطار، في كافة المجالات.. ولم يكن ذلك بسبب سبقها لنا، أو تخلفنا عنها، في وضعنا الاقتصادي أو في مجال العلم والمعرفة، ولكن لأنه تولي أمرها منذ استقلالها، رجال آمنوا بوطنهم، ايماناً صادقاً، وبوحي من ذلك الايمان الصادق، عقدوا العزم على أن يعيدوا صنع الحياة في بلادهم - أما نحن - في السودان - فقد ظللنا نسير الى الوراء، لأنه تحكمت فينا أحزاب عجزت عن ادراك مفهوم الاستقلال.. فكان الاستقلال في نظرهم نشيداً وشعارات ومؤتمرات، لا وسيلة لتغيير حياة الأمة، واسعاد أبنائها.. وانطلاقاً من هذا المفهوم الخاطئ، لم يكن هم الأحزاب المختلفة، الا أن تتسلل الى مواقع الحكم، ثم تمسك بزمام السلطة لمصلحتها

الخاصة، دون اعتبار لمصلحة الشعب.. فعم الفساد والرشوة كل أجهزة الدولة، فاختل الأمن الداخلي، وفتحت أبواب البلاد للنفوذ الأجنبي، وتسللت قوى التخلف والرجعية الى بلادنا - تسللت لتساعد تلك الأحزاب، بكل امكانياتها، مدركة أن بقاء كل منهم متوقف على بقاء الآخر.. فأحزابنا السياسية تدور أبداً، في فلك الاستعمار، وفساد الحكم، والاحتفاظ بالبلاد في أسفل درجات التخلف.. هذا الترابط المصلحي هو الذي دفع الأحزاب والاستعمار، للتآمر ضد هبة الشعب في اكتوبر عام ١٩٦٤م، ودفع المستعمر وأعوانه الأموال بسخاء للاحزاب، لتستعيد كيانها، وتصفي الثورة، وتسكت شعارات استنكار عودة الفوضى الحزبية، تلك الشعارات التي رفعتها ثورة أكتوبر.. ونتيجة لذلك التآمر، تم للمستعمر ما أراد، وعادت الأحزاب الى الوجود، بوجهها القبيح، وكانت أكثر ضراوة وشغفاً للسعي وراء المكاسب الحزبية، على حساب المصلحة العامة، وفي الجري وراء الثراء الحرام، على حساب تقدم الشعب ورفاهيته لقد اتضح جلياً رفض الجماهير، لهذه الحكومات الحزبية، التي تعاقبت منذ أكتوبر ٦٤ ورفضت الجماهير تلك الحكومات، لأنها حكومات قامت جميعها علي الفساد والرشوة والمحسوبية والثراء الحرام فأفسدت الجهاز الحكومي وحولته الى آلة طيعة، لخدمة الوزراء والمحاسيب والأقارب من المؤيدين، دونما أي اعتبار لمصالح أولئك الذين يقتطعون من عرقهم، وقوت يومهم، للحفاظ على كيان السلطة - رفضتها لأنها عبثت بدستور البلاد، واستباحت لنفسها سلطة تعديله، لسلب حرية الآخرين، تمشياً مع مفاهيم في الديموقراطية، التي تتنافي مع كل المشاعر القومية، وكل القيم والتطلعات الوطنية، التي أظهرت أنها تريد أن ترى السودان يحتل المكان الصحيح، بين قوى الثورة العربية والأفريقية، مرتبطاً مصيريا بالأمة العربية، مسانداً ومؤيداً حقوق شعب فلسطين السليبة - رفضتها لأنها عجزت عن مناهضة الدول الاستعمارية، الواقفة وراء اسرائيل، وعن الوقوف ضد التسلل الصهيوني الى أفريقيا، وعن حماية حدود الأرض السودانية، من نتائج ذلك التسلل، حتى هان السودان على كل طامع في تفتيته.. فهب أذناب الاستعمار والصهيونية من كل جانب يستحلون حرماته ويستبيحون دماءه - رفضتها لأنها

تريد أن ترى حلا حاسماً للمشاكل الاقتصادية، التي لم تزدها الأحزاب الا تعقيداً بسبب سوء تصرفها في الأموال العامة، وفي تبديد الأرصدة الخارجية، وفي رفع مستوى الاستهلاك، وازدياد حدة الغلاء، وفي اللجوء الى القروض الأجنبية المشروطة، لموازنة ميزانياتها، مع اهمال جانب الانماء والتعمير - رفضتها لأنها عجزت عن تفهم المشاكل الاجتماعية، وشجعت على الهجرة للمدن، على حساب القرى، فأضرت بالقوى الانتاجية في ميدان الزراعة، وقضت على أمن المدن وسلامتها ونظامها، بسبب الهجرة العفوية للوافدين، الذين لا مأوى لهم، ولا عمل.. رفضتها لأنها عجزت عن حل مشكلة الجنوب، وجمدت كل الوسائل التي بذلت لحل هذه المشكلة، حلاً يعيد الطمأنينة والاستقرار الى ذلك الجزء من وطننا الحبيب، ويصون للسودان وحدته وكرامته.. رفضتها لأنها حولت الحركة النقابية، من حركة شعبية، تعمل لمصلحة أفرادها، وترعى مصالحهم، الى أجهزة حزبية تعوق القضية العمالية.

لكل هذه الأسباب، رفضت الجماهير تلك الحكومات، وبدأت تتطلع الى تغيير جذري، في نظام الحكم، مدركة أن السودان الحديث، لم يخل في يوم من الأيام، من فئة قيادية، تعرف أين تكون مصلحة وطنها، مستعدة دائماً وأبداً أن تبذل كل غالٍ ونفيس في سبيل تحقيق تلك المصلحة..

وعليه فقد اتفق رأي هذه الفئة المخلصة، علي إنهاء هذا العهد عن طريق القوة، وتولي أمر الجيش في هذه اللحظات، رجال عاهدوا الله على التضحية بدمائهم رخيصة، في سبيل اسعاد هذا الوطن، وانضم اليهم من المدنيين رجال لم يتخلفوا أبداً، عن ركب الاخلاص والوطنية - وبفضل هذا اللقاء المبارك، ستتولى الثورة، من هذه اللحظة، ادارة شؤون البلاد، مجردة من كل غاية، الا مصلحة الوطن الحبيب، وسعادة شعبه ورفاهيته، مقتدية في ذلك كله بمبادئ اكتوبر الخالدة، رافعة شعارها، مرددة أناشيدها، سائرة في نفس الطريق الذي رسمته.

ان قيادة الثورة، لتطلب من المواطنين الكرام، أن ينصرفوا الى أعمالهم كالمعتاد، متيقظين في نفس الوقت، الي أعمال المخربين، من قادة الأحزاب وأعوانهم، من المنتفعين بالعهد البائد.. وليعلم كل مواطن ان الثورة ستضرب

بيد من حديد، كل من تسوّل له نفسه، الوقوف أمام تيار التغيير الجارف، وانطلاقة الشعب الباسلة.. وفي نفس الوقت فاننا نطمئن نزلاءنا الكرام من الأجانب، أن الثورة ساهرة على أرواحهم وممتلكاتهم وأموالهم.. وأنها ستنزل أشد العقوبة على من يحاول العبث بأمن هؤلاء النزلاء ـ هذا واننا اذ نهنئ الشعب بنجاح حركته هذه، لنبتهل الى الله العلي القدير أن يجعل هذا العهد الجديد، فاتحة خير وازدهار لهذه الأمة الكريمة، والله الموفق».

والسلام عليكم

تصادف أن كنت يوم اعلان حركة التغيير في ٢٥ مايو ٦٩ في العاصمة لقضاء أعمال خاصة.. وكنت أقيم مع صهري الاستاذ حسن طه (رحمه الله)، في منزله ببيت المال ـ كما سبق وذكرت ـ وفي صبيحة ذلك اليوم، استمعنا للمارشات العسكرية، فأدركنا من أول وهلة أن انقلاباً عسكرياً قد حدث، واذيع البيان الأول بصوت العقيد أركانحرب جعفر نميري، واذيع بيان بعده بصوت القاضي بابكر عوض الله.. وقد حمل البيان الأول ذكر الأسباب التي دعت لقيام حركة التغيير ـ وكانت ـ جميعها ـ اسباباً معروفة، حتى لرجل الشارع، الذي اكتوى بنيران تلك الاسباب. أما البيان الثاني فقد جاء فيه تحديد لأهداف الثورة ممثلة في تخفيض تكاليف جهاز الدولة ووضع سياسة استيراد متزنة، تحول دون استهلاك عملات البلاد الأجنبية في السلع الاستهلاكية.

والاستيلاء علي السلع الاستهلاكية، والانتاجية الأساسية، ووضع عائدها في اتجاه القطاع العام، وتركيز الاسعار، وتوفير السلع مع العناية بالانتاج الزراعي.

كان رد فعل صهري الاستاذ حسن (رحمه الله)، بعد الاستماع للبيانين، ان الذي حدث، هو انقلاب شيوعي.. وأعتقد أنه في هذا التحليل وكان متأثراً بانتمائه السياسي لحزب الأمة، جناح الصادق، فقد كان أصدر ديوان شعر في مساندة الصادق المهدي، أطلق عليه اسم «صادقيات»، ولكني خالفته الرأي قائلاً: ان هذا الانقلاب ليس شيوعياً بل أنه سيعادي الشيوعيين.. وقد

اعتمدت في هذا الرأي الى سابق علمي - كشيوعي سابق! - لمبدأ معاداة الفكر الماركسي - على زماننا - لمبدأ الانقلابات العسكرية، بل ان الحزب الشيوعي السوداني - على زماننا - وقف ضد اتفاقية استقلال السودان، على اعتبار ان الاستقلال الحقيقي لا يأتي الا عن طريق الثورة الشعبية..!!

ثم طلب مني الاستاذ حسن أن نذهب تواً بعد الاستماع للبيانين، لمنزل الصادق المهدي.. فذهبنا سوياً.. وعند باب المنزل الرئيسي، المجاور لمباني اذاعة ام درمان، أوقفنا العربة.. وطلب مني الاستاذ حسن أن أذهب معه، فرفضت، وذهب هو وحده.. وبعد فترة من الانتظار لم تطل عاد ليقول لي: ان السيد/ الصادق - ومعه نفر من الأنصار، في ذلك الصباح - بدأ منفعلاً ومنزعجاً، وهو يزرع صالون المنزل جيئة وذهاباً، في حالة توتر عصبي شديد - قائلاً: ما معناه: لا فائدة.. فان الشارع سيؤيد الانقلاب..!! وكان الصادق صادقاً في ما ذهب اليه.. فقد أبدى المواطنون تأييدهم المتصاعد للتغيير، فخرجت مواكبهم، تضم كل فئات المواطنين، تعبيراً عن التأييد، والاستعداد للتضحية بالدماء حماية للثورة.

وقد عكست كل ذلك في وضوح، الجرائد اليومية.. فقد جاء في جريدة (السودان الجديد) بتاريخ ٥ يونيو ٦٩ تحت عنوان «رأى الشعب»: «لقد كانت الثورة، تعيش في النفوس» «لم يكن هذا النظام البائد، الا جراحاً في جسم هذه الأمة» «حماية الثورة واجب مقدس، تفرضه علينا الوطنية».

وفي نفس الجريدة بتاريخ ٨ يونيو ٦٩ نقرأ مايلي:

«العاملون يتنازلون عن أجورهم الاضافية، في المجلس الريفي والبلدي بشندي».

بتاريخ ١٠ يونيو نقرأ ما يأتي في نفس الجريدة:

«الحكم الاقليمي للجنوب، خطوة ثورية، تقفل الباب أمام الاستعمار والامبريالية».

وفي جريدة «الأيام» بتاريخ ١ يونيو ٦٩ نقرأ ما يلي: «الثورة تدخل يومها الثامن، القوى الشعبية تسيّر موكب تأييد غداً».

«الميرغني يعلن تأييده للثورة» اصدر السيد/ محمد عثمان الميرغني،

زعيم طائفة الختمية، أمس بياناً يؤيد فيه الثورة».

وبتاريخ ٦٩/٦/٤ نقرأ في الصفحة الأولى لجريدة الأيام ما يلي: «عطبرة تخرج في موكب ضخم، لتأييد الثورة، وتنادي بالتطهير».

وفي جريدة «الرأي العام» بتاريخ ٦٩/٦/٣ نقرأ على الصفحة الأولى هذا العنوان: «مسيرة العاملين الكبرى» وتحت هذا العنوان نقرأ الآتي: «بلغ أول الموكب ميدان عبد المنعم، ومازالت مؤخرته بأبي جنزير»، «النميري وبابكر يتلقون مبايعة الجماهير».

اكتفي بهذا القدر من المقتطفات، من بعض الجرائد المحلية المستقلة، بعد نجاح حركة التغيير في ٢٥ مايو ٦٩ . . وهي مقتطفات، تلقي من الضوء ما يكفي، لتوضيح حقيقة ان جماهير المواطنين، استقبلوا حركة التغيير بايجابية، تنم عن عدم القبول بما آلت إليه أحوال الوطن من تدهور بعد ثورة اكتوبر ٦٤، واستيلاء الأحزاب التقليدية على السلطة في البلاد مرة ثانية، بعد الاستقلال، وهذا أمر سبق أن عكسته بوضوح أيضاً، المقتطفات من نفس الجرائد المحلية، قبل حدوث التغيير الثوري في ٢٥ مايو ٦٩.

ان ذلك التغيير، لم يحدث بصورة عفوية أو تلقائية، ولكنه تم بعد

تخطيط وتدبير، تولاه ونظمه ونفذه، تنظيم الضباط الأحرار، داخل القوات المسلحة، وبالتعاون مع بعض العناصر من المدنيين .. ذلك التنظيم الذي ظل يعمل داخل تلك القوات، منذ فترة طويلة، وبدوافع من الاحساس الوطني بالمسؤولية، وبتجاوب قوي مع ما كان يحدث في المنطقة من متغيرات.

تنظيم الضباط الأحرار

على مر التاريخ – قديمه وحديثه – كان هناك التأثير والتأثر المتبادل للأحداث، في شمال الوادي وجنوبه، وكان من الطبيعي، أن يكون لما يحدث في الشمال، التأثير الأكبر، وذلك فارق التطور بين الشمال والجنوب، فعندما تفجرت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م في مصر واعلنت اهدافها الوطنية، والتي كانت تجاوباً حقيقياً مع أهداف نضالات شعب مصر، لتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي، وتوفير العدالة الاجتماعية، كان لابد أن يكون لهذا التطور الثوري الذي حدث في الشمال أثره في الجنوب لا سيما وسط القوات المسلحة.

ولا شك ان ثورة ٢٣ يوليو، التي اعلنت اهدافا على مستوى حركة الصراع العربي، والوحدة العربية ضد النفوذ الاجنبي، وأنظمته العميلة، جنباً إلى جنب مع أهدافها الوطنية، كان لابد لها من الاهتمام بما يجري في جنوب الوادي من استعمار وسيطرة اجنبية .. فكان سعيها الحثيث لتوقيع اتفاقية السودان عام ١٩٥٣م وايفاد الصاغ صلاح سالم، عضو مجلس قيادة الثورة، للسودان في عام ١٩٥٣، والذي عقد فور وصوله اجتماعات سريعة، مع عدد من ضباط قوة دفاع السودان .. وكان البحث يدور في تلك الاجتماعات حول حماية استقلال السودان من الأخطار الداخلية والخارجية، وتقوية علاقات التعاون والكفاح المشترك بين شطري الوادي داخل قوة دفاع السودان .. ثم ازدادت هذه الفكرة تبلوراً، بعد اعلان استقلال السودان عام ١٩٥٦م.

ومنذ ذلك الحين، تطور اهتمام الضباط بالتحرك السياسي .. وبدأت

تنمو فكرة تكوين تنظيم للضباط الأحرار . . ان ثورة ١٩٢٤م، التي فجرتها ضد الاستعمار البريطاني، قوة دفاع السودان، تقف شاهداً، ودليلاً ناصعاً، حتى في ذلك الوقت المبكر، على هذا الاهتمام، وتجاوب الضباط مع المشاعر الوطنية، وهذا التأثير المتبادل، لما يحدث في وادي النيل، شماله وجنوبه . . .

وكنتيجة لهذا الاهتمام المتزايد، لضباط القوات المسلحة بالعمل الوطني، وكنتيجة كذلك لوجود نوع من التنظيم، بدأت تظهر نواته منذ العام ١٩٥٣م – كما أسلفنا – بدأ العمل في طريق التطور، نجاحاً واخفاقاً، قوة وضعفاً . . فكانت هناك الحركات المسلحة في أعوام ١٩٥٧، واستلام القيادة الرسمية للقوات المسلحة السلطة في عام ١٩٥٨ . . ثم كانت المحاولات الانقلابية في عام ١٩٥٩م، ودور الضباط الأحرار في انجاح الثورة الشعبية في عام ١٩٦٤م.

ففي عام ١٩٥٧م، كانت المحاولة الانقلابية، التي تزعمها الصاغ عبد الرحمن كبيدة، والملازم عمر خلف الله، وخمسة من الطلبة الحربيين هم: محمد أحمد حسن ججا، وحسين خرطوم دارفور، والحبر بركات، ومحمد الأمين التيجاني، وبابكر عوض، والجاويش محمد الطيب . . وكان لابد لتلك الحركة، ان تمنى بالفشل، وذلك لأسباب ثلاثة: أولاً: ان الاعداد لها لم يتم بصورة دقيقة. ثانياً: لم تعلن الحركة اهدافاً وطنية تربطها بالشعب وقواته المسلحة بصورة كافية. ثالثاً: قامت هذه الحركة في وقت ما زالت فيه الفرحة بالاستقلال تغمر المواطنين، وقواتهم المسلحة . . وقد تكون مجلس للتحقيق مع هؤلاء الضباط، وضباط آخرين، ترأسه البكباشي عمر الحاج موسى، وتم تشكيل محكمة اصدرت أحكاماً بالطرد والسجن والاحالة للمعاش، على هؤلاء الضباط والجاويش محمد الطيب.

وفي عام ١٩٥٩م، كانت هناك ثلاث حركات انقلابية – احداها بقيادة الامبرلاي عبد الرحيم شنان ومحي الدين أحمد عبد الله، وكانت موجهة ضد مجلس الثورة، على اعتبار ان تكوينه، تم بطريقة غير صحيحة . . لأنه ضم في عضويته، ضباط فترة خدمتهم في القوات المسلحة تقل عن آخرين لم

يشملهم تكوين المجلس .. وكنتيجة لهذه الحركة تم اعفاء اللواء أحمد عبد الهادي، واللواء محمد أحمد الخواض، والقائمقام حسين علي كرار، من عضوية المجلس .. وقد اشترك في هذه الحركة ضباط آخرون.

ثم كان هناك تحرك في ٤ مارس ١٩٥٩م، بقيادة الضابط أبوبكر فريد، ولكن تم التحفظ عليه، على اعتبار ان القوة التي اشتركت فيه، هي قوة في طريقها للجنوب وليس لها هدف آخر.

أما بتاريخ ٢١ مايو ٥٩، فقد تمت المحاولة الجادة الثانية للانقلاب العسكري، ضد مجلس الثورة، بقيادة الضابطين شنان ومحي الدين، وكان هدفها اجراء تعديل على تكوين مجلس الثورة .. وقد تم احباطها، واعتقال الضباط المسؤولين، وتقديمهم للمحاكمة في مجلس برئاسة اللواء محمد طلعت فريد، وقد اصدرت أحكاماً بالاعدام، تم تعديلها للسجن المؤبد، وأحكام أخرى بالسجن.

وفي نفس العام (١٩٥٩) كانت المحاولة الانقلابية الثالثة، بقيادة البكباشي علي حامد والبكباشي يعقوب اسماعيل كبيدة والصاغ عبد البديع علي كرار، واليوزباشي الصادق محمد حسن واليوزباشي عبد الحميد عبد الماجد، وقد تم احباط هذه الحركة أيضاً وصدرت احكام اعدام هؤلاء الضباط، وأحكام بالسجن على ضباط آخرين، ومدني واحد هو المرحوم الرشيد الطاهر بكر .. ان وجود واحد من المدنيين، في هذه الحركة، يرمز إلى اهتمام الضباط، بالاستعانة ببعض العناصر الوطنية، من غير العسكريين، وهو اهتمام سنجد في مستقبل نشاط الضباط الأحرار ما يؤكده.

صحيح ان هذه الحركات جميعها، كانت ترمز في وضوح لاحساس ضباط القوات المسلحة بأهمية أن يكون لهم دورهم في العمل الوطني، والتحرك السياسي .. ولكنها كانت جميعها حركات معزولة عن الجماهير، ضعيفة التنظيم والاعداد، ضعيفة الالتصاق بأهداف وطنية محددة. ولهذا كان لا بد ان تمنى جميعها بالفشل، وكان لابد ان يكون لهذا الفشل، آثاره السالبة، على تنظيم الضباط الأحرار، وفي ما لحق بهذا التنظيم من انتكاسات وتضحيات.

ولهذا أصبح المطلوب الآن، الاستفادة من كل هذه التجارب، والبدء من جديد، في عمل منظم، أصبحت تتطلبه بصورة جادة، التطورات الموضوعية، التي حدثت في ساحات العمل الوطني.

وعلى رأس الدروس المستفادة، لبناء تنظيم قوي وفاعل للضباط الأحرار، هو احاطته بقدر كبير من السرية، والتدقيق في اختيار عناصره من الضباط الوطنيين الجادين، واتباع أساليب التحرك التنظيمي الدقيق، وارتباط التنظيم بفكر ومباديء، ذات صلة وثيقة ومباشرة بمصلحة الوطن العليا، ومصلحة قواته المسلحة .. فكان بناء عليه، هدف الحفاظ على وحدة القوات المسلحة وترابطها، والبعد بها عن التكتلات الحزبية والطائفية والقبلية، والتأكيد على طبيعتها كمؤسسة قومية، والسعي الجاد لتوسيعها وحسن تدريبيها وتسليحها، وجعل تنظيم الضباط الأحرار، مستعداً على الدوام للحركة السريعة، لحماية مكاسب الجماهير، في التصاق حميم معها .. وكان طبيعياً ان يتطلب تحقيق هذه الأهداف بعض الوقت، لا سيما وان التنظيم وهو في طور مبكر، وبدون اكتمال اعداده للمواجهة، دخل في صراع مع سلطة الحكم العسكري، بعد تسليم حزب الأمة السلطة لقيادة الجيش في نوفمبر ١٩٥٨م نتيجة لصراع الأحزاب، على كراسي الحكم .. وقد تكبد التنظيم خسائر جسيمة، في ذلك الصراع – فأعدم وسجن وشرد العديد من قادته.

بعد تلك المحاولات الفاشلة، اعاد الضباط الأحرار تنظيم أنفسهم، فانتظمت اجتماعاتهم، وتحددت اهدافهم الوطنية، وعندما هبت انتفاضة الشعب ضد حكم الفريق عبود، في اكتوبر ٦٤، لعب تنظيم الضباط الأحرار، وقيادتهم المخلصة، الدور الأساسي، في القضاء على الحكم العسكري، واتاحة الفرصة لقيام حكم وطني مدني، وبهذا الانتصار اكتسب التنظيم ثقة في قدراته، كما حظي بعطف المواطنين لوقوفه في صف نضالهم، لتحقيق الحكم الديمقراطي المدني.

ولكن الجماهير، وتنظيم الضباط الأحرار معاً، ما لبثت أن اهتزت ثقتها في ما تحقق نتيجة للمارسات الخرقاء لقيادات الأحزاب والطوائف بعد

تسلمها السلطة واستغلالها لتحقيق مصالحها الذاتية، بعيداً عن مصالح الجماهير والمؤسسة القومية للقوات المسلحة... فأصيبت الجماهير وقواتها المسلحة بخيبة الأمل.. ولكن كان ذلك في نفس الوقت، دافعاً للمزيد من الجهد، لتصحيح الأوضاع، ورعاية مصالح الوطن وقواته المسلحة.

ومن هنا بدأت بصورة جادة ونشطة، المجهودات لجعل تنظيم الضباط الأحرار، يواصل مسيرة نضاله الوطني، في التحام مع جماهير المواطنين، وارتباط مصيري، بأهداف النضال الوطني.. ولكن الطريق في هذا الاتجاه، لم يكن مفروشاً بالرياحين، بل كانت تحف به مخاطر جمة ومصاعب عديدة.. فقد أصبحت القوات المسلحة عموماً، وتنظيم الضباط الأحرار على وجه الخصوص، هدفاً لتآمر القيادات الحزبية الطائفية.. فقد نشطت هذه القوى، داخل القوات المسلحة، بمحاولات خلق تنظيمات وبؤر حزبية وعنصرية، لتفتيت وحدة القوات المسلحة، وتحطيم كيانها القومي.. كما ان الظروف التي عاشتها القوات المسلحة في حرب الجنوب في تلك الفترة، كانت ظروفاً مأساوية، تحت قيادة مركزية ضعيفة، ناقصة الكفاءة، اهملت واجبها نحو تطوير القوات من حيث التنظيم والتدريب والتسليح... وما حدث للسيد/ عبد الحميد صالح، الذي كان وزيراً للدفاع بالانابة، واللواء الخواض محمد أحمد، القائد العام للقوات المسلحة من اعتقال بواسطة قيادة الجيش في جوبا، دليل ناصع على مدى شعور قاعدة القوات المسلحة، بعدم الرضا تجاه قيادة الجيش المركزية.

ووسط خضم هذه الظروف بدأ الضباط الأحرار اعادة تنظيم أنفسهم مستفيدين من التجارب الأليمة السابقة... فتم تكوين لجنتهم المركزية، من القيادات المخلصة الصلبة، وتم الاتفاق على أسلوب العمل وضوابطه، داخل هذه القيادة، بالشكل الذي يضمن السرية والانضباط، ووحدة الفكر والهدف، ثم أعيد تأسيس الخلايا، على ألا يزيد عدد أفراد الخلية الواحدة عن خمسة ضباط.. ولا تتعرف الخلية إلا على شخص قائدها وحسب، مع الاتفاق على أسلوب محكم لتوثيق الصلة بين هذه الخلايا والقيادة.

وبجانب هذه الجهود التنظيمية، لضمان سلامة التحرك، كان هناك في اللجنة المركزية للضباط الأحرار جهد كبير في مجال دراسة المشاكل، التي تواجه الوطن، ووضع الخطط لعلاجها، في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما كانت هناك مشكلة جنوب الوطن، التي استنزفت طاقات الشعب، واهدرت دماء أبنائه، في القوات المسلحة والمدنيين، كان محل الاهتمام والدراسة.

وبعد فترة من هذا الاعداد استغرقت سنوات عديدة، كان التحرك فجر الخامس والعشرين من شهر مايو عام ١٩٦٩م – وفي هذا التاريخ، بدأت مرحلة جديدة، في تاريخ السودان، اطلق عليها اسم «ثورة مايو».

على أعتاب حركة التغيير

بعد استماعي للبيان الأول للثورة، بصوت العقيد جعفر نميري، وبيان القاضي بابكر عوض الله، وما دار – بعد ذلك – من مناقشات في مجالات عديدة، تملكني شعور قوي، بأن الذي حدث، ينسجم تماماً مع تفكيري، ويتلاءم مع توجهاتي في العمل الوطني العام.. ولم أكن في ذلك متأثراً بأي قدر بسابق صلتي بالحركة الشيوعية مثلما تأثر الكثيرون، ايجاباً أو سلباً، في تحديد مواقفهم من حركة التغيير، في الخامس والعشرين من شهر مايو عام ١٩٦٩م، ولكني تأثرت حقاً، بما تولد لدي من قناعة راسخة، برفض الحزبية، تقليدية كانت، أو عقائدية، رفضاً قاطعاً. فالأحزاب التقليدية – في بلادنا – كما دلت على ذلك العديد من التجارب – القريبة منها والبعيدة، هي – في واقع الحال – افراز لعوامل الانتماءات والولاءات المتخلفة، الطائفية منها والقبلية والعنصرية. ولم تفلح – حتي الآن – المحاولات التي قامت بها بعض عناصر المتعلمين، للفكاك من هذه القبضة الحديدية، لعوامل التخلف على أحزابهم، بل اضطر – بعض هؤلاء – في

النهاية، للانصياع أمام هيمنة السادة، والخضوع في وجه جبروت الولاء الطائفي، والانقياد لعصبية القبيلة، وعنصرية الجهة.

أما الأحزاب العقائدية - عموماً - فهي - في بلادنا - الانقياد الأعمى، للزعيم الفرد المعبود، محلياً أو اقليمياً أو عالمياً، تحت زيف شعارات، القومية أو الأممية أو الدينية؛ لتحقيق الطموحات السياسية، والمنافع الذاتية .. وهي - في هذا - تجمعها عوامل من التشابه، مع الاحزاب التقليدية .. انني بهذا الاعتقاد، لا أرمي إلى التقليل من شأن ومكانة أولئك الزعماء القوميين، أو الأمميين أو الدينيين، ولكن ينصب حديثي على اتباع هؤلاء المنقادين وكأنهم عَبَدَةُ أوثان!..

ويبدو أن كا[illegible]، ناجم عن حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي التي ما زالت تعيشها بلادنا، وما لم تتغير هذه الحالة، سيظل الوضع على ما هو عليه.

لما تقدم فقد وجدت نفسي منحازاً - فكراً ووجداناً - مع ما أعلنته حركة التغيير الثوري، من رفض للحزبية والطائفية والقبلية، ودعوة للتنمية، والعدالة الاجتماعية، وسعى لتحقيق حل عادل لمشكلة الجنوب، وقفاً لدمار الحرب الأهلية، ودعماً للوحدة الوطنية.

وعندما عدت لمقر عملي بكريمة، لم ادخر وسعاً في الدعوة لمساندة التغيير الثوري الذي حدث واسهمت بنشاط مع آخرين، في التحضير لزيارة قائد الثورة للمنطقة في ٢٥ سبتمبر عام ١٩٦٩م .. وفي اللقاء الجماهيري الكبير الذي اقيم بمدينة كريمة، كلفتني اللجنة القومية، بالقاء خطاب الاستقبال باسمها واسم مواطني المنطقة، معلناً الوقوف خلف مبادىء الثورة وأهدافها.

ان القيادات التقليدية بمنطقة كريمة، لم تكن - منذ البداية - متعاطفة أو منحازة لصف التغيير .. ولهذا فقد كان موقفها سلبياً، ولكنها لم تستطع اعلان رفضها خوفاً على مصالحها .. ويرجع هذا - في رأيي - لسببين أساسيين: الأول هو ان المنطقة - تاريخياً - منطقة نفوذ طائفي، وارتباط حزبي، كان انعكاساً في أغلبه الأعم لهذا النفوذ الطائفي .. فقد برزت داخل

هذا الارتباط الحزبي، ذي الولاء الطائفي، عناصر قليلة أصبح ولاؤها للحزب وقيادته السياسية، أقوى من ارتباطها الطائفي القديم.

والسبب الثاني انه كان في المنطقة بدايات نفوذ للاتجاه الديني، ممثلاً في حركة الاخوان المسلمين، وقف انصاره - من الوهلة الأولى - معادين لحركة التغيير، على اعتبارها - كما اشيع وقتها - من تدبير الحزب الشيوعي .. وفي الحقيقة فان هذا الاتهام لحركة التغيير بالميول الشيوعي - في بدايتها - والذي كان له من المظاهر ما يبرره، جعل اعداداً كبيرة من المواطنين - في السودان عموماً - وفي هذه المنطقة بشكل خاص، تقف موقف المتردد من الثورة، المتشكك في نواياها .. وظل الحال على هذا النحو، إلى ان بدأ الصراع والتناقض، بين العناصر الشيوعية، في قيادة الثورة، وبعض قواعدها، وبين القيادة الوطنية غير المنتمية للفكر الماركسي، الأمرالذي كانت قمته الانقلاب الشيوعي في يوليو ١٩٧١م، ومنذ ذلك الوقت، استطاعت حركة التغيير الثوري، ان تكسر حائط عزلتها، بينها وبين قطاعات، كبيرة من المواطنين .. ولم يبق في ساحة العداء للثورة، إلا بعض فلول الحزبية، تقليدية وعقائدية، وجماعة الاخوان المسلمين.

بعد قيام الثورة، بدأت العناصر الوطنية، بمنطقة كريمة - حركة سياسية نشطة، متجاوبين - في ذلك - مع ما طرحته الثورة، من مبادىء وأهداف .. وقد بدأ العمل وسط قطاع الشباب .. وانعقد اجتماع بمنزل المرحوم أحمد سعيد فضل، حضره - على ما اذكر - بجانب المرحوم أحمد سعيد وزوجته الأستاذة فتحية عبد الماجد، الشبان عثمان محمد يس، وسيف الدين عبد العزيز، وعوض عبد الله والمرحوم فؤاد السعيد وآخرون .. وقد تم في ذلك الاجتماع تكوين لجنة برئاستي وسكرتارية المرحوم أحمد سعيد .. وبعد دعمها بعناصر جديدة، أصبحت هذه اللجنة- واقعاً - هي واجهة التحرك السياسي، في المنطقة .. وقد شمل هذا التحرك العمال والمزارعين والتعاونيين والمعلمين والموظفين - وبمبادرة هذه اللجنة تم تكوين اتحاد للشباب، ووحدة نسائية، ودار للمعلمين، واقيمت العديد من الليالي السياسية والندوات، ونشطت الحركة الرياضية .. ولقد كان لزيارة

الدكتور عثمان أبو القاسم، وزيرالتعاون والتنمية الريفية، أثر طيب في تنشيط الحركة السياسية عموماً بجانب اهتمامه الذي انصب، بشكل خاص، على الحركة التعاونية.

لقد وجد ذلك النشاط في مجمله، عدم التجاوب من جانب القيادات التقليدية، كما وجد في بدايته معارضة قوية من العناصر ذات الارتباط بالحزب الشيوعي - جناح المرحوم عبد الخالق محجوب، على اعتباره نشاطاً تتبناه قيادات لا تنتمي لهم، وقد كانوا يعتبرون انفسهم، الأوصياء على ساحة العمل الوطني.. ولكن كل ذلك لم يكن ذا أثر في النشاط الذي تبنته، العناصرالوطنية - فقد كان تأثير هذه العناصر، ونشاطها يزداد ويقوى، برغم انها لم تكن مسنودة بصورة تنظيمية مباشرة، بجهة مركزية، على المستوى القومي - فقد كان نشاطها كله بمبادرات محلية.

على درب الثورة



في يوم من أيام شهر يناير عام ١٩٧٠م، اتصل بي هاتفياً بمدرسة كريمة المرحوم جعفر الحسن الحسين، الذي كان يعمل وقتها، مديراً بالانابة، لهيئة توفير المياه والتنمية الريفية، بوزارة التعاون والتنمية الريفية، والذي يربطني بشخصه الكريم، الصداقة بجانب العلاقة الأسرية .. وذكر لي في تلك المكالمة، ان الدكتور عثمان ابو القاسم، وزير التعاون والتنمية الريفية وقتها، يريد مني أن أقبل الانتداب، من وزارة التربية والتعليم، لوزارة التعاون، لأعمل في مجال يتصل باهداف العمل الاشتراكي، ولم يكن الأمر واضحاً تماماً للأخ جعفر ... وقد ابديت للتو موافقتي، وتفويض الأخ جعفر للتصرف نيابة عني .. وكنت أرى ان هذا التغيير يتيح لي فرصة أكبر للاسهام في العمل العام، في اطار تغيير ثوري آمنت بمبادئه واهدافه المعلنة.

وبعد أيام قليلة من تلك المكالمة الهاتفية، وصلتني صورة من الخطاب الآتي، المؤرخ في ٢٤ يناير ١٩٧٠م:

السيد وكيل وزارة التربية والتعليم الأكرم
(عاجل ومهم)

الموضوع: انتداب الأستاذ كامل محجوب ميرغني، للعمل بوزارة التعاون والتنمية الريفية.

بهذا أشير إلى اللقاء الذي تم بين السيد وزير التربية والتعليم، والسيد وزير التعاون والتنمية الريفية، بحضور سيادتكم، والموقع أدناه، ذلك اللقاء الذي تم خلاله موافقة السيد/ وزير التربية والتعليم على انتداب الأستاذ كامل محجوب ميرغني، للعمل بهذه الوزارة.

وعليه فإننا نلتمس من سيادتكم تكملة اجراءات هذا الانتداب، على ان يكون على سبيل الاعارة في فترة الستة أشهر القادمة، ريثما نخلق له وظيفة

فوق المقرر، في ميزانية هذه الهيئة، ولكم الشكر.

المخلص / جعفر الحسن الحسين

مدير عام هيئة توفير المياه والتنمية الريفية بالانابة

وزارة التعاون والتنمية الريفية

ثم استلمت صورة الخطاب الآتي المؤرخ ١٩٧٠/٣/٢م

السيد مدير عام هئية توفير المياه والتنمية الريفية

بعد التحية

إشارة لخطابكم نمرة/ ٥٠/م/٨ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٤م في ما يختص بانتداب الأستاذ كامل محجوب ناظر مدرسة كريمة الوسطى لوزارتكم.. بناء على موافقة السيد وزير التربية والتعليم. فقد تصدق بانتداب الأستاذ كامل محجوب، لوزارتكم لمجرد قفل المدارس للعطلة السنوية للعام الدراسي الحالي .. على أن يعمل على نظام الاعارة حتى نهاية العطلة، لتمكنكم من الحصول على وظيفة فوق المقرر لاستيعابه عليها، على نظام الانتداب.



وشكراً

دهب عبد الجابر – ع/وكيل وزارة التربية والتعليم

وفي حوالي اواخر شهر مارس ١٩٧٠، غادرت كريمة للخرطوم، لابدأ مشواري الجاد، على درب ثورة مايو الاشتراكية.. وقد كانت البداية، في هذا المشوار الطويل من هيئة توفير المياه والتنمية الريفية بوزارة التعاون حيث تم استلامي لمهام عملي الجديد كرئيس لقم التوعية ولجان تطوير القرى.. وكان عليّ ان اعمل على تأسيس ذلك القسم من جديد.. ولكني وجدت الجو ملائما تماما لذلك بفضل التفاهم والتعاون الكامل الذي قام بين الدكتور عثمان ابو القاسم وزير التعاون وبيني من الوهلة الاولى فقد هيأ لي الدكتور عثمان جواً ملائما حقيقة للعمل وأبعد تماما عن طريقي بيروقراطية الدواوين، برغم ان ظروف بداية العمل كانت صعبة. فلم اجد – في البداية – حتى المكتب المناسب فاستضافني بمكتبه الاخ اسد شيبون احد كبار الموظفين بالهيئة.. وكنت استعين به حتى في الحصول على ورق الكتابة.. وكنت اسكن بحي بيت المال بام درمان واستعمل المواصلات العامة للوصول لمكان العمل بالخرطوم والعودة منه.. ولكن – مع كل تلك الصعاب – اقبلت على مهمتي في نشاط وعزيمة فالعمل في الريف، ومن اجل اهله الطيبين – مزارعين ورعاة وحرفيين – ظل محل ارتياحي، بل وعشقي..

دعاني الدكتور عثمان للاجتماع به بمكتبه فور وصولي لمقر عملي لاستلام مهام عملي الجديد.. وطرح لي تصوره العام لطبيعة المهمة التي كان اطارها العام ما اعلنته الثورة من اهتمام بالريف وسعي لتحسين حياة اهله وحل مشاكهم مع الاهتمام باستقطاب جهود المواطنين الذاتية بجانب جهد الدولة – لبلوغ هذه الغاية.. وقد تبادلنا حول هذا الطرح العام وجهات النظر.. وكان طبيعيا – في تلك الظروف – ان يتطرق البحث لبعض القضايا السياسية.. فقد كان وقتها الصراع محتدما بين العناصر الملتزمة بالماركسية فكرا وبين العناصر الوطنية في مجلس الوزراد كما كان الحال في مجلس قيادة الثورة.. واخيرا تم بيننا الاتفاق على قيام تنظيم شعبي في الريف، ليستقطب امكانات المواطنين ويوحد جهدهم، لخدمة مصالحهم في

التطور الاقتصادي والاجتماعي بجانب ما توفره الدولة من امكانات لخدمة هذا الهدف وفقا لسياساتها المعلنة والتي تضمنها شعار «الانفتاح على الريف» ان قيام هذا التنظيم الشعبي المفتوح تماما لجماهير الريف دونما قيود او سدود وان يكون هدفه الاساسي هو توحيد اهل الريف بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية والطائفية والحزبية، ليعملوا سويا من اجل مصالحهم المشتركة، في التعليم والصحة، بقية الخدمامت الضرورية، والتنمية الريفية.. وان يشجعهم على تقديم ما لديهم من امكانيات ذاتية واعمال تطوعية، بجانب ما تستطيع الامكانات الرسمية تقديمه لاحداث التطور المنشود يعتبر هذا العمل في حد ذاته وبلا زخم من الدعاية والاعلام السياسي كسبا لاهل الريف لصف التعبير الثوري، بل الوسيلة الاجدى والاكثر تأثيرا لا سيما عند اهل الريف الميالين بطبعهم الى الواقعية والنزعة العملية.. وفي الحقيقة فقد اصبح تنظيم «لجان تطوير القرى» واقعا هو اول تنظيم شعبي للثورة، تحققت بفضل جهوده – لحد كبير – شعبية الثورة في الريف ووحدة اهله، وعزلة قوى التخلف المعادية – كما سيأتي ذكر ذلك فيما بعد...

كان ما تقدم بعد التصور المبدائي، الذي اتفق حوله رأينا لما ستكون عليه اهداف التنظيم وطبيعة نشاطه.. ثم كان القرار ان نبدأ التجربة – بريفي شرق النيل بالعاصمة القومية – الخرطوم – وان نبني في كل قرى المنطقة لجانا للتطوير.. فقمت باعداد برنامج الزيارات لهذه القرى، ليشمل قريتين في اليوم الواحد، بدءاً بقرية «المايقوما» والحاج يوسف، وانتهاء بقرية «ابو دليق» وقد اعدت الوزارة لهذه الرحلة عربة «بوكس» قديمة.. واتفقت مع مرشد من اهل المنطقة يدعى علي البطحاني – رحمه الله – ليصحبني في زياراتي، والتي هي المرة الاولى، التي ازور فيها قرى هذه المنطقة، وهي جزء من عاصمتنا القومية.. وكنا في ماضي عملنا السياسي، «كزعماء كبارا» نزهو بتكريس كل جهودنا لخدمة اهل بلادنا، وندعي المعرفة الكاملة لأحوال بلادنا جميعها!!.

منطقة شرق النيل

ولكني عندما بدأت زياراتي لهذه القرى، وعقد اجتماعات جماهيرية بها
للتوعية باهدافنا في تكوين لجان تطوير القرى، ومناقشة مطالب ومشاكل
المواطنين بهذه القرى، وانتخاب لجان التطوير من المواطنين بها، انتخاب
حراً تماماً برفع الايدي علانية، ادركت كم كنا حقا جاهلين باحوال بلدنا
واحوال مواطنينا، لا سيما وان هذا العمل يتم في اطار الحدود الجغرافي
لعاصمتنا القومية، ناهيك عن بقية اجزاء وطننا الشاسع!!

لقد كانت هذه التجربة الاولى، في بناء تنظيم لجان تطوير القرى
تجربة مفيدة - اضاءات لنا الطريق.. فقد اكتسبنا منها دورساً وخبرات
هامة، ما كان يمكن الاستغناء عنها، في بناء هذا التنظيم الشعبي القومي
لقد وجدت فكرة بناء التنظيم تجاوبا وقبولاً جماهيرياً مشجعاً ذلك ان
عرضنا لتلك الفكرة - علي عمق مدلولها - اتسم بالبساطة المتناهية فقد كن
نطلب منهم ان يتوحدوا متكاتفين لخدة مصالحهم الحياتية، في التعلي
والصحة والزراعة، والحصول على احتياجاتهم اليومية الى غير ذلك، بعيد
عن اي خلافات قبلية او طائفية او حزبية وذلك بامكاناتهم الذاتية التي
يمكن توفيرها مع ما يمكن ان توفره الدولة لهم من امكانيات.. وان يقررو
في ذلك بانفسهم وبقيادة يختارونها بمحض ارادتهم، وممن يولونهم ثقتهم
لقد اتاحت لنا هذه التجربة الاولى التعرف عن قرب على طبيعة الحياة
في الريف ومشاكل اهله في هذه المنطقة التي يغلب على ساكنيها الطبيعة
البدوية فهم في الاغلب الاعم عرب رحل من قبيلة «البطاحين» ذات التاريخ
العريق.. وهم في القرى القريبة من المدينة - خاصة - مزارعون يمدون
العاصمة بما تحتاجه من الخضر والالبان.

لمسنا عن قرب ما للطرق الصوفية من اثر كبير في حياة اهلنا في
الريف.. فهذه الطرق - برغم انها تمثل في واقع الحياة مظهرا من مظاهر

التفرقة والشتات بين المواطنين بعضها ناتج عن نزعة التنافس على الزعامة وبعضها الآخر دوافعه تضارب المصالح وتضادها - الا انها ظلت عاملا مهما من عوامل الارتباط بالعقيدة الدينية - يدل على ذلك ويقف شاهدا عليه انتشار الخلاوي (خلاوي القرآن) التي يؤمها الطلاب من المنطقة ذاتها ومن مناطق اخرى نائية ولا اذيع سرا اذا قلت انني في بداية العمل لتكون تنظيم لجان تطوير القرى تأثرت كثيرا بالنظرة لعوامل الفرقة والشتات وكان ذلك طبيعيا طالما كان اساس كل عملنا هو توحيد المواطنين وتكاتفهم وهنا اذكر انني في تقريري الختامي بعد اكمال عملية الطواف على هذه المنطقة وتكوين لجان التطوير بها اشرت الى «القباب البيضاء» المنتشرة في المنطقة على اعتبارها تمثل عقبة في طريق توحيد المواطنين.

عقبة اخرى صغيرة واجهتنا في طريق تكوين لجان التطوير بهذه المنطقة تلك هي ان بعض القرى الكبيرة كانت قد تكونت بها «لجان تنمية المجتمع» وهي لجان اشرفت على تكوينها وزارة الحكم المحلي التي انشيء قسم او مصلحة حكومية بها لهذا الغرض ويقوم الضباط الاداريون بتكوين هذه اللجان ويخصصون لها اعانات من مواد غذائية وغيرها لتوزيعها على المواطنين. وكان مأخذنا على هذا العمل انه اولا يغلب عليه الطابع الحكومي الرسمي وثانيا تفشى داخله لبعده عن الرقابة الشعبية فساد الممارسة وسوء استخدام ما يصل من معونات عينية ولهذا كان اصرارنا على الا تقوم لجنة للتطوير في اي قرية بها لجنة لتنمية المجتمع الا اذا تم حل تلك اللجنة ولم نجد اي صعوبة في تطبيق هذا القرار الامر الذي كان برهانا واضحا على رفض المواطنين وعدم اقتناعهم بتكوين تلك اللجان. وذلك برغم اصرار الحكومة المحلية، وضباطها على بقاء تلك اللجان!.

ومن هذه التجربة الاولى ادركنا ان عملية تكوين وارشاد هذا التنظيم الشعبي على المستوى القومي يحتاج - دون شك - لكوادر تتمتع بقدر من الاستعداد والتخصص كما انه يحتاج لنوع من التنظيم على المستويات المحلية والمستوى القومي ليوفر بذلك القيادة الشعبية، على هذه المستويات، هذه القيادة التي يكون عليها واجب بناء اللجان وتوجيهها

وتبادل الخبرات بينها وارتباطها بالتوجه القومي الموحد وفي هذا الاتجاه كان لابد من الاهتمام بوسائل التوعية والمخاطبة فقررنا ارسال برنامج اذاعي اسبوعي ليؤدى هذه المهمة اضافة الى النشرات ووسائل المخاطبة المباشرة الاخرى.

ان هذا القبول الشعبي العظيم لتنظيم لجان تطوير القرى والذي عكسته بوضوح تام الاستقبالات الشعبية والحضور الكامل للمواطنين للقاءات - شيبا وشبابا ورجال ونساء وحتى الاطفال كان في حقيقته انعكاسا حقيقيا لما كان يعانيه اهلنا في الريف من افتقار لابسط الخدمات الضرورية لحياة الانسان، كانوا يعانون ليس فقط من انعدام للخدمات المعروفة صحية وتنظيمية بل انهم كانوا يعانون مر المعاناة حتى في الحصول على الماء الصالح للشرب، للانسان والحيوان.. كانت معظم مطالبهم تنحصر في حفر الآبار جوفية وسطحية لمدهم بالماء فالقرى يقع معظمها على بعد مسافات شاسعة من شاطيء النيل خوفا من اخطار «البعوض» و«الناموس» على انفسهم وحيواناتهم!!.

كان التنافس بين القرى شديدا - فكل قرية كانت ترغب في اقامة مشاريعها الخاصة بها، بغض النظر عن طول او قصر المسافة التي تفصلها عن القرية الاخرى واحتمال استفادتها معا من المشروع المعين في احد الاغراض وكنا في بعض الاحيان - نجد مظاهر هذا النزاع حتى في حدود القرية الواحدة في حالات التقسيم الاداري الاهلي او الاختلافات العائلية.. ولكنا نستطيع القول - بصورة عامة - كما اسلفنا ان تنظيم لجان تطوير القرى، قد اوجد وحدة شاملة بين المواطنين جعلهم يكرسون كل قدراتهم ومجهوداتهم لخدمة انفسهم وتوفير احتياجاتهم الضرورية وجعلتهم ايضا يتفقون على اختيار قياداتهم الشعبية التي كانت - في الغالب الاعم - تسعى مخلصة لخير المواطنين العامة بعدا عن الجريء وراء المنافع الذاتية على حساب المنفعة العام الى هذا الوقت - لم نكن لدينا قوانين او لوائح نهتدي بها في العمل لقيام هذا التنظيم وقد كنا ارجأنا - عن عمد - النظر في ذلك حتى تجيء تلك النظم واللوائح مهتدية بواقع الممارسة الفعلية نابعة من

التطبيق والخبرة الميدانية لتصبح - بعد ذلك - موجها ودافعا للعمل وليست معرقلة له ومعوقة.

قسم التوعية ولجان تطوير القرى

بعد هذه التجربة الاولى الناجحة في بناء لجان تطوير القرى بالمنطقة الشرقية للنيل الازرق بالعاصمة القومية وفي ضوء التقدير الختامي لهذه التجربة الذي تمت مناقشته مع وزير التعاون والتنمية الريفية تقرر ان يتكون بصورة رسمية الجهاز الذي يتولي العمل على المستوى القومي لبناء هذا التنظيم.. وقد تم بالفعل تكوين هذا الجهاز تحت اسم «قسم التوعية ولجان تطوير القرى» في اكتوبر عام ١٩٧٠م برئاستي وتحت الاشراف المباشر لوزير التعاون والتنمية الريفية بعيدا عن بيروقراطية العمل الديواني.

وقد تم الاتفاق على اتباع سياسة اللامركزية وان تكون كل مديرية مسؤولة مسؤولية مباشرة وكاملة عن كل ما يخص التنظيم بها، على ان يتم تكوين مكتب في كل مديرية برئاسة مفتش التوعية ومساعدين له على مستوى مجالس المديرية وضباط للتوعية مسؤولين على مستوى القرى والمدن الريفية.. وتم تنظيم ادارة قسم التوعية برئاسة هيئة توفير المياه الناجعة لوزارة التعاون لتكون مهمته متابعة العمل عن طريق التقارير المنظمة من المديريات واصدار النشرات الدورية واصدار التوثيق الخاص بتكوين اللجان واعداد البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية الميدانية عن المناطق الريفية التي شملها تكوين اللجان ومتابعة عقد المؤتمرات، كما تقرر ارسال البرنامج الاذاعي الاسبوعي بغرض تبادل الخبرات والتوعية العامة..

ووفق معايير دقيقة تم استيعاب ثمانية من الجامعين في وظائف مفتشي التوعية ومساعديهم برئاسات المديريات وخمسين من خريجي المدارس الثانوية كضباط توعية على مستوى القرى والمدن الريفية وقد قام هؤلاء

بتجارب ميدانية في أرياف العاصمة قبل توزيعهم على المديريات.

وفي أقل من عام واحد تم تكوين ألف وسبعمائة ثمانية وثلاثين لجنة على مستوى القطر، وانعقد المؤتمر الاول لمفتشي وضباط التوعية في مايو عام ١٩٧١م وفي نفس التاريخ انعقد المؤتمر القومي الاول للجان تطوير القرى - هذا المؤتمر الذي اجاز اللوائح التنظيمية للجان وحدد اختصاصاتها وطرائق عملها واتخذ قرارات كان من اهملها:-

١- المشاركة الايجابية في حملة مكافحة العطش التي اعلنتها الدولة.

٢- المطالبة بأن للجان التطوير رأي في توزيع المشارع التعاونية.

٣- اجراء الدراسات اللازمة لاستقرار العرب الرحل وان تسهم اللجان في عمل هذه الدراسات.

٤- اعادة تخطيط القرى وتسخيرها لوقف الزحف الصحراوي.

٥- اشراك العنصر النسائي في عضوية لجان التطوير.

٦- تأييد سياسة الثورة تجاه مسألة جنوب الوطن.

٧- دعم الثورة الفلسطينية ماليا وسياسيا..

لقد بلغت حملة التبرعات المالية للجان التطوير في هذه الفترة الزمنية التي لم تبلغ العام الواحد، اكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات وهو مبلغ كبير جدا بمقياس ذلك الزمن.. وقد استخدمت اللجان هذا المبلغ في المناشط الآتية:-

١- بناء فصول السلم التعليمي الجديد.

٢- بناء مستشفيات وعنابر وشفخانات.

٣- اقامة جمعيات تعاونية.

٤- تخطيط قرى رصف طرق وتخطيط اسواق ومراكز شباب وبناء مساجد وتوصيل مياه واضاءة واقامة اكشاك.

٥- مساهمة فعلية في حملة مكافحة العطش.

٦- المساهمة في الاعمال اليدوية التطوعية.

ووفقا للوائح التنظيمية التي اجازها المؤتمر التأسيسي تواصل عمل قسم التوعية ولجان تطوير القرى في تكوين اللجان.. ومن الملامح

الرئيسية التي نصت عليها تلك اللوائح ما يلي:

ان يطلق اسم لجان تطوير القرى على القرى الريفية واسم اللجان الشعبية للتطوير في المدن الريفية – ذلك ان لجان تطوير القرى يتم اختيارها مباشرة من المواطنين.

أما اللجنة الشعبية في المدينة الريفية، فبحكم اتساع المساحة، وكبر عدد السكان، وتنوع المناشط الشعبية، فان تكوين اللجنة الشعبية يكون بجانب الانتخاب المباشر من المؤتمر، بتمثيل المنظمات المختلفة في المدينة الريفية، من شباب ونساء وتعاون واندية رياضية، واي تنظيمات أخرى .. وذلك حرصاً على التمثيل الواسع، وهو امر ضروري لاستقطاب كل الجهود والقدرات لخدمة المواطنين .. وان يشرف على هذه العملية ويوجهها، مفتش وضباط قسم التوعية ولجان تطوير القرى، الذين يحق لهم حضور المؤتمرات والاجتماعات، ليتمكنوا من النهوض بمستوياتهم، في الحدود الصارمة، لمراعاة مبدأ استقلالية التنظيم، وحريته الكاملة، في ادارة شؤونه .. ومن حق القاعدة الشعبية سحب ثقتها من القيادة، على كل المستويات، أما قرار حل الاتحاد القومي المركزي للجان التطوير فلا يكون إلا بقرار من رئيس الدولة.

وبناء على ما نصت عليه اللوائح التنظيمية، فان القواعد الجماهيرية، تعقد مؤتمراتها، وتنتخب على مستوى القرى والمدن الريفية، وتنتخب ممثليها لمؤتمرات الاقسام التي تنتخب بدورها لجانها ومندوبها للمؤتمر القومي، الذي ينتخب لجنته المركزية للاتحاد القومي للجان تطوير القرى .. وينعقد المؤتمر القومي مرة كل عامين.

وبرغم وجود هذا الهيكل الهرمي لتنظيم لجان التطوير إلا ان مبدأ اللامركزية في انشطة اللجان وسياساتها ظل مبدأ معمولاً به ابعاداً للعمل من روح الديوانية وبيروقراطيتها، وتشجيعاً لروح المبادرة والابتكار .. ولكن هذا الهيكل فرضته ضرورات التنسيق وتبادل الخبرات وقومية التوجه نحو تطوير الريف بالاعتماد على عون المواطنين الذاتي وجهودهم الطوعية في تضامن وتنسيق مع الامكانات الرسمية اضافة الى اهمية الجهود المركزية

والقومية في مجالات التوعية والتوجيه والدراسات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بقضايا تطوير الريف لاسيما وان منشطين هامين رسميين من مناشط وزارة التعاون التي ينتمي لها - وظيفياً - قسم التوعية الريفية لها صلة مباشرة بعمل لجان التطوير وفيما منشطا التعاون والتنمية الريفية مما يوجب التنسيق على المستوى القومي والمستويات المحلية.

لقد اهتم قسم التوعية ولجان تطوير القرى باعمال التوعية فاصدر كتيبات دورية تحت اسم «سلسلة التوعية» وارسل برنامجاً اذاعياً اسبوعياً - كما اسلفنا - بقيادة الصديق الاستاذ صديق حمد كان ناجحاً للحد البعيد ..

لقد كان البرنامج يقوم بتسجيلات ميدانية ويستنطق قيادات طبيعية ويعالج مشاكل واقعية. لقد استفاد الاخ صديق حمد في قيامه بمسؤوليته بنجاح من خلفيته الريفية وسابق عمله كمعلم.

ان جميع العاملين بقسم التوعية ولجان تطوير القرى كانوا - عموماً - مفتشين ومساعدين وضباط وموظفين وموظفات على درجة عالية من الحماسة والاندفاع ويبدو ان السبب الرئيسي في ذلك ناتج عن طبيعة عمل القسم ذات الصلة باهداف تطوير الريف وان معظم هؤلاء العاملين - ان لم يكونوا جمعياً - ذوو اصول ريفية اضافة الى ان القسم وطبيعة عمله تبعث من الواقع الوطني بشكل غير مسبوق .. وفي الحقيقة كان قسم التوعية ولجان التطوير وجد تجاوباً ومساعدة فعالة من كل أجهزة وزارة التعاون . كان ذلك في مصلحة التعاون أو في هيئة توفير المياه والتنمية الريفية.

كانت هناك بعض الاتجاهات التي تريد ان تجعل من حركة تطوير الريف منبراً للدعاية المباشرة والتطبيل السياسي لثورة مايو . . وكنت على يقين ان ذلك - لو تم - سيفرغ الحركة من فعاليتها الايجابية ويضر بمبدأ وحدة المواطنين داخل لجانهم واتحادهم . . فقد كان المبدأ الذي قامت على اساسه فكرة التنظيم هو وحدة المواطنين بغض النظر عن اختلافاتهم القبلية او الطائفية او الحزبية . . ولكن كنت على يقين ايضاً ان واقع عمل التنظيم على اعتباره التنظيم الذي يستقطب امكانات المواطنين المادية والعينية. وعملهم التطوعي - وباختيارهم - لمساعدة جهد الثورة على طريق شعارها

«الانفتاح على الريف» هو في حد ذاته اضعاف لعاطفة وفكر الانتماءات الحزبية - قبلية وطائفية وحزبية - كما كانت هناك أيضاً بعض الاتجاهات المعارضة لقيام تنظيم تطوير القرى على اعتباره - كما ادعوا - تنظيم (رجعي) لانه ينبع من جماهير الريف المتخلفة .. وقاومت بعض العناصر بناء التنظيم في منطقة مشروع الجزيرة والمناقل بدعوى ان لجان المزارعين التي كونتها ادارة المشروع لاغراض تتصل بالاعمال الزراعية يمكن ان تؤدي دور لجان التطوير كما ان ذات الاتجاهات وذات العناصر حاولت الحيلولة دون بناء التنظيم في المدن الريفية على اعتبار ان اللجان هي لجان لتطوير القرى.

سبق لي ان ذكرت ان صراعاً دار بضراوة في أوائل عهد التغيير الثوري بين العناصر الماركسية والعناصر غير الملتزمة بالفكر الشيوعي كان ذلك في مجلس الثورة أو في مجلس الوزراء أو على عرض ساحة العمل الوطني - وكانت قمة ذلك الصراع محاولة الانقلاب العسكري في يوليو ١٩٧١م.

كان موقف العناصر والاتجاهات السابق ذكرها من لجان التطوير احد مظاهر ذلك الصراع.. فالعمل لتطوير الريف لا يمكن ان يكون عملا رجعيا ولا يمكن ان تتصف بهذه الصفة القيادات الريفية التي تقوم بهذا العمل.. كما انه لا يمن حرمان المدن الريفية من الجهود الرامية للتطوير ولكنا استفدنا من هذه الملاحظة بأن اطلقنا على لجان التطوير بهذه المدن اسم «اللجان الشعبية» واحدثنا تغييرا في طريقة تكوينها ليلائم الوضع في المدن الريفية بأن نصت اللوائح على تمثيل تنظيمات الشباب والنساء والتعاون وغيرها من التنظيمات ذات الوجود الفاعل في المدن الريفية في لجانها الشعبية.

اما لجان المزارعين في مشروع الجزيرة والمناقل ذات الصلاحيات الادارية ومنها توقيع بعض العقوبات على المزارعين في حالات ارتكاب مخالفات معينة فلا يمكن الها ان تؤدي صلاحيات لجان التطوير تلك الاعمال القائمة على مباديء العون الذاتي والاعمال التطوعية.. اضف الى هذا اننا وضحنا في لوائح التنظيم - ان لجان التطوير هي لجان «خادمة» للجماهير وليست لجانا «حاكمة» عليهم وهي لهذا لا تمارس اي نوع من انواع السلطة

الرسمية . فان ذلك – لو حدث – يضر ضررا بالغا بفعالية اللجان ويعرض قياداتها لاحتمال ممارسة بعض الاساليب التي تفقدهم ثقة جماهيرهم وتأييدها.

ان نشاط تنظيم تطوير الريف لم يقتصر فقط على منشط العون الذاتي والاعمال التطوعية – ولكنه تجاوز ذلك للمساهمة في بناء تنظيمات الشباب وتنظيم النساء في القرى – ذلك ان قيام هذين التنظيمين في الريف عموما – كان يحتاج لقدر من التوعية تقوم به عناصر ذات قبول شعبي في الريف.. فالنظرة للشباب والنساء في القرى – في ذلك الوقت – كان يشوبها شيء من عدم الثقة الناتج من عوامل التخلف.. ولهذا كان جهد لجان التطوير في هذا الميدان مؤثرا – كما ان نظرة تنظيم تطوير القرى لاهمية دور الشباب والنساء في حركة التطوير كان دافعا لهذا الاتهمام.

وكذلك اهتمت حركة التطوير اهتماما خاصا بالحركة التعاونية لما لهذه الحركة من اثر هام في ميادين التطوير والتنمية المحلية لا سيما وان مصلحة التعاون كانت جزءا من وزارة التعاون التي يعمل تحت مظلتها قسم التوعية الريفية ولجان تطوير القرى وكان وزير التعاون متفهما للدور المشترك للجان التطوير والحركة التعاونية.

برغم ان بعض موظفي – التعاون – البيروقراطيين كانت مواقفهم تتم عن الشعور بالغيرة البيروقراطية والتنافس بين التنظيمين . ولكن لا أنسى المواقف المتفهمه بوعي للدور المتكامل للتنظيميين ، من جانب أحد كبار موظفي التعاون ، ذلك هو الأخ بابكر محمد على – رحمة الله – ولكنة برغم أيماننا بهذا الدور التكاملي للتنظيمين ، الا أننا فى ذات الوقت ، ماكنا نريد أحدهما ، ان يذوب فى الأخر .. فكان القرار ألا يزيد عدد اعضاء لجنة التطوير ، فى لجنة الجمعية التعاونية ، عن ربع اعضائها حرصاً منا على استقلالية الحركة التعاونية ، وذلك لدورها المتميز – ولهذا رفعنا شعاراً يجسد هذا الفهم – وهو شعار ، ((جمعية تعاونية يجب كل لجنة تطوير)) .. وقد ساعد رفع هذا الشعار ، على تنشيط تكوين الجمعيات التعاونية فى الريف.

لقد تعددت فى الواقع مناشط تنظيم لجان تطوير الريف ، وشملت ميادين عديدة .. وقد ساعد على ذلك - حقيقة - ان التعاون والعون الذاتى والاعمال التطوعية هى فى الاصل ، تراث عريق لشعبنا فى اقاليمة المختلفة .. اسماه المواطنون فى الريف - الفزع والنفير ، ومارسوه فى زراعتهم ، وبناء مساكنهم ، ودرء المخاطر الطبيعية من فيضانات وسيول ، وساعدوا بعضهم فى مناسيات افراحهم واحزانهم .. فجاء تنظيم لجان تطوير القرى من قلب بيئة الوطن الريفية ، وتقاليد امتنا السمحة العريقة وفى فترة زمنية ، لم تزد على العامين بلغ تعداد الجان اربعة الاف وواحد واربعين لجنة ، ضمت عضويتها اكثر من مليونين من المواطنين ، وزلك برغم ضعف امكانيات كوادر التطوير المكلفة نهذا الجهد ..فقد كان هؤلاء الشباب ، يقطعون المسافات الطويلة مشياً على الاقدام ، من قرية لاخرى وعلى ظهور الحمير والتيران ، وباللوارى السفرية .. وكان الواحد منهم فى بعض الاحيان ، يقضى ليلتة فى العراء .. وهم يبزلون هذا الجهد بمرتبات قليلة وبلا اى نوع من انواع البدلات .. لقد كانوا مثالاً يحتذى لكادر الخدمة العامة .. وكان هذا فى الحقيقة واحداً من اهداف

انشاء قسم التوعية ولجان تطوير القرى فى العهد الثورى .

لقد تم تحديد واجبات ها القسم المباشرة فى الاتى :-

١. رسم السياسات ووضع الخطط الرامية لتحديث الريف وتطويرة عن طريق الجهد الشبعى التكامل مع الجهود الرسمية

٢. دراسة مشاكل الانسان الريفى ، وما يرتبط بحياتة وبمعيشتة ومعاونتة فى ايجاد الحلول السليمة لها .

٣. تاكيد مبدا العون الذاتى ، والعمل التطوعى ، بوضع الخطط والبرامج التى تجعل منه عاملا فعالاً فى مجالات الخدمات الضرورية والتنمية المحلية .

٤. رغم الوحدة الوطنية بين الجماهير فى الريف ..هذه الوحدة المرتكزة على تكاتف المواطنين لحل قضاياهم ومشاكلهم المشتركة وتطوير حياتهم ونبذ الانقسام القائم على اسس التخلف القبلى والطائفى والعنصرى

٥. والقسم بواسطة كوادرة المنبثة فى الريف من مفتشين ومساعدين وضباط توعية هم الذين يشرفون على قيام التنظيم ، ويرشدون اداءة وفقاً لاهدافه المعلنة بدون ان تكون لها اى سلطة على حرية اداء اللجان ونفاذ قراراتها .

ثم كان قرار انشاء ((صندوق الاتحاد الريفى)) الزى اجازة المؤتمر القومى الثالث للجان تطوير القرى ،فى الثالث والعشرين من مايو عام ١٩٧٤م . ذلك القرار الزى اصبح بموجبه على كل عضو فى لجان التطوير ان يدفع اشتركاً شهرياً، قدرة خمسة قروش فقط وعلى الرغم من قلة هذا الاشتراك الشهرى ،الا اننا اذا اخذنا فى الاعتبار عضوية التنظيم على مستوى القطر - هذة العضوية المتنامية دوما - لادركنا ان حصيلة هذا الاشتراك ستكون قدرة مالية كبيرة .

وقد استندت فكرة انشاء هذا الصندوق على مايأتى :-

٢. استقطاب جماهير الريف ، ودفعها للسير فى طريق النشاط الاقتصادى بصورة عملية وميسرة .

٣. تشجيع الادخار واستثماره فى عمليات التنمية المحلية .

٤. توفير امكانيات مالية كافية لحركة التنظيم وكوادرة

٥. المساعدة فى الحد من هجرة المواطنين من الريف الى المدينة ، بتوفير مشروعات تستوعب طاقاتهم وتلبى احتياجاتهم المعيشية .

ولضمان تحقيق هذا الصندوق الاهدافة ، صدرت لوائح مفصلة ، تنظم الاشراف المحكم على ادارتة ، وتنظيم حساباتة .

وقد اجيزت ايضاً فى هذا المؤتمر فكرة إقامة معسكرات جماعية للعمل ،فى مجال زراعة اشجار الهشاب ، وانتاج الفحم النباتى .. وقد اقيمت معسكرات فى مناطق الفاشر وسنجة والسوكى والبطانة وكان الغرض من اقامة هذة المعسكرات مايلى :-

١. تدريب الجماهير على العمل الجماعى ، لبناء مناطقهم وتوجيه النشاط الحرفى وتنظيمه لياتى بنتائج حسنة

٢. تحقيق وفرة الانتاج بالعمل الجماعي.

٣. تشجيع قيام مشاريع انتاجية صغيرة تساعد في ربط المواطن ببيئته والعمل على تطوير هذة البيئة .

٤. توفر معسكرات العمل مناخا ملائما للتوعية الجماعية خلال ساعات الفراغ . وتوفر كذلك مناخا لمحو الامية بشقية .

كما كان تنظيم تطوير الريف الجماهيرى مستعداً دائما للعمل المشترك مع الاجهزة الرسمية وفقا لتخصصات هذة الاجهزة المختلفة فقدتعاون بشكل فعال مع كل من وزارة الاشغال ووزارة الزراعة فى مشروع))المنطقة الخالية من امراض الحيوان)) فى الضفتين الشرقية والغربية من النيل بالعاصمة القومية ، لتحديد المسار الامن للحيوان وتوفير مياة الشرب بحفر الآبار الجوفية فى هذا المسار كما تعاون مع وزارة الصحة فى اضافة بعض المنشات ١. اعطاء نشاط لجان التطوير مضموناً اقتصادياً اوسع الصحية والتوعية باهمية التطعيم ضد الامراض المختلفة ، وتحصين الاطفال .. وبزل تنظيم تطوير الريف جهداً عظيماً فى بناء العديد من نصول الدراسة ، التى تطلبها تطبيق نظام السلم التعليمي الجديد الذي كانت قد طبقته وزارة التربية والتعليم على نطق القطر ..

لا أستطيع ، وأنا اصل الى نهاية حديثي عن حركة لجان تطوير الريف الشعبية دون إن أسجل التقدير والإشادة بالجهود الوطنية المخلصة التى بذلها العاملون بإدارة التوعية الريفية .. أولئك الشباب الذين تفانوا بحق فى خدمة مواطنيهم – آهل الريف – دون أدنى اعتبار للعلاوات والترقيات والبدلات ، ووضعوا بمنهجهم هذا ، مثالاً يحتذى فى ميادين الخدمة العامة . كما في نفس الوقت ، تجدر الشارة بجهود القيادات الشعبية فى القرى والمدن الريفية الذين قادوا ركب التطور ، فأحدثوا بذلك التغيير الثوري المطلوب لمواطنيهم .

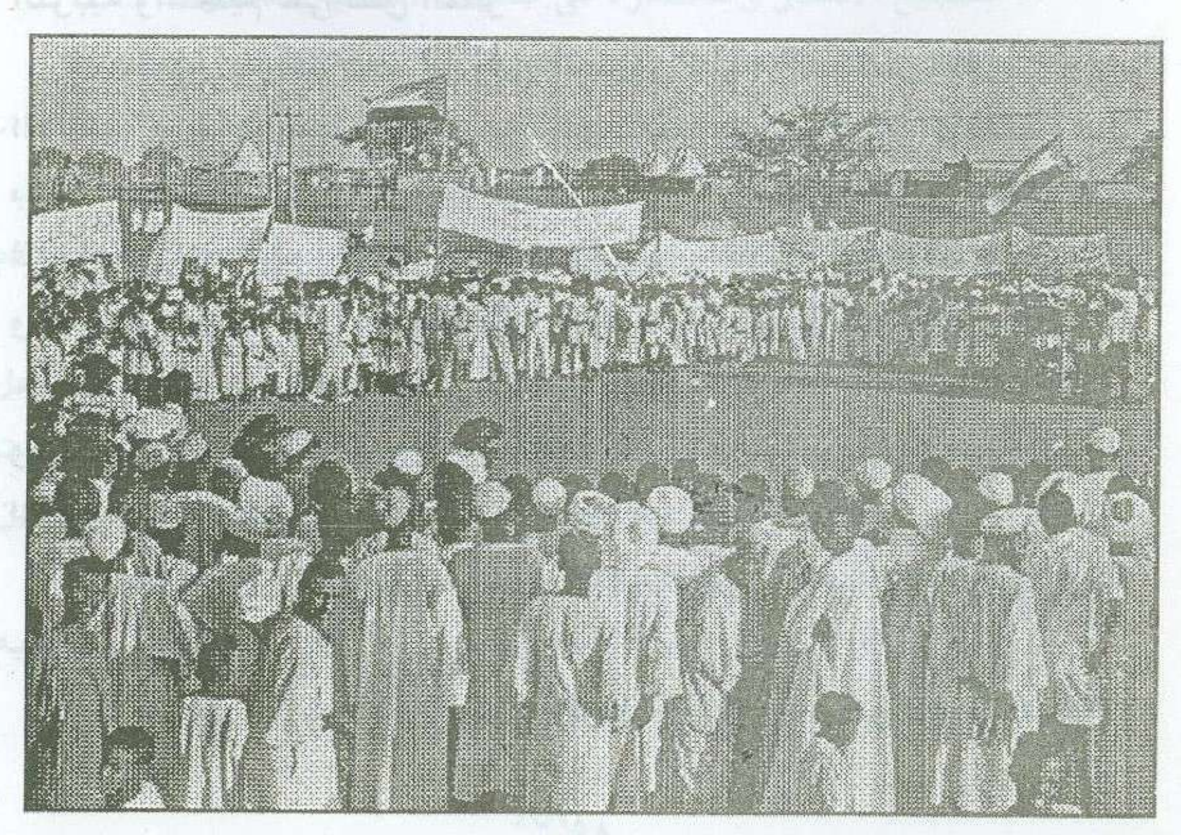
وستسير بعون الله هذه القافلة – قافلة التطور – آلي الأمام ولن تتوقف ..

وهكذا احتل تنظيم لجان تطوير الريف – بجدارة – موقعه فى ساحات

عمل التغيير الثوري ، في عهد مايو كأول تنظيم شعبي ،كان له الدور المساعد والفعال فى تكوين وتنشيط تنظيمات الثورة الجماهيرية الأخرى من شباب ونساء وتعاون وحكم شعبي محلى فى الريف ، وذلك بحكم ما لعناصر هذا التنظيم من كبار فى السن ، وذوى النفوذ الشعبي فى الريف – من اثر كبير فى قيادة حركة المواطنين ، وتوجيهها ، لاسيما فى بداية العمل لتأسيس هذة التنظيمات .

لقد اكد هذا المفهوم قائد الثورة فى خطاب له ببلدة «الحاج عبد الله» بمشروع الجزيرة فى ٢٠فبراير ١٩٧١م حيث قال :

))ان لجان تطوير القرى هى الجسور التى تصل بين امكانيات السلطة والامكانيات الشعبية . وهي المدخل امام كل جهد رسمى ، هادف للتطوير الريف .. وتمثل افضل جهاز للرقابة الشعبية – الهادفة لتحسين الاداء رسمياً وشعبياً .. وهى تخلق أساسا قويا لوحدة وطنية حقيقية بين المواطنون ، مبنية على اساس المصلحة الحقيقية التى يلمسها المواطنين فى حياتهم اليومية – وهى فى الوقت نفسة تمثل القاعدة الحقيقية للتنظيم الشعبى القائم على اساس رضاء الناس وثقتهم، وهي جديرة للحصول علي



كل عون وعطف من اجهزة الدولة. اللجنة التمهيدية للتنظيم السياسي

اللجنة التمهيدية للاتحاد الاشتراكي السوداني

اصدر قائد الثورة قرار تشكيل هذة اللجنة فى ٢٨مايو ١٩٧١ م وعقدت اول اجتماع لهل بتاريخ ٦يونيو ١٩٧١م .. وقد شمل تكوين هذة اللجنة الاتية اسماؤهم :-

١. الرائد ابوالقاسم هاشم
٢. السيد/ ابيل وير
٣. السيد/لويجى ادوك
٤. السيد/ عبد الرحيم ابو سنينة
٥. د. محى الدين صابر
٦. السيد/ محمدالمبارك عبدالله
٧. اللواء محمد عبد القادر
٨. السيد / موسى شول
٩. السيد/ محمد عوض يوسف
١٠. د. توبى مادوت
١١. السيدة/ نفيسة المليك
١٢. السيدة/ نفيسة احمد الامين
١٣. السيد/ صمويل لوباى
١٤. د. صديق احمد الحصيل
١٥. السيدة/ ميرى سرسيو ايرو
١٦. الرائدة/عيشة حسن
١٧. السيد/ موسى المبارك
١٨. السيد/ كامل محجوب ميرغنى
١٩. السيد/احمد عبد الحليم
٢٠. السيد/ مهدى مصطفى
٢١. د. عثمان ابو القاسم
٢٢. د. جعفر محمد على بخيت

٢٣. د. منصور خالد

كما أضيف لاحقاً لعضوية اللجنة :-

٢٤. الرائد/ مصطفى بشير عبادي

٢٥. القدم /حسن عثمان

٢٦. العقيد/ الرشيد نور الدين

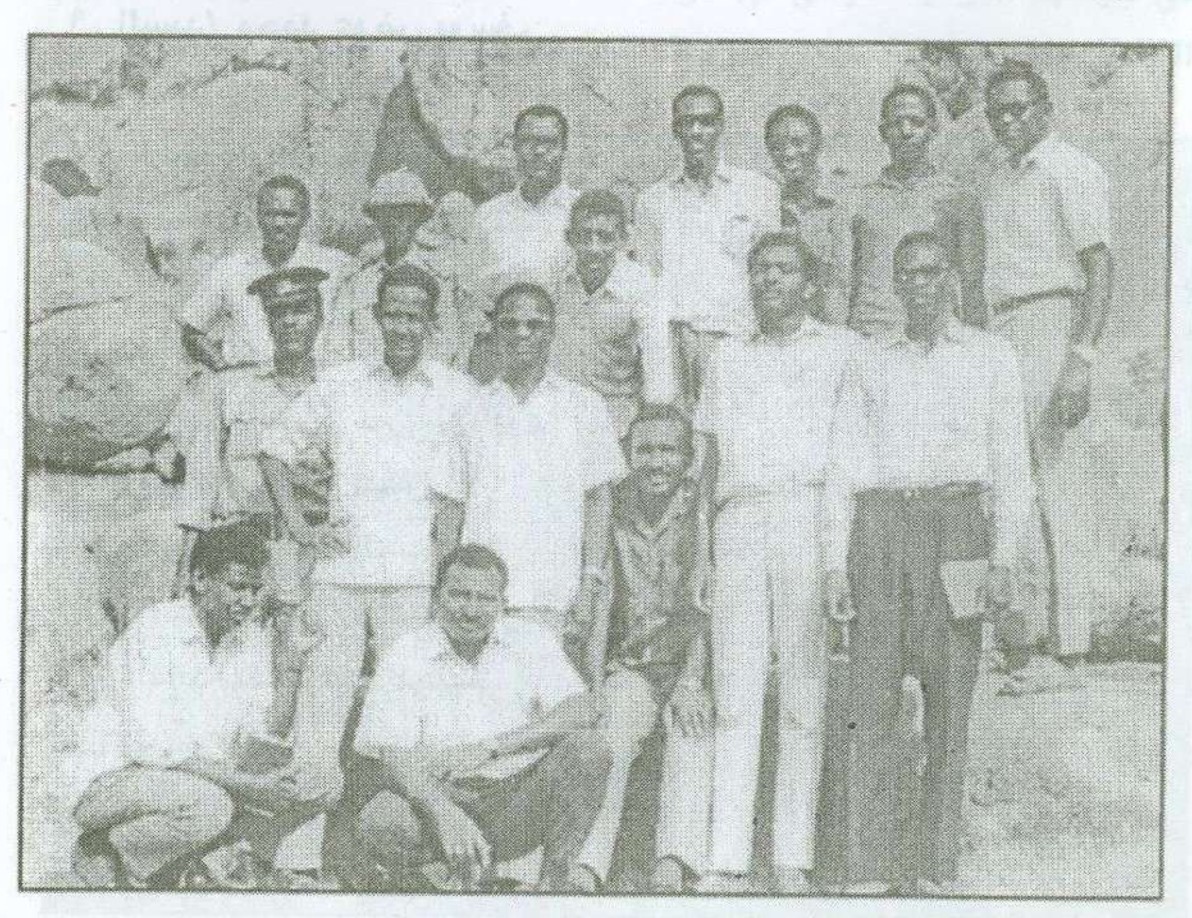
وقد تم تعيين الرائد/ أبو القاسم هاشم رئيساً مناوباً للجنة والسيد/ مهدى مصطفى الهادي مقرراها.

كما تم تقسيم اللجنة التمهيدية لاربع لجان متخصصة:-

١. لجنة التنظيم الشعبي : يرأسها الرائد/ ابو القاسم هاشم والسيد/ موسى المبارك رحمة الله – مقرراً

٢. لجنة دراسة الهيكل الدستورى : برئاسةد. جعفر محمد على بخيت – رحمة الله والسيد/ كامل محجوب

٣. لجنة الدراسات : برئاسة د.منصور خالد والسيد/ احمد عبد الحليم مقرراً



٤. لجنة التنسيق والصياغة والمتابعة : وتتكون هذه اللجنة من كل رؤساء ومقرري اللجان الثلاثة برئاسة الرائد / ابو الناس وثقتهم ، وهى جديرة للحصول على كل عون وعطف من اجهزة الدالقاسم هاشم رئس اللجنة التمهيدية والسيد/ مهدى مصطفى مقرراً .

وقد تقرر أن تهتدي اللجنة فى عملها بالمبادى آلاتية :-

أولا :

الوفاء لانتماء هذه الآمة الروحي في كل ما يصدر عنها من قرار

ثانياً :

مراعاة الظروف المميزة للسودان ، شماله وجنوبه ، شرقه وغربة ، في آي تصور فكرى او تنظيمي ترتئيه حفاظاً على وحدة التراب ، وتماسك الوطن .

ثالثاً :

الانفتاح على التجارب الاشتراكية كلها ن بدون استثناء فى وعى وبلا عقد .. فالتراث الاشتراكي ملك للبشرية جمعاء .

رابعاً:

الاطلاع الرشيد على التجارب الاشتراكية ، فى البلاد التقدمية ، فى العالم الثالث ،خاصة العربية منها والأفريقية .

خامساً:

مراعاة التزام السودان المصيري ، فى ميثاق طرابلس ، ودعماً للثورة العربية ووصولاً بها للهدف الذي تنشده بجماهيرنا ، الاوهو وحدة الامة العربية .

سادساً:

التفادى الكامل لنقل التجارب ، واستيراد النماذج التطبيقية ، دون تطويع فالغرس الذي لاتمتد جزورة فى اعماق التربة الوطنية غرس ميت .والهيكل الذي يفرض من على بلا أساس ، سينهدم على راس من بناه ، واعان علية . .وقد افتتح الرئيس الاجتماع الأول للجنة التمهيدية بالخطاب الآتي :

))ارحب بكم ، ولست فى حاجة لان أؤكد لكم جدية الثورة فى العمل الذي أقدمتم علية ، تقنيتاً للثورة ووضعاً للحكم فى يد الشعب ، بصورة متحضرة ومنظمة تضمن رسوخ الثورة وتطويرها واستمرارها ولست في حاجة لأؤكد لكم وانتم فى موضع القلب من الثورة – المسؤولية التاريخية الملقاة على عواتقكم . . انتم منذ اليوم – والى ان تكملوا المهمة آلتي أوكلت لكم موضع الأنظار من أفراد هذه الآمة يرقبون عملكم وينتظرون حصيلته ونتاجه . أنة مصير آمة بأسرها ترسمون له الطريق وتحددون مساره . .

فباسم الله نبدأ ، وباسم الشعب ، وباسم الثورة ، ارحب بكم واتمنى لكم التوفيق فيما انتم مقدمون علية لخير هذه الأمة المناضلة))ثم بدأت اللجنة عملها بوضع لائحة لتنظيم أعمالها وقد سبق آن تقرر آن يتولى الرئيس رئاستها على أن يكون الرائد/ أبو القاسم هاشم وكيلا له والسيد/ مهدى مصطفى مقرراً . .

كما اصدر الرئيس توجيها بمنح اللجنة مهلة سبعة اشهر لانجاز أعمالها ليكون ممكنا عقد المؤتمر القومي التاسيسى خلال شهر يناير ١٩٧٢م ووفق تخصصاتها باشرت اللجنة ولجانها المتخصصة عملها ، وعقدت كل لجنة عددا من الاجتماعات وكانت كل لجنة تتبع أسلوب . أن يتقدم كل عضو بتصوره وفق الاختصاص المعين ولهذا فقد كان أمام كل لجنة مجموعة كبيرة من التصورات حول ميثاق العمل الوطني ودستور الجمهورية والنظام الاساسى للتنظيم السياسى كما كانت لجنة الدراسات تمد كل لجنة من هذه اللجان الفرعية بدراساتها ومن تلك التخصصات اضافة الى قيام وفود عديدة بزيارات ميدانية لبلدان عديدة في آسيا وأفريقيا وأوربا للتعرف على تجارب تلك البلدان في بناء دولها وأحزابها .

واللجنة التمهيدية منهمكه في أعمالها- إذا بمحاولة الانقلاب الفاشلة فى ١٩يوليو ١٩٧١م فتوقفت أعمالها بعض الوقت . ثم تقرر بعد فشل المحاولة -البدء فوراً في إجراءات الاستعداد للاستفتاء على رئاسة الجمهورية . . واصبح إنجاز هذا الواجب هو المهمة العاجلة ، على أن تفرغ اللجنة من وضع المبادى الأساسية الموجة لميثاق العمل الوطني وللدستور حتى يكون

ذلك محوراً للعمل الشعبي لاستفتاء ثم تقرر أن تتولى وفود من اللجنة التمهيدية السفر للأقاليم لتنظيم عملية الاستفتاء ، بالتوعية والتعبئة السياسية المواطنين على أداء واجبهم الوطني في إنجاح حماة الاستفتاء ولتكون تلك الحملة والتعمير للتوعية والتعمير الوطني وفى ذات الوقت ، لتكوين مجالاً لبناء وتنشيط منظمات الثورة وقياداتها ولابد من ذكر حقيقة انة كان لتنظيم تطوير الريف الاثر الفاعل فى استقطاب المواطنين للادلاء باصواتهم فى الاستفتاء تاييداً ودعماً لمسار الثورة وتوجيهاتها الوطنية والاشتراكية .

وبعد اعلان نتيجة الاستفتاء واصلت اللجنة التمهيدية اعمالها ، وانجزت مشروع الميثاق الوطنى ومشروع النظام الاساسى للتنظيم السياسى ، والمبادئ الموجهة للدستور الدائم ولحل مسألة جنوب الوطن على ضوء ماورد فى اعلان ٩يونيو ١٩٧٠م من مبادئ وموجهات .

المبادئ الموجهة لميثاق العمل الوطني

لقد تفجرت ثورة مايو ١٢ استجابة للرغبة الشعبية ، وتعبيراعن طموح الجماهير فى احداث التغيير المنشود تحقيقاً للرغبة الوطنية فى التقدم والرخاء ولهذا فان الميثاق اهتدى بالمبادى الاتية :-

أ. تحرير ارادة المواطنين من كافة اشكال الاستغلال والهيمنة الاقتصادية والادارية والطائفية والقبلية ووضع السلطات بكاملها فى يد الشعب ببسط الديمقراطية الجديدة .

ب. تغيير كافة القوانين التى تعرقل مسيرة التقدم .

ج. تحرير المجتمع من التخلف والتبعية .

د. الإسراع بالتنمية التقدمية ، والاعتماد على التخطيط العلمي فيى وضع البرامج وتنظيم الإدارة ورسم خطط التنفيذ . .

ه. تحرير الريف من التخلف عن طريق الإصلاح الزراعي وتغيير علاقة الإنتاج لصالح الفقراء من المزارعين والعمال الزراعيين والرعاة، وتصفية الإدارة الأهلية والقضاء على مشكلة الوطن، وتوطين الرحل وتطوير الثروة الحيوانية والإنتاج الزراعي والتصنع وصلاته بالزراعة .. وحل مشكلة النقل والمواصلات ومحو الامية ونشر التعليم والخدمات الصحية وتكثيف الحركة التعاونية.

و. الاهتمام بالاسرة وحماية الامومة والطفولة والعناية بالشباب.

ز. تحرير الطاقات البشرية وتنميتها ومساوات المرأة بالرجل فى مجال العمل ومنحها كافة حقوقها المتصلة بالاحوال الشخصية. ورعاية الاحداث.

ح. تطوير المقومات القومية لتحقيق ثورة ثقافية شاملة،

ط. تحقيق الوحدة الوطنية.

ك. اعادة بناء اجهزة الدولة على اسس علمية ووطنية ترقى بكفاءتها وفاعليتها لتخدم قضايا الشعب وتساعد فى تنفيذ مهام الثورة.

ل. تطوير ودعم قوات الامن اتقوم بدورها فى حماية الثورة ومنجزاتها، متلاحمة مع الشعب حماية لامنة ومقدراتة وذلك بتدريبها وتاهيلها وتثقيفها، بفكر مايو الاشتراكى.

م. تقوية ودعم قوات الشعب المسلحة بتدريبها وتسليحها وتنظيمها، وتعميم الفكر الاشتراكي بين صفوفها وغرس روح الوحدة بين الشعب والجيش فى وجدانها وتمكين المواطنين من نيل شرف الانتماء أليها ..

أما في مجال السياسة الخارجية فقد تحددت المبادى آلاتية :-

أ‌. تصفية الاستعمار فى جميع اشكالة وإثارة، ومساعدة الشعوب المناضلة من اجل التحرير .. والتلاحم مع حركة التحرير الاشتراكية، والسلم العالمي.

ب‌. مقاومة الصهيونية العالمية، والدعم الكامل لحركة المقاومة الفلسطينية، والدفاع عن حق الشعب الفلسطينى فى استرداد وطنة .. والنضال مع الشعوب العربية من اجل التحرير والتقدم ضد العدوان الصهيوني

- لتعميق التلاحم والتفاعل الإيجابي من قوى البؤرة العربية ، بدعم ميثاق طرابلس، مواجهة الاستعمار والصهيونيه والرجعية ، وإسهاما مسئولاً فى بناء الوحدة العربية التي تصنعها الإدارة الشعبية لجماهير الأمة العربية

- دعم حركات التحرير في أفريقيا ، مادياً ومعنوياً وتنمية التعاون والتضامن ، بين قوى التقدم والتحرير الأفريقي.

- تحقيق تلاحم بين الثورات العربية والأفريقية .

- التعاون الفعال فى إطار المنظمات الإقليمية والقارية والعالمية والالتزام بمبادئها وأهدافها ومواثيقها ، تحسينا لعلاقات الجوار واحترام السيادة وبعيدا عن التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد .

هذه هي المبادى التى قررتها اللجنة التمهيدية لتهتدي بها في وضع مشروع ميثاق العمل الوطني أمام المؤتمر القومي التاسيسى للاتحاد الاشتراكى السودانى .. وهى ذات المبادى التى سيطرحها الرئيس فى حملة الاستفتاء على رئاسة الجمهورية

(٢) المبادى الموجهة للدستور

- من الوجهة السياسية

١. الانتماء القومي للسودان – السودان جزء من الامة العربية

٢. دعم الوحدة الوطنية ووحدة قوى الشعب العاملة.

٣. الحكم الشعبى المحلى ركيزة النظام السياسى.

٤. ديمقراطية الشعب العامل وذلك بكفالة الحقوق السياسية للمواطنين .

٥. الرقابة الشعبية – الجالس المنتخبة والرجوع للشعب عن طريق الاستفتاء

٦. تحديد حالات الحرمان من الحقوق السياسية .

- من الوجهة الاقتصادية :–

١. التطبيق الاصيل للاشتراكية ووفرة الانتاج وعدالة التوزيع.

٢. التاكيد على التخطيط كمنهج للنشاط الاقتصادى

٣. سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج – ملكية عامة ملكية مختلطة بتحريم الاستغلال والاحتكار.

٤. الديمقراطية الاقتصادية تكفلها مراعاة تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين – وتنظيم توزيع الثروة والدخل القومي.

ثانياً الوجهة الاجتماعية :–

١. العلاقات الاجتماعية لتقوم على أساس وحدة قوى الشعب العامل.

٢. الأسرة أساس المجتمع .. ويتم تنظيمها على هدى التراث الروحى للامة .

٣. حق العمل وتوفيرة وحمايته .

٤. رعاية الطفولة ، وتطوير المرأة .

٥. رعاية الشباب .

٦. الضمان الاجتماعي لقوى العاملة

ثالثاً الوجهة الثقافية :–

١. إلزامية التعليم ومجانيته .

٢. المحافظة على التراث القومي وتشجيع الآداب والفنون.

٣. البحث العلمي والتكنولوجيا ودورها في تحديث المجتمع ، وخلق الدولة العصرية الحديثة

٤. الاستقلال الجامعي (الاستقلال الفكري)

وجهة الحريات الأساسية :–

أولاً أن الهدف الأصلي لأي نظام يجب أن يكون خلق الإنسان الحر الناضج. بضمان الحريات الفردية بقدر لا يتعارض مع المصلحة الاجتماعية .

ثانياً الاهتمام بمواثيق حقوق الإنسان الدولية وذلك بضمان الحرية الفردية بقدر لا يتعارض مع المصلحة الاجتماعية .

ثالثاً الالتزام بمواثيق حقوق الإنسان الدولية

وجهة تنظيم سلطة الدولة :–

١. طبيعة نظام الحكم – ديمقراطي اشتراكي .

٢. تطبيق النظام الرئاسي

٣. شروط أهلية راس الدولة ، وطريقة انتخابه وتحريد دورة الرئاسة والحيلولة دون تكريس السلطة فى يد فرد

٤. راس الدولة هو رئيس الهيئة التنفيذية والمشرف على القضاء والقائد الاعلا للقوات المسلحة .

٥. اهلية الوزراء وصلاحيات مجلس الوزراء

٦. حق البرلمان فى محاسبة الوزراء واعفائهم .

وجهة السلطة التشريعية :-

١. اصول التشريع – الاسلام مصدر اساسى من مصادر التشريع .

٢. النص على تمسيل قوى الشعب العاملة

٣. شروط العضوية

٤. السلطة المالية (عرض الميزانية لمناقشتها واقرارها)

٥. الحصانة البرلمانية وحدودها

٦. سحب ثقة الناخبين

٧. النص على الطريقة التي يتم بها حل البرلمان واعادة انتخابة

وجهة التنظيم السياسى :-

١. التنظيم السياسى هو الوعاء الذى يحتوى قوى الشعب وهو نهذا المعنى القوة السياسية الدافعة للتقدم .

٢. تنظيم العلاقة بين التنظيم السياسى والسلطة التنفيذية

وجهة السلطة القضائية :-

١. ثنائي او فرد (شرعي – مدني)

٢. وظيفة القضاء والحكم – وهل يترك الإفتاء للنائب العام

٣. القضاء الإداري مجلس الدولة (عدم التعارض مع اختصاصات الرقيب الإداري

٤. مجالس المحلفين : تجربة المحاكم الكبرى والصغرى ومجالس القضاء

وجهة المجالس القومية:-

١. مجلس الدفاع القومي

٢. المجلس الاقتصادي الاجتماعي

٣. مجلس رعاية الفنون والآداب

الأخذ فى الاعتبار عدم تعارض مهام هذه المجالس مع مهام اجهزة السلطة ولاتشاركها فى الممارسة اليومية – ولكن هذه المجالس القومية لايجب ان تكون مهامها مهام شرفية – وهى مجالس معاونة لأجهزة التخطيط والتقويم والتقييم

وجهة الهيئات الدستورية :-

١. المراجع العام

٢. الرقيب الإداري

٣. الخدمة المدنية

هذه هي المبادى والمرتكزات الهامة التي أقرتها اللجنة التمهيدية والتي سيتم الاهتداء بها فى وضع مسودة الدستور أمام المؤتمر القومي والتي ستكون هادية للتعبئة السياسية للاستفتاء على رئاسة الجمهورية .

المبادى الموجهة للنظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي السوداني :-

. التنظيم السياسي ليس حزبا وليس جبهة وهو يعمل لتذويب الفوارق بين الطبقات والفئات تكريها لتتحول ألي مصالح طبقية متناقضة .. وتحالف القوى العاملة داخلة تحالف إستراتيجي مستمر ..

. أهداف التنظيم هي :-

١) توحيد قوى الشعب لحماية منجزات واهداف الثورة

٢) دفع العمل الثوري وقيادته لتحقيق الديمقراطية السليمة

٣) بناء السودان الاشتراكي الواحد وفق ميثاق العمل الوطني

٤) بناء وقيادة منظمات الثورة الجماهيرية

٥ تحقيق مبدأ نقل السلطة للشعب.

العمل على تطبيق المبدأ الديمقراطى – خضوع الاقلية لراى الاغلبية وخضوع الاجهزة الدنيا للاجهزة العليا وكسب ثقة الشعب على مبدا الاقناع بالاقتناع، والارتكاز على نظام الطاعة الداعية.

د. عدم تعالى اجهزة التنظيم السياسى على الجماهير وعدم بعدها عنها، والعمل بالجماهير لمصلحة الجماهير، والاعتراف بالخطا واصلاحة وقبول مبدا النقد والنقد الذاتى:

ه. احترام النشاط النقابي ومساعدة النقابات فى الاحتفاظ باستقلالها واحترام نظمها الداخلية.

و. التنظيم السياسى هو المسئول عن قيادة العمل الوطنى ونشاط اجهزة الدولة لكن لايؤدى مهام اجهزة الدولة بالنيابة عنها له سلطة وضع السياسات العامة فقط وبرامج العمل وله حق الاشراف والراقبة ولاجهزة الدولة للتنفيذ.

اما بنية الاتحاد فقد قامت على الاعتبارات الاتية:-

١ ان الاتحاد الاشتراكى السودانى بروافده هو الاطار السياسى الشامل للعمل الجماهيري لقوى الشعب العاملة المتحالفة فى اطاره.

٢ ان يكون الاتحاد الاشتراكى السودانى، قادراً على خلق وحدة وطنية حقيقية، بين قوى الشعب العامل التى لاتناقض بينها يحكم تقارب مصالحها وان يجسد لقاءها السليم الممثل لادراتها والدافع لامالها الثورية.

٣ ان يكون التجسيد الفعال لسلطة الشعب التى تعلو جميع السلطات وتحكمها وتوجهها فى جميع المجالات وعلى كافة المستويات.

٤ ان يكون قادراً على الانتشار والتغلغل الواسع وسط الجماهير وقيادة كافة المواقع وخاصة الاستراتيجى منها.

٥ ان يكون قادراً على الحركة الواسعة والدائمة وسط الجماهير وتعبئتها فى اطار الفهم القائم على الميثاق وسياساته وبرامجه بقية تحويل هذا الفكر الى واقع معاش عن طريق تنفيذ هذه البرامج.

٦ ان ترتبط عضويته وتنظيماته وجماهير الشعب بالثورة فكراً وحركة وارادة واداء.

٧ ان يضمن تسلسل الواجبات والمستويات وان يصون هذا التسلسل وفق لعنوان الضامنة لتحقيق الحيوية والتعامل الواجب بين كافة مستوياته من

قيادة الى القاعدة.

٨ ضمان الاتصال اليومى الرابط بين فكر القيادة ونبض القاعدة وحيويتها.

٩ تحقيق الترابط الوثيق والدائم بين قيادته وقاعدته وتنظيماته الجماهيرية والجماهير من حولها.

١٠ ان يقوم هذا الترابط والاتصال على التفاعل والحيوية المجسدة لآمال الجماهير والقادرة على الاداء الفعال.

١١ ان يعتبر أعضاؤه ان العضوية تكليف بالخدمة للمواطنين القادرين على الوفاء بها والذين يملكون ان يعطوا مبادئ الثورة وميثاق من فكرهم وجهدهم ومن ذات أنفسهم من الطاقات القادرة الفعالة والمؤمنة والخلاقة يجعل مبادئه وفكرة الثورة الى ممارسة ودافع فعلى.

هذه هى المواجهات والمبادى التى تضمن قيام تنظيم سياسي قادر على الحركة الفاعلة لمصلحة الجماهير وفق توجهات العمل الوطنى.



مشكلة الحرب الاهلية فى جنوب الوطن

منذ فجر ثورة مايو وبالتحديد فى التاسع من يونيو عام ١٩٦٩م اصدرت الثورة بيانها حول مشكلة الجنوب ذلك البيان الذى اوضح بجلاء المبادئ الاساسية التى ترتكز عليها فلسفة الثورة لعلاج مشكلة الجنوب.

لقد جاء فى ذلك البيان ان اهتمام الثورة لحل مسالة الجنوب نابع من توجهها الأصيل لأحداث التقدم وقبول حياة البؤس والشقاء التى ظلت تعانيها جماهير المواطنين فى ظل الأوضاع السائدة كما ان الثورة تدرك الجذور التاريخية لقضية الجنوب والتركة المثقلة التى القاها الاستعمار على كاهل المواطنين الجنوبيين والشماليين وذلك برسم خطة التطوير غير المتكافئ بين الوطن الامر الذى جعل المواطنين فى الجنوب يشعرون بانهم فى أوضاع غير متكافئة مع اخوانهم فى الشمال.

وقد زاد هذه المشكلة تعقيداً ان القوى التقليدية التى تعاقبت على السلطة منذ الاستقلال لم تستطيع ايجاد حل للمشكلة لانها انشغلت بالجرى وراء مصالحها الحزبية والفردية العنيفة متناسية المصالح الحقيقة لجماهير شعبنا وللأسف الشديد فان هذا الوضع ينطبق كذلك على بعض القادة الجنوبيين فقد ظل هؤلاء القادة يتحالفون مع القوى الرجعية فى الشمال او مع الدول الاستثمارية.

ان الثورة تنطلق من عدائها للقوى الاستعمارية وهى كذلك ترفع شعار ضرورة توصيد كل القوى المعادية الإمبريالية فى شمال الوطن وجنوبه لحل هذه القضية.

ان ثورة مايو تقرر الاعتراف بالفوارق التاريخية بين الشمال والجنوب ولهذا تؤمن فان الحل المناسب للقضية يجب ان يبنى على أساس الاعتراف الكامل بهذه الفوارق. ومن ثم فان المواطنين فى الجنوب من حقهم ان يبنوا ويطوروا ثقافاتهم وتقاليدهم فى نطاق سودان اشتراكي موحد.

ومن اجل تحقيق هذه الأهداف فقد عقد مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء اجتماعاً مشتركاً وبعد مناقشات بناءه تقرر العمل على خلق الحكم الذاتي الإقليمي فى نطاق السودان الموحد.

انه من الأهمية بمكان العمل على تنمية حركة اشتراكية ديمقراطية فى الجنوب تضع يدها فى يد الحركة الثورية فى الشمال على قدم المساواة والإخاء فى سبيل تحقيق أهدافنا القومية المشتركة.

ومن اجل الأعداد الصحيح الذي يستطيع فيه شعبنا فى الجنوب ممارسة حقه فى الحكم الإقليمي فقد قررت الثورة الاتى:-

اولاً: استمرار ومد فترة قانون العفو العام.

ثانياً: وضع برنامج اقتصادي اجتماعي ثقافي للجنوب.

ثالثاً: تعين وزير لشئون الجنوب.

رابعاً: تدريب كادر متمرس لتولى المسئولية.

وسوف تنشئ الحكومة لجنة خاصة للتخطيط الاقتصادى للجنوب وميزانية خاصة لرفع مستواه.

ان الثورة لتحقيق هذه الاهداف تناشد جميع المواطنين فى المديريات الجنوبية وفتح مجال العمل لإيجاد حل للقضية وفق بهذه المبادى الوطنية التى احتواها البيان.



المؤتمر القومي التأسيسي

وبعد ان فرغت اللجنة التمهيدية من الواجبات التى تم تكليفها بها اعداد ألانعقاد المؤتمر القومى التأسيسى صدر قرار عقد هذا المؤتمر القومى التأسيسى فى يوم الاحد الموافق الثانى من شهر يناير ١٩٧٢م وفى تمام الساعة العاشرة صباحاً فى ذلك اليوم افتتح السيد رئيس الجمهورية ورئيس المؤتمر الجلسة بكلمة قصيرة قال فيها:-

بسم الله العلى القدير وباسم شعبنا العظيم وباسم تاريخه الحافل بالامجاد والبطولات وحاضرة الذاخر بالبذل والتضحيات ومستقبله الواعد بمشيئة الله بالمجد والرخاء باسم جهاده ونضال الامه أماله وأبطاله وشهدائه.

باسم ثورة مايو ثورة شعبنا التى تفجرت به وله تتوج اليوم هذه المرحلة الهامة فى تاريخنا السياسي بافتتاح مؤتمرنا الكبير هذا فعلى بركة الله وهواه افتتح المؤتمر القومى التاسيسى للاتحاد الاشتراكى السودانى وقد حطر هذا المؤتمر مندوبين من الدول الاتى:-





١. جمهورية الصومال الديمقراطية
٢. جمهورية تنزانيا
٣. جمهورية تونس
٤. جمهورية مصر العربية
٥. جمهورية رومانيا الاشتراكية
٦. الجمهورية العربية السورية
٧. جمهورية غينيا
٨. جمهورية ليبيا العربية
٩. جمهورية يوغسلافيا
١٠. جمهورية الجزائر

كما حضر المؤتمر الامبراطور هيلاسلاس

امبراطور اثيوبيا، كما خاطب المؤتمر الرائد مامون عوض ابوزيد الامين العام للاتحاد الاشتراكى السودانى وقد جاء فى خطابه مايلى:-

لقد اعلن السيد رئيس الجمهورية بداية ثورة التنظيمية والدستورية بعد عامين من تفجير الثورة على اساس وضع السلطة فى يد الشعب هذه السلطة التى لا تعنى الطوة ولا البطن ولكنها تستهدف الحق والخير والعدل لقد خفضت الثورة تحرير ارادات الشعب واسترداد حقوقه ووحدته التى مزقتها الرجعية والانتهازية والحزبية وحققت الثورة الادعية الثورية القادرة على استقطاب طاقات الجماهير الخلاقة وقد تكونت اللجنة التمهدية للاعداد لهذا المؤتمر وباشرت عملها بمسؤولية مراعية ظروف السودان مع الانفتاح على تجارب الانسانية وكانت حصيلة عملها ملتزمة بما الغى على عاتقها من مسؤوليات وواجبات هى:-

١. مشروع ميثاق العمل الوطنى

٢. مشروع النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى السودانى

٣. المبادئ الاساسية للدستور

واللجنة تضع امام المؤتمر هذه الوثائق وقد استعانت الامانة العامة على تنظيم العمل بجهد متواصل اثبت كفاءة الذين تولوا العمل فى هذه الامانة ثم تحدث السيد رئيس الجمهورية مبرزا القضايا الرئيسية الاتية:-

ان المؤتمر يفتح مرحلة جديدة من مراحل البناء اليمقؤاطى الذى ينارس به الشعب حريته السياسية بارادة حرة واعية بعد ان تخلص من قيود الحزبية والطائفية ، الارادة الاهلية وذلك وفقاً للطبيعة اليمقراطية الاشتراكية للثورة وعلى هذا الاساس كان حل الاحزاب والادارة الاهلية وكبح جماح الطائفية وتصفية مواقع النفوذ

الاقتصادى الاستعمارى المتمثل فى المصارف والشركات الاجنبية ولهذا فقد ناصبت دوائر التخلف الثورة العداء الذى تحول الى مجابهة مسلحة ردتها الثورة الى نحور مديريها.

ومن هنا فطنت الثورة الى جذور تنظيم قوى الشعب الوفى الامين فكان تنظيم لجان تطوير القرى وكتائب الشباب واتحاد نساء السودان وارست

الثورة القاعدة القانونية التى تجعل من التنظيمات فصائل عمل وعطاء وفجرت الثورة التعليمية وقادت حملة محاربة الوطن ثم كانت فكرة قيام تنظيم سياسى رائد وقائد قادر يقضى فى طليقة الزحف ويوجه الخطى فجاء تنظيم الاتحاد الاشتراكى السودانى وبذلك اكتملت الخطوط الرئيسية كمعالم الثورة التنظيمية وكان الاعلان فى عيد الثورة الثانى ان الشعب قد ملك زمام امره فى الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٦٩م واسترد حقه فى الخامس والعشرين من مايو ١٩٧٠م وحكم الشعب نفسة فى الخامس والعشرين من مايو ١٩٧٠م وحكم الشعب نفسه فى الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٧١م وبذلك تحدد منطق الثورة التنظيمية وتسليم السلطة كاملة للشعب بعد دحر كل الأعداء وبذلك اثبت الشعب ومنظماته الجماهيرية قدرته على حماية الثورة واثبت الشعب ان أرادته كانت دائما هى الأغلب.

وبرغم ان الامر الجمهورى الخامس اعطى الرئيس الجمهورية اصلاحية اصدار قرار بتنظيم الاتحاد الاشتراكى السودانى ورافدة من التنظيمات الشعبية المختلفة الا ان الرئيس اختار تكونت لجنة تمهيدية للاعداد للمؤتمر التاسيسى للاتحاد الاشتراكى السودانى فالثورة عمل شعبى وقد تم تكونين هذه اللجنة مساء الجمعة الثامن والعشرين من شهر مايو عام ١٩٧١م بعد موافقة مجلس قيادة الثورة وقد استرشدت اللجنة بمواجهات تم تحديدها وسبقت عنها الإشارة فكانت نتيجة هذا الجهد انعقاد هذا المؤتمر الوطني العظيم الذى يمثل لقاء تحالف قوى الشعب العاملة وامامه هذه الوثائق الثلاثة:-

١ مشروع ميثاق العمل الوطنى

٢ المبادئ الاساسية الموجهة للدستور

٣ مشروع النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي السوداني.

اما مشروع ميثاق العمل الوطنى:

هذا المشروع يمثل دليلاً للعمل الوطنى ولكنه ليس الصيغة النهائية لنظرية ثورة مايو المتكاملة اذ ان نظرية الثورة تنمو وتتكامل من خلال العلمى المستمر لتجربة الواقع.

فجاء الباب الأول محددا لطبيعة الثورة الشعبية وهويتها الاشتراكية تتلاحم فيها القوى الثورية وصولاً لتلاحم كافة القوى صاحبة المصلحة فيها لتعمل على تحقيق مجتمع الكفاية والعدل وتحرير ارادة المواطنين ولتغيير القوانين البالية وتحرير المجتمع من التخلف والاهتمام بالتنمية القومية الشاملة وتحرير الريف من عوامل التخلف والاهتمام بالأسرة واقامة ثورة ثقافية تقوم على العلم وتستهدف القضاء على الامية وتطوير التعليم وتصميمه والعناية بالتراث الوطنى ونشر الفكر الاشتراكى واحترام القيم الروحية وتحقيق الوحدة الوطنية واعادة بناء اجهزة الدولة على اساس علمية ووطنية وتقوية بناء القوات المسلحة.

وفى مجال السياسة الخارجية تحدد الاتي:-

تصفية الاستعمار ومقاومة الصهيونية وتعميق التفاهم بين قوى الثورة العربية ودعم ميثاق طرابلس ودعم حركات التحرر الأفريقية وتحقيق التلاحم بين الثورات العربية الأفريقية والتعاون فى إطار المنظمات الدولية والإقليمية وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول.

ثم كانت الابواب الستة للميثاق تاكيد وتفصيلاً لهذه المبادى والاهداف التى وردت فى الباب الأول.

اما الوثيقة الثانية فى المبادئ الاساسية للدستور فالمادة الحادية والاربعون من الامر الجمهورى الخامس تضع مسؤولية اعداد واجازة الدستور في يد مجلس الشعب.

وهذا المجلس الذى روعي فى تكوينه التمثيل الصادق لفئات قوى الشعب العاملة والمناطق الجغرافية المختلفة للبلاد ولكن طرحها على المؤتمر جاء تاكيداً لاهميتها وتوثيق شعبيتها لتكون هادياً لنا ونحن نضع دستورنا الدائم.

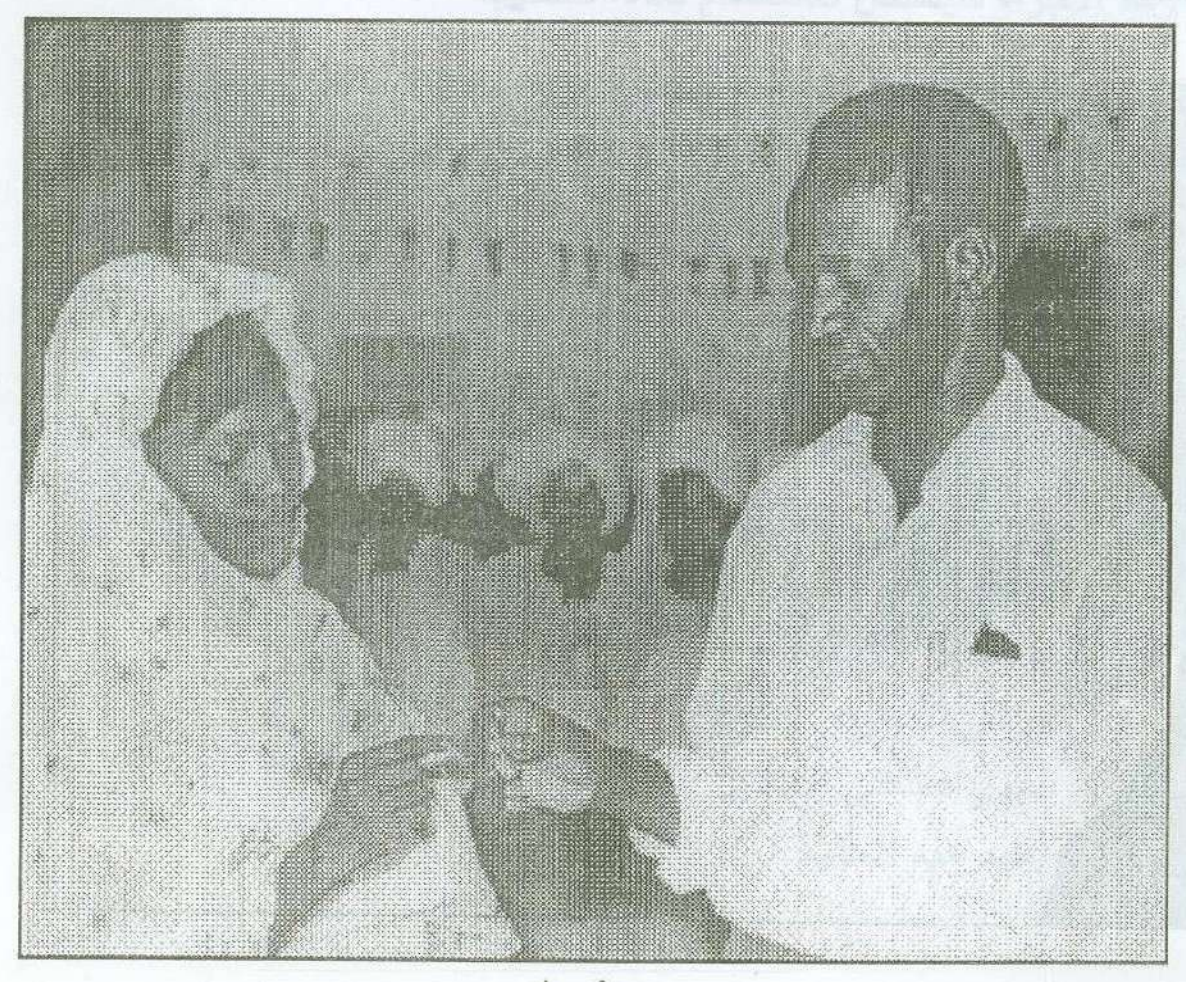
اما الوثيقة الثالثة فى مشروع النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى السودانى وهى التى تتناول أهداف الاتحاد وصلاحياته وواجباته واسس عمله وهيكلة ومكوناته ومسئولياته المختلفة وتنظيماته ومسؤوليات كل مستوى تنظيمي والعلاقات بين هذه التنظيمات وصلة الاتحاد باجهزة الحكم

ومؤسسات العمل الشعبي يوصفه قائد العمل الوطني ورائده وموجهه.

وهذا لابد من توضيح لماذا اخترنا للتنظيم السياسي ان لا يكون اتحاداً لأحزاب او جهة ان الحزب أداة طبقية في مجتمع تبلور فيه التركيب الطبقي وهو يخدم مصلحة طبقة دون بقية الطبقات على حساب مصالح الطبقات الاخرى فالحزب ليس هو مجموعة الافراد الذين ينتمون اليه لكنه راعي المصالح الطبقية التي قام لخدمتها ومصالح الطبقات في المجتمع الطبقي مصالح متعارضة.

وعندما تفجرت ثورة مايو كان الوضع الطبقي في بلادنا مازال هشا ومتداخلا ولم تتبلور فيه الفواصل والفوارق بين الطبقات لاتكريها ومن اجل هذا كان رفض مبدأ الحزبية وفكرة الحزب.

اما الأخذ بفكرة الجبهة فهو اعتراف بالحزبية لان الجبهة تتكون عادة من عدد من الأحزاب تمثل مصالح متقاربة و لتحقيق هدف مؤقت او مرحلي وقد



تضم الجبهة تنظيمات اخرى ولكن يبقى وجود الاحزاب هو الجوهر فى تكوينها.

من اجل ما تقوم كان الاخذ بمبدأ تحالف قوى الشعب العاملة فى إطار تنظيمها السياسى الشامل لنشاطها الجماهيري الاتحاد الاشتراكي السوداني ضرورة تاريخية حتمية ضرورة سياسية واقتصادية واجتماعية.

١. اهداف الاتحاد الاشتراكي السوداني كما جاءت فى النظام السياسي هى كما يلى:-

٢. توحيد قوى الشعب العاملة لحماية منجزات واهداف ثورة مايو

٣. دفع العمل الثوري وقيادته لتحقيق الديمقراطية الصحيحة.

٤. بناء السودان الاشتراكي الواحد وفق ميثاق العمل الوطني

٥. بناء وقيادة منظمات الثورة الحزبية

٦. تحقيق مبدا نقل السلطة للشعب

وتحددت اسس عمل الاتحاد الاشتراكى السودانى على اساس احترام الاقلية لراى الاغلبية وخضوع الاجهزة للاجهزة العليا وكسب ثقة الشعب



على اساس الاقناع والاقتناع والارتكاز على نظام الطاعة الواعية وعدم تعالى اجهزة الاتحاد على الجماهير وعدم انفصالها عنها والعمل بالجماهير لمصلحتها ونشر الحقائق بينها والاعتراف بالخطا واصلاحه وقبول النقد والنقد الذاتي واحترام النشاط النقابي واستقلالية واحترام النظم الداخلية للنقابات.

ان الاتحاد الاشتراكي هو قائد العمل الوطني وقائد العمل الوطني وفائدة نشاط الدولة ولكنه لايؤدي واجبات اجهزة الدولة نيابة عنها له سلطة وضع السياسات العامة وخطط وبرامج العمل له حق الاشراف والمراقبة ولاجهزة الدولة التنفيذ وهو تنظيم للثورة وهو سلطة الثورة على اجهزة الدولة.

ان ورود التعيينات في بعض أجهزة الاتحاد ليس الغرض منه تغيير حق الشعب الديمقراطي ولكن حرصاً على إغلاق الأبواب أمام تسلق بعض العناصر الرجعية والانتهازية في المراحل الأولى من بناء التنظيم الشعبي وهذ الأجراء سيتقلص كلما تقدم بناء التنظيم.

وعلى مدى اثنى عشر جلسة تداول المؤتمر في هذه الوثائق الثلاثة التي تم توزيع مسوداتها على أعضائه وثم عرض أهم واشتمل علية خطاب رئيس المؤتمر ثم اعلن الامين العام للاتحاد الاشتراكي السوداني تكوين لجنة تخص بالنظر في الاقتراحات المقدمة للمؤتمر من الأعضاء وحصرها لتسهيل مناقشتها واخذ الراى بشانها وان تجتمع هذه اللجنة لهذا الغرض بعد نهاية كل جلسة.

وقد كان تكوين هذه اللجنة من الاتية اسماءهم :-

١. زين العابدين محمد احمد

٢. د. محى الدين صابر

٣. د. عثمان ابو القاسم

٤. موسى المبارك رحمة الله

٥. مهدى مصطفى الهادي

٦. احمد عبد الحليم

٧. كامل محجوب

٨. عبد الرحمن عباس رحمة الله

وهكذا أخر المؤتمر التاسيسى الوثائق الثلاثة بالشكل الذي اصبح معروفا ومتداولاً.

وفى الختام أعمال المؤتمر القومي التاسيسى اصدر رئيس الاتحاد الاشتراكى السودانى توجهها للجنة التمهيدية بان تشرع فوراً فى بناء دار التنظيم السياسي بالعون الذاتى والإمكانات الشعبية وقد تكونت لهذا الغرض اللجان الاتية:-

١. لجنة المال ومقررها إبراهيم حسن علام رحمة الله

٢. لجنة جمع المواد ومقررها عز الدين سيد

٣. اللجنة الفنية ومقررها المهندس الطيب ربيع

٤. اللجنة الإدارية ومقررها الرائد مصطفى عبادي

٥. لجنة الرعاية بالنشر ومقررها على شمو

وفى داخل المؤتمر وقبل فتح باب التبرعات التي بلغ مقدارها ونقداً مائة وخمسين ألف جنية جمع منها على الفور ثلاثة وثمانين ألف جنية نقداً.

لقد التزمت اللجنة المركزية بتنفيذ ما تصنعه المؤتمرات القومية والمكاتب السياسية من قرارات وتوجيهات وقد ساعد فى هذا التوافق السياسى المحكم اسلوب التقارير المتبادلة من امانات المديريات للامانة العامة ومنها للجنة المركزية فالمكتب السياسى ثم التقرير الدورى المفصل الذى يرفع للمؤتمر القومى ثم يتم تبادل القرارات والتوجيهات نزولاً.

ان التنظيم السياسى كان من صلاحياته وفى ضوء ما تصنعه من برامج عمل وواجبات على هدى تلك الصلاحيات وكواحد من الامثلة الحية لما ذكرنا دوره مايأتى:-

فاللجنة المركزية التمهيدية فى دور انعقادها الثانية بتاريخ ١٢ مارس ١٩٧٥م راجعت مشاريع الخطة الخمسية المعدلة تلك التى نفذت او فى طريقها للتنفيذ وقد شملت هذه المراجعة المشاريع الاتية:-

مشروع الكناف بابونعامة

- مصنع الصداقة للغزل والنسيج بالحصاحيصا
- مشروع سكر شمال غرب سنار
- قاعة الصداقة السودانية الصينية
- اضافة الى مصانع القطاع الخاص للغزل والنسيج وحجارة البطاريات الجافة.

وفى مجال النقل فقد تم دعم السكة حديد بقطارات جديدة وعرباتت لنقل الركاب والبضائع كما تم دعم الاسطول الجوى بشراء طائرات جديدة للسفريات الداخلية والخارجية وسيشهد العام القادم نهاية العمل فى مشروع سكر حجر عسلاية ومشروع سكر يلوط وخط انابيب البترول وقاعة مجلس الشعب وقصر الشباب والاطفال وشبكة المايكروويف لتحقيق الاتصال الهاتفى المباشر لمدينتى عطبرة وبورتسودان والمرحلة الاولى من مشروع الرهد الزراعى وسار العمل شواط بعيدة فى مشروع سكر كنانة.

ثم كان الاهتمام ببناء الخدمات الاجتماعية لمواكبة العمل الاقتصادى فكان التوسع فى مجال الخدمات الصحية والتعليمية والاسكان وكان قرار انشاء جامعتى جوبا فى كل من جوبا والجزيرة لضمان تخريج الكادر الفنى وكان تشجيع النشاط الاجنبى فى مجال العقارات (الكويت).

وكان الاهتمام بجذب رؤوس الاموال العربية للمساهمة فى مشاريع التنمية السعودية - الكويت بالامارات العربية عن طريق الاستثمار المباشر او المشاركة فى راس المال او تقديم قروض وتسهيلات فكان توقيع اتفاق شركة استثمار مع الكويت بهدف تطوير القطاع الزراعى والذى قام باعداد برامجه الصندوق العربى للانماء الاقتصادى الاجتماعى (فقد كان حجم الاستثمار المليونى جنية (٢ مليون جنية) وكان الهدف هو الاكتفاء فى مجال المواد الغذائية (اضافة الى التصدير) ثم كان جهد التعبئة السياسية لشد اهتمام الجماهير ومنظماتها المختلفة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فجاء العمل التوعوى لتبصير المواطنين بالخطة السداسية النعدلة بهدف شجيع قوى الشعب العاملة ومنظماتها الجماهيرية على الالهام الشعبى فيها.

وقد اهتمت اللجنة كذلك بمعالجته ما ينتج من صعوبات ومشاكل اثناء التنفيذ على اسس حديثة عن طريق التنسيق والبرمجة وتدريب العاملين فى مختلف اجهزة الوزارة المعينة على اسس العلمية الحديثة فى الميادين المالية والتخطيط والقيام بزيارات ميدانية لمواقع المشروعات للوقوف على سير العمل ودراسة المشاكل على الطبقة ثم فوق هذا كله كان الاهتمام بالتنمية الاقليمية على اعتبارها عاملاً هاماً فى رفع مستوى الوعى التنموى وتحسين مستوى المعيشة وهى جهد مساعد لمشاريع التنمية القومية وفى هذا المجال التركيز على المناطق الاقل تطوراً.

الامانة العامة للاتحاد الاشتراكى السودانى

تتكون الامانة العامة من شاغل المهام الاتية

الامين العام، مساعد الامين العام، مستشار الرئيس ،رئيس الاتحاد الاشتراكى ،امناء اللجان المختصة للجنة المركزية،الامين العام للمجلس الوطنى للصداقة والسلام،رئيس ونائب رئيس هيئة مجلس الشعب مدير مكتب شؤون الحكم الشعبى المحلى.

الاختصاصات:-

١. تعتمد الامانة العامة فى ممارسة اختصاصاتها على قرارت المؤتمر القومي واللجنة المركزية وقرارت وتوجيهات رئيس الاتحاد الاشتراكى والمكتب السياسى وتقارير ودراسات الاجهزة التابعة لها ودراسات وتقارير تصلها من الجهات الاخرى.

٢. صيانة المكاسب الثورية بتوثيق سلطة الجماهير وتدعيم النفرة الوطنية وحماية الثورة الاقتصادبة الوطنية وتوفر الخدمة المدنية لخدمة اهداف الثورة.

٣. الامانة العامة مسئولة امام المكتب السياسى عن تنفيذ جميع قرارته وتوجيهاته وعن تصريف المهام التنظيمية والادارية والاشراف على الادارات

والمكاتب التنفيذية والفنية برئاسة الاتحاد وفى المديريات.

٤. رسم السياسات العامة والتفصيلية فى دائرة اختصاصتها ومتابعة تنفيذها.

٥. توفير المعلومات واعداد الدراسات والمذكرات والبيانات والتقارير من مكتب السياسى فى اداء عملة.

٦. وضع برامج عملها وتجويد الاجهزة التابعة فى تنفيذها.

٧. اعداد الميزانية وتخصيص اعتمادات الصرف والاجهزة التابعة لها وتشرف على الاداء المالى.

٨. تكوين اللجان المؤقتة التى يتطلبها عملها وتحديد صلاحياتها وعضويتها.

٩. تجهيز الهيكل الوظيفى لاجهزة واللوائح المنظمة لاعمالها.

١٠. تشرف على الاعداد والتحضير الفنى والادارى والسياسى لاجتماعات الاجهزة العليا.

١١. اية مهام اخرى يوجة رئيس الاتحاد الاشتراكى السودانى او المكتب السياسى بادائها.

صلاحيات الامين العام

١. رئاسة اجتماعات الامانة العامة ويكون مسؤولاً لدى المكتب السياسى عن ادائها واداء هيئتى مجلس الشعب القومى والاقليمى.

٢. تحديد جدول اعمال الامانة العامة ويدعو لاجتماعاتها الدورية والطارئة.

٣. بصدد التوجيهات المعينة على تنفيد قرارت الامانة العامة

٤. بعيد محتلى الامانة العامة للمؤتمرات والاجماعات واللقاءات والزيارات والداخلية

٥. يوافق على ما تصدرة السكرتارية لاجهزة الاعلام المختلفة من اخبار حول الامانة العامة وقرارتها.

٦. يجوز له حضور ومخاطبة اجتماعات اللجان المختصصه واجتماعات هيئتى مجلس الشعب القومى الاقليمى

٧. يكون الصلة بين الرئيس الاتحاد الاشتراكى والامانة العامة فى نشاطها لادائها اليومى وفى كل ما يتعلق باعمال الاجهزة العليا.

جدول اعمال الامانة العامة

١. تجهيز الامانة العامة جدول الاعمال الذى يقدمه لها الامين العام عند بدء الاجتماع

٢. يجوز لاجتماع الامانة العامة تعديل وترتيب جدول الاعمال.

٣. يرسل سكرتير الامانة العامة جدول الاعمال والوثائق اللازمة للاعضاء قبل وقت كاف من الاجتماع.

٤. يجوز لاى عضو من الاعضاء اقتراح اضافة اى بند او بنود لجدول الاعمال شريطة ان يصل اقتراحة الى سكرتير الامانة العامة قبل وقت كاف من الاجتماع وان بوافق عليه الامين العام.

الامانة المختصصه للامانة العامة

امانة المراة الاعلام امانة العلاقات الخارجية امانة التجار ورجال الاعمال امانة التنظيم امانة تطوير الريف امانة الفكر والدعوة امانة التعاون امانة الشباب امانة الانماء امانة العمال امانة المزارعين امانة المهنينينت امانة القوات النظامية، امانة مجالس الاباء والمعلمين امانة الخدمات امانة الاجهزة العليا الجهاز المركزى لمحو الامية ومن امناء هذه الامانات المتخصصة ومن مساوى الامين العام للتخصصات الاتية: تتكون الامانة العامة والتخصصات هيك-

١. المنظمات الجماهيرية (شباب - نساء تطوير ريف مجالس الاباء والمعلمين)

٢. المنظمات الفئوية (عمال، مزارعون، تجار، رجال اعمال، مواطنون، مهنيون)

٣. الاقليم الجنوبى

٤. الانماء والخدمات

٥. التنظيم والادارة

٦. الاعلام والعلاقات العامة

٧. القوات النظامية

٨. المجلس الوطنى للتضامن والصداقة والسلام

٩. هيئة مجلس الشعب

١٠. الحكم الشعبى للمجلس

لقد كانت الامانة العامة بحكم صلاحياتها وبحكم طبيعة التفرغ الكامل تقريباً لكل اعضائها اكثر اجهزة التنظيم السياسى حركة ونشاطاً فهى الجهاز المرتبط مباشرة بالحركة الشعبية الجماهيرية والفئوية والتعاونية وبقواعد التنظيم السياسى على مستوى العاصمة والاقاليم وهى المنطقة بقواعد التنظيم السياسى على مستوى العاصمة والاقاليم وهى المنطقة بالاعداد لاجتماعات المكتب السياسى واللجنة المركزية والمؤتمر القومى لاسيما وان جميع امناء الاتحاد الاشترامى فى الاقاليم هم بحكم هذا اعضاء فى الامانة العامة ويحضرون بانتظام اجتماعاتها المكتملة.

ولهذه الاهمية فكثيراً ما كان رئيس الاتحاد الاشتراكى يرأس اجتماعاتها برغم وجود الامين العامة عندما يكشف جدول الاجتماع اهمية خاصة.

ابو القاسم محمد ابراهيم وعبد لمجيد حامد خليل اللذان تقلدا منصب الامين العام للاتحاد الاشتراكى السودانى كانا فى ذات الوقت نائبين لرئيس الجمهورية اما مامون عوض ابو زيد وهو اول امين عام للاتحاد الاشتراكى وبدر اليدن سليمان ومحمد عبد القادر فقد تقلدوا منصب الامين العام دون ان يكون اي واحد منهم نائباً لرئيس الجمهورية.

المكتب السياسى

صدر قرار تكوين المكتب السياسى التمهيدى بتاريخ ١٥/ يناير ١٩٧٢م وعقد اول اجتماع فى التاسع والعشرين من نفس الشهر وكان قد صدر القرار الجمهورى رقم ٢٦ بتاريخ ١٦ يناير ١٩٧٢م بتفرغي للعمل فى الاتحاد الاشتراكى السودانى عضواً فى المكتب السياسى التمهيدى واللجنة المركزية والامانة العمة واميناً للجنة تطوير الريف.

وقد ادى اعضاء المكتب فى اجتماعهم الأول القسم بالصيغة الاتية:-

اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا وصادقاً لثورة مايو الاشتراكى وابدا دعم تحالف قوى الشعب العامة وتنظيمها القائد الاتحاد الاشتراكى السودانى وان احمى الدستور وارعى مصالح الشعب واصون استغلال الوطن وسلامة اراضية وان اودى واجبى كعضو فى المكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى السودانى بالتجرد والجد والاخلاص والله على ما اقوله شهيد).

تم اجاز المكتب لائحة تنظيم اعماله وشرع فى القيام بمسئولياته فى اجتماعات متواصلة بدات نصف شهرية وان الواجب الهام والعاجل امام المكتب السياسى هو بناء التنظيم السياسى على المستوى القومي لاسيما وان الوثائق اللازمة لهذا البناء وهى الميثاق الوطن والنظام الاساسى قد اجازها المؤتمر القومى التاسيسى فاصدر المكتب قراراً بتخصيص واحد من اعضائه ليكون مسئولاً عن القيام بهذا الواجب فى احدى المديريات على ان يساعده عدد من المساعدين هم محافظ المديرية وقيادات المنظمات الجماهيرية والشعبية والكوادر الادارية فى المجالس البلدية والريفية وقد اشرف المكتب على حملة واسعة للنوعية السياسية الشاملة بكل ما يتعلق ببناء التنظيم السياسى وبكل وسائط الاعلام وكان من نصيبى القيام بهذا العمل بمديرية كردفان التى كان محافظة لها المرحوم محمود حسيب والذى بذل فى هذا جهداً مخلصاً وتحمل فى صبر وايمان ومشقة السفر بالعربية (و الموتر ترولى) واللقاءات الجماهيرية والاجتماعات المتكرره رحمة الله

واجزل عطاءه كما ساعد فى هذا العمل واعان على نجاحه بعض من شباب ادارة التوعية الريفية وعلى رائسهم الاخ عبد السلام محمد خير ومحمد عثمان ومدير الشباب بكردفان الاخ فيصل عبد الله ومن الضباط الاداريين اذكر المرحوم محمد محجوب حسب الله وعلقم والتيجانى عبد اللطيف كما كان للمجهود الذى قامت به بعض القيادات الشعبية فى مختلف المواقع اثر كبير فى انجاح المهمة فقد كانت المهمة تتطلب تضافر كل الجهود لانها لم تكن فى الحقيقة سهلة.

ولكى اعطى القارىء صورة عن حجم العمل الذى بذل فى عملية بناء التنظيم لسياسى فى مديرية كردفان واعتبره فقط مثالاً للراى ؟؟؟ فى بقية المديريات اكتفى بذكر القرى

والمدن والفرقات التى غطاها العمل فى شكل لقاءات جماهيرية واجتماعات مع من يتم اختيارهم كلجان تمهيدية وبعد الخطة التى تم الانفاق عليها مع القيادات بالابيض فقد شملت الزيارات الميدانية المناطق الاتية فى جولة مستمرة:

الرهد – ام روابة – الغبشة– شركيلة – العباسية – رشاد– تاندك – ابو جبيهة – قدير – كادوقلى– هبيلة– تلودى – الليرى شرق – كرندى– الليرى غرب– برام – ابو هشيم – ام دورين – الحمرة – كادقلى – كوفا– ابو سنون – كانقا – لكيلك– ميرى جوه– دامبا – دلامى – هبيلة – الدلنج– سلارا– المطار– تميرثامو – لقاوه – الاراك – رجل الفولة – بابنوسة – المجلد – ؟؟؟– ؟؟ النهود– ود بنوه – ابو زيد – السعاته–ابو حراز – الابيض.

ثم في مرحلة ثانية كانت تكملة العمل بزيارة الاماكن التالية :-

بارا– ام قرفة– ام سيالة – دميرة – ام سعدون – طبية– ام كريدم – المزروب– شقة – سودرى – حمرة الشيخ– ام بدر – حمرة الوز – كجمر – البان جديد – خور طقت – ام عشيرة – كازقيل– جعيبات.

كانت بداية هذا الجهد فى ١٧ ابريل ١٩٧٢م ونهايته فى ١٤ يونيو ١٩٧٢م كفا فى هذه الزيارات واللقاءات الجماهيرية واجتماعات اللجان التمهيدية تقدم بشرح وتوضيح ميثاق العمل الوطنى والنظام الاساسى للتنظيم

السياسى ولم تكن تلك مهمة سهلة فقد كان كل الذى نطرحه تقريباً جديداً تماماً على اسماع المواطنين وافهامهم وكنا فى خلال ذلك نشن هجوماً لا هوادة فية على الزبية والطائفية والادارة الاهلية وهو امر كنا نلمس خطورته لاسيما فى تلك المناطق الاقل تطوراً وهذه هما فى الواقع تمثل معظم الاماكن التى شملت الزيارات ولا انسى اننا فى مساء الاربعاء ٧ يونيو ١٩٧٢م كنا نعقد لقاء جماهيرياً فى قؤية ام عشيرة وفى بداية اللقاء وقبل ان ابدا الحديث جاء احد فقراء الادارة الاهلية وخاطبنا بلهجة صارمة طالباص من الا نستمع لما يقوله الذين خضروا الاجتماع بدعوى انهم كما قال حرامية وكان الرجل يحمل على كتفه بتدقيقه ولم نهتم كثيراً بكلامه وقد بدا لنا ساعتها انه ربما كان مخموراً ثم بدات خطابى المعتاد يشن هجوم على الادارة الاهلية فما كان من هذا الخفير وهو يقف على خطوات متى الا ان شرع يحاول تعبئة بتدقيقة وامسك به حائلاً دونه ودون استعمال البندقية ثم تدخل بعض الواقفين جوارة وتدخل ايضاً واخيراً ضابط المجلس المرافق لنا ولم اتوقف عن الحديث ولكن تطرقت لقضايا اخرى تاركا الهجوم على الادارة الاهلية الى ان شعرت ان الجو قد هدا فتوقفت وهرعنا انا واعضاء الوفد تجاه عربتنا فتدافع نحونا بخيولهم بعض المواطنين ولكن اسرعنا بثبات وتحركت بنا العربة وبهذا كتبت لنا السلامة ولا انسى قول سائق العربة الحكومية لى(والله يا جنابو كان واحد غيرك كان عرد اى هرب).

واصل المكتب السياسى اعماله كقيادة للعمل الوطنى فى غياب المؤتمر الوطنى واللجنة المركزية وبتنسيق مع الامانة العامة الت كانت بمثابة الجهاز المنفذ لقرارت الاجهزة العليا.

وذلك وفق صلاحياتة والتزاما بالقانون رقم (١) الذى اصدره رئيس الجمهورية ١٩٧٣م تحت نص قانون ممارسة السيادة الشعبية ونظيم العمل الوطنى فى جمهورية السودان الدمقراطية (٧٣)

وقد اشتمل هذا القانون على مايأتى:

١. يهدف القانون على تأكيد مبدأ سيادة الشعب ، جعل هذا المبدأ فعالا بممارسة هذة السيادة عن طريق المؤسسات والمنظمات الشعبية

والدستورية والى ابراز فكرة قيام جمهورية السودان الديمقرطية على اساس كافة قوى الشعب العاملة والى تركيز تمثيل الاتحاد الاشتراكى السوداني لسلطة هذا الحلف فى قيادة العمل الوطنى وذلك وفقا للمواد ٢٠٤،٥٠ من الدستور.

٢. السيادة للشعب فى جمهورية السودان الديمقراطية وهى مستبطنة فية ، لاتتنزع ولاتتوزع. غير ان صور ممارستها تتعدد وكل سلطة فى الدولة وفى الاطار التنظيمى للجماهير نابعة من سيادة الشعب فى ادارتة .

٣. يمارس الشعب حقة فى السيادة عن طريق هيئاتة ومنظماتة الشعبية الدستورية وتتمثل فيما يلى .

١- الاتحاد الاشتراكى السودانى وروافدة

٢- مجلس الشعب القومي . ومجلس الشعب الاقليمى والمجالس الشعبية التنفيذية للحكم الشعبى المحلى

٣- رئيس الجمهورية كرمز للسيادة وتجسيد الادارة الشعبية

٤- يتبع الشعب فى ممارسة السيادة احكام ميثاق العمل الوطنى والنظام الاساسى ونصوص الدستور كل فى دائرة مشروعيته وشموله

٤. ركائز ممارسة السيادة الشعبية :

١. ميثاق العمل الوطني

٢. النظام الأساسي

٣. الدستور



٥. الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الوحيد ولاشرعية شعبية لتظم غيرة ، ولاحماية لأي تعبير معاد لأفكار الأساسية ،وسياساته المقدرة خارج نطاق مؤسساته.

٦- الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الوحيد ولا شرعية شعبية لغيره ولا حماية لاي تنظيم خارج نطاق مؤسساته.

٧- يقوم الاتحاد الاشتراكي على تحالف

قوى الشعب العاملة وتؤسس تنظيماتة وقدرته على المشاركة الديمقراطية .. ويعمل على عميق مبادى الديمقراطية والاشتراكية والوحدة الوطنية وتسعى لتدعيم مكاسب الشعب الديمقراطية ، وله وحدة حق تنظيم لعمل الوطني دون مساس باختصاصات المؤسسات التشريعية والتنفيذية .. ويقوم بترشيح رئيسة لرئاسة الجمهورية . كما يرشح اعضاءة لعضوية مجلس الشعب ، ومجلس الشعب الاقليمى ومجلس الحكم الشعبى المحلى والمناصب الرئيسية للتنظيمات الجماهيرية والفئوية والمهنية .

٨-يعتبر كل مواطن متمتعاً بحقوقه السياسية مالم يكن قد ادين فى تهمة تتعلق بامن الدولة او جاهر برفضه مبادئ الثورة.

٩. يحظر شاغلو المناصب القيادية فى العمل الوطني من الاشتغال بالتجارة او امتلاك اسهم او سندات بعد التعيين فى المناصب الادارية او التنفيذية في الشركات والمؤسسات فى القطاع الخاص او امتلاك عقارات بغرض المتاجرة او استلام اكثر من مرتب واحد حتى ولو تعددت الاعباء.

١٠. يعرض كل من يخالف هذا القانون نفسه للمحاكمة القانونية مدنية او عسكرية وبتاريخ الاحد ١٣ فبراير ١٩٧٢م تقدم خالد حسن عباس باستقالته كنائب اول لرئيس الجمهورية وتم قبول هذه الاستقالة برغم ما بذل من مجهودات لتسجيلها بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٧٢م ثم ايضا اعفاء مامون عوض ابو زيد من منصبة كامن عام للاتحاد الاشتراكى السودانى ثم صدر قرار حل المكتب السياسى التمهيدى فى يوم الثلاثاء ١٠ اكتوبر ١٩٧٢م .

التكامل بين مصر والسودان

فلسفة التكامل

ان عالمنا المعاصر بما فية من متغيرات نتيجة للتطور الهائل فى العلوم والتكنولوجيا ووسائل الاتصال وما نتج عن ذلك من أزمات وانقسامات وتكتلات ، هذا العالم اصبح لامجال فية للمجتمعات البشرية التى تعيش

حياة العزلة والانطواء - فقد فرض هذا الواقع حتى على الدول المتقدمة الجنوح للوفاق والتكتل رعاية لمصالحها - فكان ماشهدناة من تكتلات اقتصادية وسياسية وثقافية وعسكرية لدول العالم المتقدمة وكان طبيعيا تبعا لذلك ان تتأثر بهذا الاتجاه دول وشعوب العالم الثالث فكانت المظاهر العديدة لمحاولات التكتل والتعاون فى عالمنا العربى فما محاولات التوحيد فى عالمنا ممثلة فى الوحدة العربية والتكامل العربي الا انعكاسا لهذا التوجه - وهو توجة يغزية تكامل وتشابة الأصول والتاريخ ووحدة اللغة والدين والتراث والتعمير والنضال المشترك فكان تأسيس الجامعة العربية ١٩٤٥م وتكوين مجلس الوحدة الاقتصادية ١٩٥٠م بغرض تقديم الاستشارات الاقتصادية لمنظمة الجامعة العربية وتأسيس صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والسوق العربية المشتركة - وكانت كل هذه المؤسسات إشارة واضحة ودليلا قاطعا على شعور الشعب والدول العربية بأهمية التعاون فى عالمنا هذا المعاصر لمصالحها .

ولكن كل هذه المجهودات - فى إطار عالمنا العربي - لم تحقق النجاح المطلوب - ذلك أنها - جميعا لم تؤسس على مصالح اقتصادية مشتركة وام تتوفر بها الشروط الموضوعية والدراسات العلمية . . ولهذا فقد كان متوقعا أن تدب

الصراعات الخلافات لتقل من مطالبة فعالية تلك المؤسسات.

ولكن عالمنا العربي لا يزال مواجها الان بتحديات كبيرة سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية بل أن عالمنا العربي هذا مواجه - حقيقة - بأزمة غذائية تستنزف مواردنا وتعوق مسار تميتنا الاقتصادية والاجتماعية .

ومن هنا اصبح التكامل العربي ضرورة ملحة وعاجلة . . واصبح لابد من قيام كيانات اقتصادية واجتماعية قادرة . . ان المادة التاسعة فى ميثاق جامعة الدول العربية - تدعو لهذا . . وفى هذا الإطار كان مجلس التعاون الخليجى وقيامة كيان المغرب العربى الكبير لكل ما تقدم فقد اصبح

التكامل قاعة راسخة لتحقيق التجانس والانسجام داخل الجسد السياسى والاجتماعى الواحد وتخطى الولاءات الضيقة وايجاد احساس مشترك بالتضامن والهوية الواحدة .

مستويات التكامل بين السودان ومصر:

اولا :-

العمل على ترشيد الوضع القائم

ثانيا:-

البحث على سياسات ومشروعات مشتركة

ثالثا:-

أجراء تخطيط جماعي مشترك للتنمية الاقتصادية .ويجب أن يرتكز هذا التكامل على مقومات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وعسكرية .أن ظروفنا موضوعية عديدة تساعد عملية التكامل بين القطرين - فالسودان ومصر هما قلب الأمة العربية وفيهما جل إمكانات تطورها الاقتصادي والإنمائي . وهما حلقة الرحيل بين افريقيا والبلدان العربية . ولهما حضارة وثقافة مشتركة وطبيعة جغرافية واحدة ومهام اقتصادية واجتماعية وسياسية وامنية مشتركة . . ويتميزان بتجانس بشرى ملحوظ. . التجارب التمهيدية فى مجال التكامل بين السودان ومصر .

المرحلة الأولى :-

ميثاق طرابلس ١٩٧٠م ((السودان مصر ليبيا))

لم يحالفنا التوفيق منذ البداية لان البعض كان مستعجلا بينما كان توجة السودان هو التدرج ورفض الاستعجال .

المرحلة الثانية :

منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي فى فبراير ١٩٧٠م

وقد تحقق الكثير من الإنجازات وفق هذا المنهاج وهى :-

١ إلغاء الرسوم الجمركية لبعض السلع او خفضها لسلع أخرى

٢ قيام العديد من الشركات التكامل في المجالات الاقتصادية والزراعية

٣ قيام تجربة المنطقة المتكاملة بين حلفا وأسوان

٤ تم التنسيق في مجالات الشئون الدينية الثقافة والأعلام ، الشباب، السياحة الصحة ، الشؤون الاجتماعية التعليم ، البحث العلمي ، الدفاع المشترك

لقد واجهت هذه المرحلة صعوبات واعترتها سلبيات :

١ صعوبة التمويل

٢ لم تناسب الجهود التى بزلة طموحات المواطنين فى البلدين

٣ لم تكن التسهيلات فى انتقال الأشخاص والسلع وراس المال بين البلدين فى المستوى المطلوب

٤ واجهة العمل الغديد من العقبات والصعوبات نتيجة البيروقراطية واختلاف القوانين

٥ لم تنعكس المشروعات بشكل مباشر على المواطنين فى البلدين

٦ عدم إسهام الجهد الشعبي فى مشروعات هذه المرحلة

المرحلة الثالثة :
ميثاق التكامل

ترتكز مرحلة ميثاق التكامل على مجموعة حقائق هي :-

١. انها تابعة من الادارة الشعبية فى البلدان

٢. سبقت مرحلة الميثاق مرحلة المنهاج فاستعادت منها فى الحالتين- إيجابيا وسلبيا

٣. قامت مرحلة الميثاق على استقراء حقائق الموقف الدولى ودراسة تجارب العمل فى المنظمات النظيرة

٤. التمهيد للمرحلة الوحدة الكاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتعليميا

٥. وافقت على الميثاق المؤسسات السياسية والتنفيذية والتشريعية في البلدان

٦. إيداع الميثاق في شكل معاهدة لدى المنظمات الدولية والإقليمية

مرحلة تنفيذ الميثاق

١. المرحلة التمهيدية ١٩٨٢م – ١٩٨٤م

استكمال تنظيم مؤسسات التكامل القوانين والتشريعات وإجراء دراسة الجدوى للمشروعات والسعى لحمل فكر تكاملي موحد وتنفيذ عدد محدود من المشروعات ، ذات العائد السريع

٢. مرحلة بناء التكامل ١٩٨٥م – ١٩٨٨م

تعميق جذور التكامل في المجالات السياسية والاجتماعية والأمنية وخلق بنية اقتصادية تكاملية .

٣. مرحلة خلق مناخ الوحدة ١٩٨٩م – ١٩٩٢م

تطوير خطوات التكامل ، وإيجاد وحدة هدفها مفهوم عمل موحد في كل المجالات – توحيد التمثيل الدبلوماسي

توحيد النظم السياسية توحيد النقد ، توحيد القيادة العسكرية للقوات المسلحة توحيد وسائل الإعلام ومناهج التعليم وبرامج الثقافة فاعلان الوحدة مع السعي لتوسيع نطاق التكامل باعتباره خطوة رائدة ، لتحقيق الوحدة على النطاق العربي – وذلك في الأخذ في الاعتبار احتمال تداخل هذه المراحل وتفاعلها . كان لابد من قيام مؤسسات تباشر كل مؤسسة صلاحياتها المتفق عليها وفق ميثاق التكامل وبناء علية كان قيام المؤسسات التالية :-

١. المجلس الأعلى للتكامل

وهو السلطة العليا التي تحدد القرارات ويتناوب رئاسته رئيس البلدين

٢. الأمانة العامة للمجلس الأعلى:

وهى الجهاز الذي يتولى تنفيذ سياسات المجلس بواسطة لجان متخصصة هي :-

لجنة التخطيط الاقتصادي – لجنة الخدمات – لجنة التنظيمات الشعبية – لجنة الشئون الدستورية والتشريعية .

٣ . برلمان وادي النيل :

وهو الذي يعنى بمسار العمل التكاملي فى جميع ميادينه وفق صلاحياته

٤ . صندوق التكامل :

ويختص بتدبير الأموال اللازمة لمشروعات التكامل .

أما لجنة الشئون الخارجية والدفاع فلأهميتها – بصفة خاصة – فهيا تتبع مباشرة للمجلس الأعلى للتكامل .

لجنة التنظيمات الشعبية

كما سبق فان لجنة التنظيمات الشعبية هي إحدى اللجان المتخصصة للمجلس الأعلى للتكامل هذه اللجان التى تقع تحت الأشراف المباشر للأمانة العامة للمجلس .

ويحدد المجلس نظام عملها والاختصاصات والصلاحيات لكل منها وأسلوب عماها وقد صدرت بذلك قرارات من المجلس الأعلى للتكامل .. ووفق هذه القرارات فان لجنة التنظيمات الشعبية تختص بما يلي:-

١ .

١ . دراسة وإبداء الرأي فى كيفية التنسيق بين نظم عمل التنظيمات الشبابية النسائية والمهنية والتعاونية والعلمية فى البلدان وصولا لتوفيرها .

٢ . دراسة وإبداء الرأي فى كيفية التنسيق بين تنظيمات الحكم المحلى فى مصر من جانب وتنظيمات الحكم الإقليمي والشعبي المحلى فى السودان من جانب اخر .

٣ . دراسة وإبداء الرأي فى كيفية دعم واشراء الفكر المشترك للتنظيمات الشعبيه والتمكين لدورهافى دعم مسيرة التعامل وذلك ب :-

اقام مؤتمرات مشتركة لكل من هذة التنظيمات بهدف تبادل الراى فى

القضايا التى تهمها مع ربط ذلك باهداف التكامل .

٣. دراسة واقتراح الصيغ الاخرى الملائمة لحشد الطاقات لخدمة اهداف التكامل .

٤. دراسة وابداء الراى فى كيفية التنسيق بين جهود التنظيمات المهنية والتعاونية والعلمية على نحو يدعم مسيرة التكامل فى مجالات الانتاج والخدمات

٥. تهيئة المناخ الملائم لشباب البلدين ، اجتماعيا وثقافيا وفكريا بما يجنبة الانحرافات الغريبة عن القيم الروحية والتقاليد القومية الاصيلة .

٦. الاهتمام بدور المراة فى اطار مسيرة التكامل .

٧. العمل على تنسيق وربط نشاط اللجنة مع نشاط الاجهزة النظيرة فى البلدين

٨. دراسة مايحيلة لها المجلس الأعلى للتكامل أو الأمن العام من موضوعات وقد بدأت صلتي بعمل هذه اللجنة بعدما أصدر الأمين الأول للقيادة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني الخطاب الآتي نصه :-

الاتحاد الاشتراكي السوداني   مكتب الأمين الأول

التاريخ/٢٦/أبريل ١٩٨٤م   الرقم اشتراكي أ أ مدم /أ/ ب/١٣/١

سرى للغاية

الاخ : تحية طيبة

الموضوع : انتداب السيد/كامل محجوب إلي المجلس الأعلى للتكامل

بالإشارة لخطابكم رقم /تكامل /أع/خ/ط/١/١ بتاريخ ١ابريل ١٩٨٤م

يسرني أن انقل لسيادتكم موافقة السيد رئيس الاتحاد الاشتراكي السوداني على انتداب الأخ كامل محجوب لتولى مسئولية تصريف أعباء دائرة التنظيمات الشعبية للمجلس الأعلى لتكامل ، لمد عام قابلة للتجديد على أن تتحمل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتكامل ، مقابلة راتبه ومخصصاته خلال فترة الانتداب.

لقد جاء هذا الاختيار الموفق ، لكفاءته اخلاصة وتجاربه الثرة فى هذا المجال وهذا بالطبع سوف لا يحرمنا من جهوده التطوعية فى مجال العمل

الوطني – متمنيا له كل التوفيق

مع أكيد ودي

بدر الدين سليمان

الأمين الأول للقيادة المركزية

معنونة الى:

أبو بكر عثمان محمد صالح الأمين العام للمجلس الأعلى للتكامل

صورة الى السيد/ نائب الامين الاول وامين لجنة التنظيم

صورة الى السيد/ كامل محجوب

صورة الى مدير شؤون العاملين

ومن هنا بدأ مشوار عملي الجديد في مجال التكامل بين مصر والسودان وقد كان واضحاً للذين وضعوا ميثاق التكامل اهمية العمل في مجالات التنظيمات الشعبية. فالتكامل في حقيقته ومراميه عمل شعبي في المقام الاول – والعمل الشعبي هو الدعامة والركيزة الاساسية للعمل التكاملي بين البلدين.

لقد بدأ العمل قبلي في الامانة العامة كمسؤول عن ادارة التنظيمات الشعبية الاخ والصديق احمد زبير رشيد، وبعد انتدابي واصلنا العمل سويا، ثم نجحت جهودي في ان ينضم لنا نفر من الشباب المخلصين الذين خبرتهم ابان عملي في لجنة تطوير الريف ومن هؤلاء الاخ عبد السلام محمد خير، واستطعنا متضامنين وبروح التفاهم النابع من وحدة الفكر وبالتعاون مع الاخوة في الامانة العامة للتكامل وعلى رأسهم الاخ ابو بكر محمد صالح الامين العام ان نحقق نجاحا ملحوظاً في عملنا، وكان في قمة هذا النجاح ما حققه المؤتمر التأسيسي للتنظيمات الشعبية – الذي انعقد بالقاهرة في الفترة من ٢٣ الي ٢٦ اكتوبر ١٩٨٤م – من انجاز.

لقد اشترك في ذلك المؤتمر ممثلون منتخبون – ديمقراطياً – من التنظيمات الشعبية في البلدين، شباباً ونساء، عمالاً، مزارعين، تجاراً، رجال اعمال، تعاونيين، موظفين ومهنيين. وبجانب الجلسات العامة للمؤتمر، كانت هناك جلسات عمل خاصة للبحث والتفاكر لكل تنظيم

والتنظيم النظير في البلدين.. وقد تم بحث برامج العمل المشترك والاتفاق علي التحرك المشترك على هدى تلك البرامج. لقد حضر المؤتمر اكثر من اربعمائة مندوب، ويتمثيل متساوٍ من الشعبين..

ومن جانبنا كنا قد اعددنا لوحات شملت معلومات وافية عن كل تنظيم ووضعناها في قاعة المؤتمر. لكن الاخوة في الامانة العامة في القاهرة لم يلتزموا بهذا الذي سبق ان قررناه. ليسهل على كل تنظيم الالمام بالمعلومات الاساسية للتنظيم الاخر المقابل. كما كان ضعيفاً للغاية تمثيلهم لتنظيماتهم الشعبية في مصر.. ويبدو ان التناحر الحزبي عندهم كان سبباً رئيسياً في هذا الاخفاق الذي تسبب في خيبة امل كبيرة بالنسبة لنا. لقد حقق هذا المؤتمر - برغم بعض السلبيات، نجاحاً كبيراً لاسيما وقد كان المؤتمر تجربة اولى - فقد توصل المؤتمر بعد المناقشات المستفيضة لبرنامج عمل مشترك لكل التنظيمات وكان فرصة طيبة تم فيها التعرف على الحركة الشعبية عامة في البلدين وهو امر لازم - دون شك - لاي تعاون مستقبلي.

ان الذى ساعد فى التوصل لهذة النتائج وتحقيق هذة النجاحات ان المؤتمر التاسيسى لم ينعقد فى فراغ ولكن انعقادة جاء وامامة اهداف مرصودة ليعمل وفقها وعلى هديها - فما هى تلك الاهداف ؟..

١. العمل على خلق حركة جماهيرية قادرة على معايشة اهداف التكامل والسعى لتحقيقها

٢. دعم اللقاءات والتفاعل والتلاحم بين ابناء وادى النيل على كل المستويات

٣. التنسيق بين جهود كافة التنظيمات وحشد طاقاتها لتحقيق اهداف التكامل

٤. تهيئة المناخ العام لدفع المسيرة التكاملية

٥. تعميق وحدة الفكر والهداف لنشاط التنظيمات

٦. ايجاد الشعور الموحد بالمسئولية التاريخية للتنظيمات امام هذا الجيل والاجيالالقادمة ان تجربة التكامل بين السودان ومصر يمكن وضعها

فى رصيد تاريخنا للعمل الوحدوى العربى والافريقى .

وهذا التوجه الوحدوي والتكاملي والتعاوني عموما لشعوب عالمنا الثالث هو ضرورة تمليها الظروف الموضوعية فى عالمنا اليوم – كما سبقت الإشارة – هذا العالم الذي اصبح لا مجال فية لحياة العزلة والانعزال والانغلاق . .

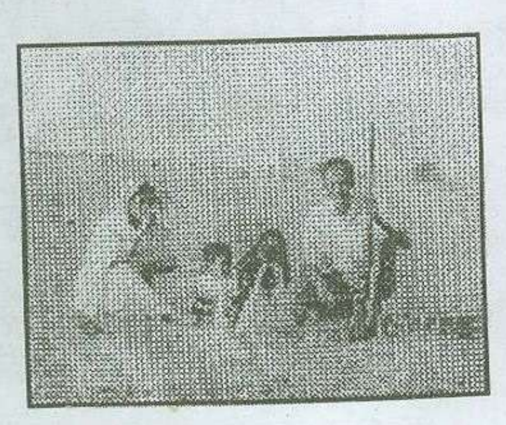
بعد ان استلمت خطاب السيد /الأمين الأول للاتحاد الاشتراكي السوداني بانتدابي للعمل فى دائرة التنظيمات الشعبية للمجلس الأعلى للتكامل وكنت قبلها اعمل أمينا للتنظيم بالاتحاد الاشتراكي وصلني الخطاب التالي من السيد / نائب الأمين الأول للقيادة المركزية وأمين لجنة التنظيم .

الأخ كامل

تحية طيبة

وبعد

ألان وقد تحول موقعك من رئاسة الاتحاد الاشتراكي السوداني والذي ظللنا نعمل به سويا منذ تأسيسة فى أوائل السبعينات ، الى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتكامل ، اسمح لى ياصديقى ان أصدقك القول بأننا سنفقدك أيما افتقاد بينما سيشرف موقعك الجديد بك لقد كانت الحقبة التاريخية والتى زادت على العشر عوام من العمل الوطن الضخم والإيجابي التى قضيناها سويا فترة ثرة وغنية استفدت منه انا شخصيا منك فيها فائدة لاتقدر بثمن . وذلك للفهم المشترك بيننا ولتواضعك وتجردك الجم ونكرانك لذاتك فى خدمة الشعب



والوطن والثورة وتنظيمها العملاق الاتحاد الاشتراكي السوداني ستبقي هذة الفترة زادا لى فى مستقبل ايامى انهل من تجاربها لافيد واستفيد ، ما امد الله فى ايامى

الاخ كامل

سيبقى موقعك شاغرا هنا راجيا الا تنقطع صلتك بالتنظيم ولجنة التنظيم خاصة مع دعواتى الصادقة لك بمستقبل واعد وعمل مثمر لخدمة قضايا الوطن والتنمية فى موقعك الجديد .

حفظك الله ورعاك وجنبك جانب السوء من الدنيا

معنونة الى : الاخ كامل محجوب

دائرة النظيمات الشعبية المجلس الاعلى للتكامل

ولابد لى تعليقا على هذا الخطاب ان اسجل جزيل شكرى للاخ زين وان اشيد بدوره بما لقيته منه خلال فترة عملنا الطويلة معا من تعاون وتعامل اخوي صادق ونحن نقدم فى تجرد جهودنا خدمة لقضايا الثورة والشعب . .

ودم لاخيك

زين العابدين محمد احمد عبد القادر

نائب الامين الاول للقيادة المركزية

وامين لجنة التنظيم



هذا الكتاب

من خلال سيرة حافلة باحداث جسام كانت علامات مضيئة في حياة المؤلف تم طرح قدر وافر من احداث شكلت جزءاً من تاريخ أمتنا رواها الكاتب بموضوعية ودقة في سرد منظم رائع للاحداث فكانت صورة حية لوقائع امتزجت فيها رؤية الكاتب وفكره فكانت عطاءاً متميزاً.

والكاتب كسياسي ضليع لم يكن مجرد راوى للأحداث انما كان صانعاً لها مشاركاً في صياغتها من خلال ادوار مهمة أداها ووظائف مرموقة شغلها لذلك جاء الكتاب شاملاً لما جرى على مسرح الحياة والسياسة وما جرى خلف الكواليس فكانت صور الوقائع فيه متكاملة.

الناشر